2 علاقة الأردن وحماس: مراوحة في المربع الأمني

3 تحذير من عواقب إلغاء فروع اتحاد العمال

33 تعليمات لخفض محكوميات نزلاء السجون

25 اقتراب موسم الأعياد يرفع أسعار الملابس

34 "باندكس" يخترق حواجز البريد الإلكتروني

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 28 آب 2008/ العدد «41» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

المياه والتسويق أبرز تحدّيات الزراعة في وادي الأردن

الزراعة الأردنية قصة نجاح لم يكتمل

حسين ابو رمّان

يتجه الأردن منذ سنوات وبسرعة نحو استغلال أمثل للميزة النسبية لإنتاجه الزراعي في الأغوار. وادي الأردن لم يعد مجرد سلة غـذاء، بل أصبح مصدراً مهماً من مصادر الدخل المحلي والدخل من العملات الصعبة. لم يكن هذا ممكناً لولا إدراك أهمية التنمية المستدامة للزراعة بما تشتمل عليه من اهتمام بجودة المنتج وسلامته من التلوث، واهتمام الدولة بتوفير مزيد من المياه للأغراض الزراعية. وادي الأردن يعمل كبيت زجاجي طبيعي، ما يميزه عن أي منطقة أخرى. لكن فقر الأردن في مصادره المائية، يفرض أن تكون الأولوية في الاستخدامات المائية لمياه الشرب، ثم تأتي الزراعة ثانياً والصناعة تالياً.

الأردن رابع أفقر دولة في العالم بالمياه، يبحث عن معادلة للسيطرة على إدارة أزمة شح المياه، وتعظيم المردود الاقتصادي لميزته النسبية في الزراعة الشتوية. ومع شح المياه في المملكة، فإن وادي الأردن خزان البلاد المائي، يوفر 80 بالمئة من مياه العاصمة، 70 بالمئة من مياه الـزراعـة، و30 بالمئة من المياه المستخدمة في الصناعة.

سلطة وادي الأردن تتولى الآن إدارة الأمـن المائي، العناية بالزراعة المروية، تأمين الوحدات السكنية، وتمثيل الحكومة لضمان حقوق الأردن المائية من دول الجوار من خلال اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل، واتفاقية حوض اليرموك مع سورية.

توفير المياه اللازمة للاستخدامات المختلفة، يتطلب العمل لتفعيل نظام الري في وادي الأردن، تحسين نوعية المياه المعالجة في محطة الخربة السمراء. رئيس الـوزراء نـادر الذهبي افتتح يوم 23 آب/أغسطس مشروع محطة الخربة السمراء الذي يشكل "إضافة نوعية جديدة لقطاع المياه والصرف الصحي"، حسبما أكد وزير المياه والري رائد أبو السعود. أمين عام سلطة وادي الأردن موسى الجمعاني، أوضح أن مشروع الخربة السمراء سيسهم في انتظام تزويد سد الملك طلال بالمياه الصالحة للزراعة وفي الحد من تلوثها، وقد بات ممكناً استخدام هذه المياه في "الزراعات المروية غير المقيدة".

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه

كامل أبو جابر:
دبلوماسية البداهة والوضوح

سيما بحوث:
مثل الشجرة تميل ولا تنكسر

16

إقليمي

سفينتا التضامن: رحلة صعبة كمسيرة السلام

منذ ستة عقود، لم تأت من البحر إلى غزة سوى الأسماك، والـزوارق الإسرائيلية التي ما انفكّت تطارد الصيادين. قبل أيام كان الغزيون على موعد للمرة الأولى مع زورقين وصلا الشاطئ للتضامن معهم. 18

حريات

دور منتظر لعقيلات النواب لإقرار قانون الأحوال

لم يكن حضور عقيلات النواب لمناقشة قانون الأحـوال الشخصية المؤقت في معهد الملكة زين الشرف التنموي، مختلفاً كثيراً عن حضور النواب للجلسات. ينتظر من المدعوات ممارسة تأثيرهن لإقرار القانون. 32

ثقافي

المعركة بين التلفزيون والمركز العربي: حرب المئة تهمة!

معركة كبيرة تلك التي دارت رحاها بين إدارة التلفزيون الأردنـي، وبين المركز العربي للخدمات السمعية والبصرية، على خلفية إحجام الأول عن شراء أعمال الثاني. 28

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

مشعل مرحب به في زيارة خاصة لا سياسية!

علاقة الأردن وحماس: مراوحة في المربع الأمني

ماجد توبة

◄ خالد مشعل

◄ محمد الذهبي

◄ رغم «الحرص» على تعزيز انفتاحه على حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بعد اللقاءات الأمنية الاخيرة، قد لجأ الأردن الى «خفض» سرعة اندفاعة هذه اللقاءات وعدم نقلها الى المستوى السياسي كما بشر بذلك قادة حماس في اكثر من تصريح صحفي خلال الأسبوعين الماضيين.

تفيد مصادر مطلعة أن الحكومةلم توافق حتى الآن على استقبال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في عمان، الأمر الذي كانت تتوقعه الحركة الفلسطينية بعد مضي أكثر من سنتين على تدهور العلاقات بينها وبين الأردن، وبعد نحو تسع سنوات من شبه قطيعة سياسية بين الطرفين ،على اثر دفع قادة المكتب السياسي على مغادرة عمان عام 1999.

تشير مصادر «السّجل» إلى مسألة سياسية بحثت في تلك اللقاءات، هي رؤية الطرفين لوضع الحل النهائي

توضح المصادر لـ «السّجل» أن الحكومة «لم تمانع في السماح لمشعل، او أي من قيادات حماس (الأردنيين)، من زيارة الأردن، لكن ضمن سياق زيارة شخصية وعائلية، بعيدا عن أي طابع سياسي».

الأردن ما زال يرى أنه من المبكر الانتقال الى المستوى السياسي في لقاءات «إعادة ترسيم العلاقة» مع حماس من المستوى الأمني الى السياسي، وبخاصة في ظل ما يتردد بين أوساط إعلامية ونيابية مقربة من الحكومة عن وجود «اعتراضات وتحفظات» اميركية وإسرائيلية عليها، فضلا عن «عدم ارتياح» السلطة الفلسطينية لفتح قناة الاتصال بين الأردن وحماس.

ويكشف مصدر مطلع في الحركة الإسلامية أن مشعل «يتحفظ» على قصر أية زيارة مقبلة له الى الأردن على الطابع الشخصي والخاص، وهو يفضل تأجيلها الى أن تصبح ممكنة سياسيا ومتوجة لعودة العلاقة السياسية بين الطرفين.

ودشن لقاءان عقدهما مدير المخابرات العامة الفريق محمد الذهبي، بقياديين من حماس مؤخرا مرحلة جديدة من العلاقة بين الطرفين، أنهت عملياً فترة القطيعة رسمياً بينهما، والتي تعززت منذ اتهام الأردن لأشخاص بالانتماء لحماس وتخزين أسلحة والتخطيط لاستهداف أشخاص ومنشآت رسمية ودبلوماسية في المملكة عام 2006، وهي تهم نفتها الحركة في ذلك الحين.

وتقول المصادر أن اللقاءين الأمنيين مع حركة حماس حتى الآن «عالجا الى حد كبير أغلب القضايا الأمنية العالقة» بين الطرفين، وتحديدا تعهد حماس (هي أكدت انها ملتزمة أصلا) بعدم استخدام الساحة الأردنية لغايات التنظيم الحركي.

تشير مصادر «السّجل» الى مسألة سياسية بحثت في تلك اللقاءات، هي رؤية الطرفين لوضع الحل النهائي والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، في ظل تراجع فرص اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ووجد الجانبان نفساهما متفقين على رفض دخول قوات عربية الى قطاع غزة، وهو امر يمكن ان ينسحب على الضفة الغربية ،حيث يتخوف الأردن من ممارسة ضغوط عليه لإدخال قواته الى الضفة في أي سيناريو مقبل.

اما نقاط الخلاف بين الطرفين فأبرزها –بحسب المصادر- هو اتهام الأردن لحماس بالتدخل في الشؤون الداخلية للحركة الإسلامية الأردنية ،ومحاولة السيطرة عليها من قبل مناصري حماس.

المسؤولون الأمنيون الأردنيون كانوا واضحين في مطالبة حماس بـ «وقف تدخلها» في شان الإسلاميين الأردنيين علناً وصراحة، في حين دافع مسؤولا حماس في اللقاء محمد نزال ومحمد نصر أن «لا صحة نهائيا» لتدخل حماس في إخوان الأردن، وأن هذا الاتهام «لا يعدو كونه مناكفات داخلية في الحركة الإسلامية ضمن صراع الأجنحة فيها، وأن «لا دلائل على تدخل حماس في الاخوان».

تقول المصادر إن أية لقاءات أمنية مرتقبة بين الأردن وحماس «يتوقع لها أن تستكمل الاتفاق على نقاط الخلاف الأمنية».

اللافت ان الحكومة عمدت عبر تسريبات إعلامية على مدى الأسبوعين الماضيين، انطلاقاً من حسابات داخلية وخارجية، الى التقليل من حجم التوقعات من طبيعة ونتائج اللقاءات الأمنية بحماس، الا أن الموقف الرسمي يحرص على التأكيد على انه "جاد" في فتح صفحة جديدة مع الحركة.

الخلافات العالقة أمنياً بين حماس والأردن تبدو الأكثر سهولة في المعالجة بين الطرفين مقارنة بالخلافات السياسية بينهما، فلكل من الطرفين برنامجه السياسي حتى وإن التقيا في رفض فكرة "الوطن البديل" أو دخول قوات عربية للأراضي الفلسطينية.

فحماس المحاصرة دوليا والرافضة حتى الان لشروط الرباعية وأسس عملية السلام، وتحديداً الاعتراف بوجود اسرائيل، لا تبدو مؤهلة للتطبيع مع المجتمع الدولي سياسيا بالرغم من مفاوضاتها غير المباشرة عبر الوسيط المصري حول التهدئة في غزة وصفقة جلعاد شاليط، وهو امر (التطبيع مع المجتمع الدولي) لا يمكن للأردن تجاهله في محاولته لإعادة ترسيم العلاقة مع حركة حماس.

الخلافات العالقة أمنياً بين حماس والأردن تبدو الأكثر سهولة في المعالجة بين الطرفين مقارنة بالخلافات السياسية بينهما

وبخلاف "المحذورات" الأردنية في مدى التقرب من حماس، لا تتردد الحركة الفلسطينية،المسيطرة على قطاع غزة منذ حزيران يونيو 2007 وسط مقاطعة دولية، في الدفع باتجاه استعادة العلاقة مع الأردن دون أية تحفظات، وهذا ليس بمستغرب، فحماس ترى في تجديد العلاقة مع الأردن مدخلا لتجديد العلاقات مع الدول العربية المصنفة بالاعتدال.

أردني

تمرير تعديلات على أنظمة الاتحاد

تحذير من عواقب إلغاء فروع اتحاد العمال: "70 بالمئة من العمل النقابي يتم عبرها"..

حسين أبو رمّان

فـي أجـواء مشحونة بالتوتر، ووسـط تهديدات معارضين بالانسحاب، مرّر المؤتمر غير العادي للاتحاد العام لنقابات العمال الذي انعقد السبت الماضي 23 آب الجاري، تعديلات على أنظمته الداخلية بأغلبية لم يحصيها. وحينما طالب معارضون رئيس المؤتمر بعدّ الأصوات، أحصى الرئيس المعارضين فقط الذين بلغ عددهم 30 مندوباً من بين أعضاء المؤتمر، مفترضاً أن جميع الآخرين يؤيدون التعديلات.

يتشكل المؤتمر العام لاتحاد نقابات العمال من أعضاء الهيئات الإدارية للنقابات العمالية وعددها 17 نقابة ،بواقع تسعة ممثلين عن كل نقابة كحد أقصى، بمعزل عن عدد أعضائها ما يجعل عضوية المؤتمر العام تتكون مبدئياً من 153 عضواً.

تعديلات قيادة الاتحاد تعد بمثابة إعادة هيكلة لنقابات العمال، وسيتمخض عنها إلغاء فروع سبع من نقاباته. اما النقابات العشر الأخرى فلا فروع لها. وتصدّر المعارضة لهذه التعديلات قياديون في نقابات الكهرباء، البتروكيماويات، المناجم والتعدين، والبناء، والتي هي من أكبر النقابات العمالية وأكثرها ممارسة للديمقراطية في حياتها الداخلية.

نقابيون يحذرون من «مشاكل كبيرة» تنجم عن إلغاء الفروع

وتكريساً لإلغاء الفروع، نص واحد من التعديلات على أن عمان هي مقر نقابات العمال، في حين أن المقر الرئيسي لعدد من النقابات خارج العاصمة.

التعديلات التي كانت اقترحتها قيادة الاتحاد على نظامها الداخلي والنظام الموحد لنقابات العمال، لم تقدمهما بشكل منفصل للمؤتمر، وإنما قدمتهما ضمن نص متكامل للنظامين، ما يفرض أن يتم التصويت على مجمل النظامين وليس على التعديلات بمفردها.

التعديلات نصت أولاً على تشكيل لجان نقابية في كل مؤسسة يزيد عدد عمالها على 25 عاملاً، واشترطت أن لا يزيد عدد اللجان على واحدة في المؤسسة أو المنشأة الواحدة، كما اشترطت عدم جواز الجمع بين عضوية اللجنة النقابية وعضوية الهيئة الإدارية للنقابة.

التعديلات نصت أيضاً على أن الانتخابات للهيئة الإدارية للنقابة، تتم من خلال الهيئة العامة وليس الفروع. كما نصت على أن المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال يتشكل من رؤساء النقابات العمالية، بينما كان بعض النقابات ينتدب لتمثيله في المكتب التنفيذي للاتحاد عضواً غير رئيس الهيئة الإدارية.

تحدث في المؤتمر قادة نقابيون ضد التعديلات المقترحة، منهم فوزي الحوامدة من نقابة البناء ،الذي اعتبر التعديلات بمثابة "مجزرة"، مبدياً استغرابه من الإدعاء بأن تعديل أنظمة الاتحاد والنقابات يواكب التعديلات على قانون العمل، مشيراً إلى أن "هذه التعديلات لم تقر وستعرض على الدورة العادية المقبلة لمجلس النواب، فقد تقر وقد لا تقر".

وانتقد الحوامدة عدم توزيع نص التعديلات المقترحة على نظام الاتحاد والنقابات قبل أسبوعين، حتى يتسنى مناقشتها مع الهيئات الإدارية ودراستها دراسة مستفيضة. وشدد على أن التعديلات تشكل مخالفة صريحة للحق الذي يكفله قانون العمل بفتح فروع للنقابات، قائلاً "الفروع شطبت مع الأسف الشديد"، وأضاف" هذا يشمل سبع نقابات من النقابات الفاعلة والموزعة على جميع المحافظات" لافتاً الى أن 70 بالمئة من عمل النقابات يتم في الفروع".

بحسب المادتين 99 و115 من قانون العمل "للنقابة فتح فروع لها في المملكة". وفـي المـادة 100 التي تحدد مـا يجب أن يتضمنه النظام الداخلي للنقابات، تنص الفقرة (د) على "كيفية تأسيس فروع النقابة في أنحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها وإجراءاتها".

وانتقد الحوامدة استثناء منصبي نائب رئـيس الاتـحـاد ومـسـؤول الـصـنـدوق من التعديلات، التي تتعلق بتشكيل المكتب التنفيذي للاتحاد من رؤساء النقابات العمالية، معتبراً أن ذلك تم" لأسباب شخصية".

التعديلات المقترحة اعتداء على حقوق مكتسبة، إذ ستُشطب فروع كاملة، وتُعين لجان بدلاً من الانتخاب

وقـال جـمـال الـتـمـيـمـي مـن نـقـابـة البتروكيماويات " أمضيت 33 عاماً نقابياً منتخباً في الهيئة الإداريـة لفرع مصفاة البترول، وأستطيع أن أوكد أن العمل النقابي فـي السابق قبل الانـفـتـاح الديمقراطي كان أفضل من الآن". وأضاف أن التعديلات المقترحة اعتداء على حقوق مكتسبة، إذ ستُشطب فروع كاملة، وتُعين لجان بدلاً من الانتخاب، وتساءل: "كيف يصبح فرع المصفاة الذي يتكون من أكثر من 3200 عضو؟ ولماذا لا يحق الجمع بين عضوية اللجنة النقابية وعضوية الهيئة الإدارية للنقابة العامة؟".

أكـد التميمي أن الأصـل أن ينعقد هذا المؤتمر بعد إقـرار التعديلات على قانون العمل. وتساءل: لماذا نستبق طرح التعديلات على قانون العمل في الدورة المقبلة لمجلس الأمة؟ مؤكداً أنه "إذا أقر النظام الجديد نكون خالفنا ضمائرنا". وأعلن التميمي باسم زملائه في البتروكيماويات استنكارالتعديلات المقترحة، وعزمهم على الانسحاب من متابعة أعمال المؤتمر إذا أقر النظام الجديد.

عن نقابة العاملين في الكهرباء، تحدث رئيس النقابة محمد الحراسيس، معلناً أن الجمعيات العمومية لفروع نقابة الكهرباء ضد إجـراء التعديلات المقترحة وبالأخص إلغاء الفروع. وأكد باسم الهيئة الإداريـة للنقابة ثقتهم المطلقة بزميلهم جمعة محمود ليحتفظ بعضويته في المكتب التنفيذي للاتحاد. والنقابي محمود هو ممثل نقابة الكهرباء في المكتب التنفيذي، استثني مع نائب الرئيس حتى نهاية الـدورة الحالية للاتحاد من التعديل الخاص باشتراط أن يكون أعضاء المكتب التنفيذي هم رؤساء النقابات الأعضاء.

وحـذّر الحراسيس من أن إلغاء الفروع ستنجم عنه مشاكل كبيرة، مذكراً بالجهود التي بذلتها النقابات العمالية على مدار سنوات لزيادة العضوية فيها، محذرا بأنه ستكون هناك انسحابات بالجملة بعد هذه التعديلات. وشدد الحراسيس على أن أي تعديلات يجب أن تخدم الأعضاء. ولاحظ أن التعديلات حددت عضوية الهيئة الإدارية للنقابة العامة بتسعة أعضاء،، وهو عدد غير كافٍ لخدمة نقابات ينتشر منتسبوها في كل مناطق المملكة. وختم مداخلته بوصف تعديل النظام بأنه "تدمير للعمل النقابي وتراجع خطير في مستوى التمثيل"، قائلاً" لا يعقل أن يكون تعيين لجنة نقابية أفضل من فرع منتخب".

وتحدث النقابي أحمد سلامة من نقابة البتروكيماويات، موضحاً أنه أمضى 28 عاماً في العمل النقابي. منتقدا توزيع التعديلات في يـوم المؤتمر، بينما كـان متفقاً على توزيعها قبل أسبوعين. واعتبر الاجتماع غير قانوني، وأكد في ختام كلمته انسحاب نقابته من المؤتمر إذا أقرت التعديلات.

وكان النقابي سيّاج المجالي من نقابة المناجم والتعدين أول المتداخلين ضد التعديلات المقترحة من قيادة الاتحاد.

وبـعـد إعـلان رئـيـس الـمـؤتـمـر، مـازن المعايطة نتائج التصويت على التعديلات، انسحب المعارضون من المؤتمر.

البحرين تسبق الأردن

طـالـب رئـيـس الـنـقـابـة الـعـامـة للعاملين في الغزل والنسيج فتح اللّه العمراني بـأن يتم تـزويـد النقابات العمالية بنسخة التعديلات على قانون العمل التي ستطرح على الدورة المقبلة لمجلس الأمـة، جاء ذلك لدى مناقشة قانون العمل في البند الثاني من أعمال المؤتمر.

العمراني ذكّـر بأن مجلس النواب اعتمد في دورتـه الاستثنائية خمس مـواد مـن مـشـروع الـقـانـون المعدّل لقانون العمل، ورفـض المادة التي تسمح بانتساب العمالة الـوافـدة إلى النقابات العمالية في الأردن. واقترح أن يتم بحث الطريقة المناسبة لمعاودة طرح موضوع انتساب العمالة الوافدة، ضمن التعديلات على قانون العمل.

ولفت العمراني الانـتـبـاه إلـى أن الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة وأوروبـا والتي أقرها مجلس الأمة في دورات سابقة، تتحدث عـن الحقوق العمالية.

مازن المعايطة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، عقّب على موضوع العمالة الـوافـدة بـأن مملكة البحرين أقرت مؤخراً السماح للعمالة الوافدة بالانتساب للنقابات، بهذا تكون سبقتنا إلى ذلك.

أردني

يخططون لاعتصامهم السابع عشر

عمّال المياومة: وعود تتكرر وقضيةٌ تراوح مكانها

السّجل - خاص

إصابةُ 30 عاملاً بالتعب والإرهاق ونقلهم إلى مراكز صحية ومستشفيات، ووعـدٌ من جهات أهلية "مـؤازرة" بتبني مطالب العمّال ومتابعتها مع المعنيين.. تلك هي حصيلة ستة عشر يوماً من الإضراب عن الطعام، الذي نفذه عمّال مياومة أردنيون، للمطالبة بـ"تثبيتهم"، ومنحهم الحقوق التي يتمتع بها سواهم من الموظفين، كالضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والعلاوات السنوية.

العمال اعتبروا الزيادات السنوية حقاً من حقوقهم، مؤكدين أنها لا تحقق الأمن الوظيفي

قضية هـؤلاء العمّال تـراوح مكانها منذ سنوات، وقد بدأت تتفاقم أخيراً، دون أن تجد حلاً. حتى إن وزير تطوير القطاع العام، ماهر المدادحة، قال في لقاء جمعه بإعلاميين، إن مطالب هؤلاء العمال "غير مشروعة"، مؤكداً أن مشكلتهم نتجت عـن ضغوط مختلفة ومتراكمة، بما فيها ضغوط "النواب"، الأمر الذي يجعلها غير قابلة للحل.

المدادحة، أكد أنه لن يتم تعديل أوضاع زهاء 10 آلاف من عمال المياومة تحتاجهم الـدوائـر الحكومية للقيام بأعمال التحميل والتنزيل والأعمال الموسمية وسواها، لأنهم "لا يحملون المؤهلات"، مضيفاً أنه تم إصدار تعليمات موحدة لاستخدام العاملين بالأجور اليومية، بما يمنحهم جميع الحقوق من تأمين صحي وضمان اجتماعي وإجازات، أسوةً بالموظف المثبت.

العمّال المتمسكون بمطالبهم حتى النهاية، يرون أن تثبيتهم بحسب الأقدمية خلال مدة زمنية محددة هو الحل الوحيد لقضيتهم. ويستهجن رئيس لجنة عمّال المياومة، محمد السنيد، أن تصف وزارة تطوير القطاع العام، مطلبهم هذا بـ«المستحيل».

السنيد، تساءل عن مغزى وجـود عامل مثبت، وآخر بالمياومة في الوظيفة نفسها، وفي الموقع نفسه. وأبدى استغرابه لما حدث أخيراً، فبعد تثبيت 110 عمّال وفق أقدمية التعيين في العام الماضي، أصبح الحديث يدور حول عدم قانونية ذلك، واقتصار التثبيت على حملة الشهادات، واستثناء زملائهم غير الحاصلين على شهادات، العاملين معهم لسنوات طويلة في الموقع نفسه والوظيفة نفسها.

السنيد ثمّن تصريحات وزيـر الزراعة، مزاحم المحيسن، التي وصـف فيها عمال المياومة بـ«أبناء الدولة». وتساءل عن التمييز القائم بين «أبـنـاء الـدولـة الـواحـدة» وعدم معاملتهم المعاملة نفسها، بخاصة عندما يقومون بالوظيفة نفسها، آملاً من الحكومة «أن تغير موقفها بشأن عمّال المياومة، وأن تنفهم مطالبهم، وتتعامل معهم بمعيار العدالة»، مضيفاً: «لو التزمت الحكومة بتثبيت عمال المياومة بحسب أقدمية التعيين لما وجدنا عمال مياومة لمدة 17 عاماً».

المدادحة، رأى أن بـروز مشكة «عمّال المياومة»، من فئة العاملين خـارج جدول تشكيلات الوظائف وخـارج قانون الموازنة، شكّل تشوهاً هيكلياً في الخدمة المدنية، وأثر في مستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز الحكومي. العمّال سجّلوا في هذا الشأن، عتباً على الـوزارات والمؤسسات المعنية (تطوير القطاع العام، الأشغال العامة، المياه، الزراعة، وديوان الخدمة المدنية)، لتجاهل مطالبهم، وعدم الاكتراث باعتصاماتهم المتكررة.

يـوضـح الـمـدادحـة أن ظـاهـرة «عـمّـال المياومة» سببُها عدم وجود شواغر كافية في جدول التشكيلات بما يفي باحتياجات الدوائر، ما أدى لتشغيل هـؤلاء خـارج الجدول ضمن مسمى «المياومة». إضافة لعدم التزام الدوائر بإنهاء خدمات العمال على حساب المشاريع بعد انتهاء تلك المشاريع.

بحسب إحـصـاءات وزارة تطوير القطاع العام، بلغ عدد المعينين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة 23,319 عاملاً وعاملة حتى نهاية العام 2006، موزعين على 23 وزارة ودائـرة ومؤسسة، منهم 14752 عاملاً على حساب المادتين 104 الخاصة بأجور العمال، و502 الخاصة بالأجور اليومية.

المدادحة أكد أن الـوزارة اتخذت إجراءات فعلية للحدّ من مشكلة عمّال المياومة، تتمثل بحصرهم وتوزيعهم. في هذا السياق، تم استثناء 1441 من العاملين على حسابات مؤقتة من التثبيت، ولن يتم تعديل أوضاعهم (وهم العاملون كمراسلين صحفيين محليين فـي دولـهـم، والـمـوظـفـون المحليون في السفارات الأردنية بالخارج، والعاملون على حساب التعويضات بوزارة العمل، والعاملون على حساب مكافآت الفرق الفنية في وزارة الثقافة).

وفق المدادحة، جرى تثبيت 2652 عاملاً في وزارة الأوقاف تنفيذاً للمكرمة الملكية، خلال العامين 2007 و2008، وتثبيت 6719 عاملاً خلال هذا العام 2008 من وزارات ومؤسسات مختلفة، وسيتم استحداث زهاء 2500 وظيفة على جـدول تشكيلات العام 2008 لتثبيت البقية. أما العمال الباقون والبالغ عددهم 10 آلاف عامل تقريباً، فلن يتم تثبيتهم أو تعديل أوضاعهم.

كشف المدادحة عن تنظيم شؤون عمال المياومة الذين لن يتم تثبيتهم، بـ«إصدار تعليمات من مجلس الوزراء لحفظ حقوقهم الوظيفية والتقاعدية ولتوفير التأمين الصحي لهم، وتم رفع أجورهم اليومية إلى 5 دنانير، وتخصيص زيادة سنوية مقدارها 3 دنانير، بمعدل 10 قروش على الأجرة اليومية».

عمال المياومة اعتبروا الزيادات السنوية حقاً من حقوقهم، مؤكدين أن هذه الزيادات لا تحقق الأمن الوظيفي، ولا تواكب الارتفاعات المتلاحقة لأسعار السلع، بخاصة في الفترة الأخيرة.

من جانب آخر، يقترح المدادحة إجراءات وقائية لتفادي تكرار المشكلة ومنع تزايد أعداد عمّال المياومة، تتضمن الالتزام بجدول التشكيلات من حيث عـدم التعيين إلا على البنود المخصصة للتعيينات، وربط استحداث الشواغر على الأجـور اليومية على حساب النفقات الرأسمالية بتوفر المشاريع فعلياً، والتوقف نهائياً عن التعيين على حساب خارج الموازنة، وإلغاء وظيفة من تنتهي خدمته على هذه الحسابات.

العمال ما زالـوا يتمسكون بوعود وزراء ورؤسـاء حكومات سابقين، بشأن مطلبهم الرئيسي: «التثبيت». وزير الزراعة الأسبق عاكف الزعبي وعد بتثبيت العمال البالغ عددهم 3600 عامل، على ثلاث مراحل، 1200 عامل في كل سنة، إلا أن التعديل الوزاري حال دون تنفيذ ذلك. لاحقاً جدّد الوزير مصطفى قرنفلة الوعدَ بتثبيت هؤلاء العمال، دون أن يتحقق شيء على أرض الواقع.

ماهر المدادحة

علي السنيد

مزاحم المحيسن

يتمسك العمال بالوعود الممنوحة لهم، وتخالج بعضهم ثقةٌ بإمكانية تطبيقها، وهو ما جعلهم يتنادون لاعتصام جديد

يتمسك العمال بهذه الـوعـود وسواها، وتخالج بعضهم ثقةٌ بإمكانية تطبيقها، وهو ما جعلهم يتنادون لاعتصام يحمل الرقم 17 في مسيرتهم لنيل حقوقهم، يخططون لتنفيذه أمام وزارة الأشغال في التاسع من أيلول/سبتمبر المقبل، بعد أن أنهوا إضرابهم الأخير عن الطعام.

يزيد من استياء هؤلاء العمال، ما يشعرون به من «تجاهل لا مثيل له»، بحسب السنيد، إزاء إضراباتهم واعتصاماتهم، ومناشدتهم الحكومةَ الاستجابةَ لمطالبهم، على خلاف ما يحدث عند اعتصام منتسبي النقابات المهنية وسواها.

عمّال المياومة يصرّون على حقّهم في الحصول على مطالبهم. يحدث هذا في ظل غياب التحركات النقابية الداعمة لهم، وقلة الجهات المساندة لمطالبهم (فقط ثلاث نقابات، وعدد من الأحزاب، بإصدار البيانات). والسؤال هنا: هل يسفر اعتصامهم المقبل عن شيء، أم يبقى حدثاً يضاف إلى نضالاتٍ تتراكم لآلاف عمّال المياومة، في ساحة يبدو أنهم وحدهم فيها!

TOYOTA

CAMRY

COROLLA

HILUX

AVANZA

صيفك
ولا أحلى
مع تويوتا
وخصومات
المركزية

LAND CRUISER

LAND CRUISER PRADO

YARIS HATCHBACK

YARIS

RAV4

FORTUNER

FJ CRUISER

248 شارع مكة، هاتف 5535514
www.toyota.com.jo

المركزية

حوادث المرور ليست قضاءً وقدر ... إنها مسؤوليتنا

أردني

الزراعة الأردنية قصة نجاح لم يكتمل

تتمة المنشور على الأولى

يستخدم الأردن نظام ري بالأنابيب المضغوطة لتخفيف الفاقد، هو الأكثر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط، ولا مثيل له في أوروبا سوى في فرنسا وجنوب إسبانيا. مركز التحكم لهذا النظام يقع في ضرار بالغور الأوسط، ويتحكم بالمياه القادمة من السدود إلى قناة الملك عبدالله، ومن القناة إلى شبكات التوزيع. يعمل هذا النظام الذي يتولى عملية جمع ونقل وتوزيع المياه بكفاءة عالية تبلغ 90 بالمئة، وهي أعلى نسبة كفاءة في العالم، بحسب الجمعاني.

مالت السياسات الزراعية مع بداية التسعينيات إلى التأثر بنصائح البنك الدولي الرامية إلى تقليص استخدام المياه للأغراض الزراعية. كما واجه تصدير المنتجات الزراعية لا سيما الخضراوات إغلاق بعض الأسواق الخليجية لما كان يتردد عن ري المزروعات بمياه ملوثة قادمة من محطة الخربة السمراء، ووجود نسبة عالية من أثر المبيدات فيها.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية لخّصت لدى صدورها عام 2002 أبرز التطورات على الزراعة المروية في وادي الأردن بـ: تذبذب كمية وتردي نوعية المياه المتاحة للري، التوسع في المساحات المروية، تكثيف الإنتاج من خلال إدخال الزراعات المكثفة والمحمية، تطوير أنظمة الري، تعديل قانون تطوير وادي الأردن، التوسع في زراعة الأشجار، الاستثمار الزراعي في وادي عربة، والمكافحة المتكاملة بما ينسجم والتشدد في مواصفات المنتجات الزراعية وازدياد الوعي عند المستهلكين.

وكشفت الاستراتيجية الزراعية على صعيد السياسات عدة مظاهر ضعف تتجلى في مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للتنمية الزراعية، وفي التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الزراعية، وعلى صعيد السياسات الحكومية في مجال تدريب وتأهيل العاملين في قطاع الزراعة.

> **وزارة العمل منحت الزراعة في الأغوار ما تحتاج إليه من تراخيص، لكن المشكلة تكمن في متاجرة بعضهم بالتصاريح**

استمرار إغلاق أسواق السعودية أمام الصادرات الأردنية من الخضراوات دون مبرر مقنع بعد أن أثبتت كفاءتها في الأسواق الأخرى، شجع على البحث عن أسواق جديدة، ونجحت الصادرات الزراعية الأردنية في تكريس حضورها في أسواق أوروبية صعبة.

في هذا الإطار يمكن الاستشهاد بقدرة الأغوار الجنوبية على إنتاج أنواع من العنب المعروف في تركيا، والاستفادة من نضوجه المبكر قبل العنب التركي بأسبوعين لتوليد طلب عليه من قبل المستوردين الأتراك. وهناك الزراعة التعاقدية التي يتم فيها تجهيز المنتج الزراعي وفق المواصفات التفصيلية التي يطلبها المستورد.

هناك تحسن في النمط الزراعي، ودخول محاصيل جديدة إلى غور الأردن مثل النخيل الذي يتسم بالقدرة على تحمل الملوحة، وإنتاج محاصيل متعددة جداً تحمل شهادة الأداء الزراعي الجيد "اليوروجاب"، و قد نجحت هذه التجربة التي بدأ العمل بها من قبل القطاع الخاص عام 2002.

تم تطبيق هذا التوجه الزراعي الريادي عام 2003 من خلال مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ،بتنفيذ مشروع زراعي في منطقة الكرامة ذات التربة والمياه متدنية النوعية، وبإشراك مجموعة من صغار المزارعين أنشأوا تجمعاً يضمهم وقاموا بتصدير عشرات الأطنان من الباميا والبازيلا الى الأسواق الأوروبية.

في مؤتمره الزراعي الرابع المنعقد يوم 20 آب/أغسطس الجاري، طالب الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين بـ "إعادة دراسة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية وتعديلها ،لتكون معبرة عن مصالح الشريحة الأوسع من المزارعين ومتوافقة مع التزاماتنا اتجاه البيئة والتنمية المستدامة".

محمود العوران مدير عام اتحاد المزارعين، يفسر الحاجة لإعادة دراسة الاستراتيجية الوطنية (2002-2010)، بتطور الاهتمام الرسمي بالزراعة مقارنة مع بدايات الألفية. ويلفت النظر إلى أهمية "إخراج صندوق المخاطر الزراعية إلى حيز الوجود"، مستشهداً بالآثار المدمرة للصقيع في الشتاء الفائت.

التسويق الزراعي أحد أهم المعضلات التي ما زالت تواجه القطاع الزراعي، والحل يستلزم إنشاء شركات تسويق زراعية، مراكز تعبئة وتدريج وتخزين، ووضع نظام المواصفة الفنية، وهي أمور تنتظر أن ينهض بها القطاع الخاص.

يشكو منتجون ومصدرون للخضراوات والفواكه من نقص العمالة في وادي الأردن، ما يلحق ضرراً بمشاريعهم وعقودهم التصديرية، ويحملون وزارة العمل مسؤولية عدم إعطائهم تراخيص كافية لتشغيل عمالة وافدة، لافتين الانتباه إلى اقتصار العمالة المحلية على النسائية منها ، لكن هذه الاخيرة لا تستديم ولا تنضبط في العمل رغم توافرها نسبياً وذلك لأسباب اجتماعية.

العاملون في الزراعة يدركون أن وزارة العمل منحت الزراعة في الأغوار ما تحتاج إليه من تراخيص، لكن المشكلة تكمن في متاجرة بعضهم بهذه التصاريح، وتحول بعض العمالة الوافدة من الزراعة إلى الإنشاءات. وبحسب الناطق لإعلامي باسم وزارة العمل رجا طلب، فإن الوزارة تتجه لزيادة عدد المفتشين في الميدان للسيطرة على المشكلة. الحل الجذري لهذا الصداع هو منع أصحاب العمل من استخدام عمالة وافدة في قطاع غير القطاع الذي رخصت للعمل فيه تحت طائلة عقوبات رادعة.

الوجه الآخر لمشكلة نقص العمالة وبخاصة العمالة المحلية، هو عدم توافر شروط العمل والأجر المناسبة، وكذلك غياب التأمينات من ضمان اجتماعي وتأمين صحي، وعدم تحديد ساعات عمل. مما يحد من إقبال العمالة المحلية على الزراعة وبخاصة في الأعمال الفنية والإدارية المساعدة، وتوفير البيئة اللازمة لإحلال العمالة المحلية محل الوافدة.

الحكومة بالتوافق مع الهيئات التمثيلية في القطاع الزراعي من جمعية مصدري ومنتجي الخضار والفواكه ونقابة المهندسين الزراعيين واتحاد المزارعين وغيرهم، توصلت إلى تصور توافقي لإنشاء غرفة زراعة الأردن التي يعول عليها للمساهمة في رسم السياسة الزراعية وتعزيز قطاع الأعمال الزراعية. لكن مشروع القانون الذي قدم لمجلس النواب الأردني، وتعديلات لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب عليه، والتي شطبت تمثيل المهندسين الزراعيين من عضوية مجلس إدارة الغرفة، أخلّت بمتطلبات التمثيل المتوازن للهيئات المعنية، وهو ما ينبغي معالجته قبل صدور القانون.

قانون تصدره الحكومة قريباً

"هيئة الري" تخلف سلطتي المياه ووادي الأردن

منصور المعلا

تعتزم الحكومة طرح قانون جديد للمياه يعمل على إعادة هيكلة القطاع من خلال إلغاء قانوني (سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن)، وتحويل السلطتين إلى هيئتين تعنيان بإدارة مياه الشرب والري.

القانون الجديد، الذي ينتظر أن يطرح خلال الأشهر القليلة المقبلة، سيعمل على تنظيم عمل سلطة وادي الأردن من خلال تحويلها إلى هيئة للري تتكفل بمهمة الإشراف على الزراعات المروية، وتطوير أساليب الري في مختلف مناطق المملكة وإعفائها من صلاحيات التنمية والاستثمار في وادي الأردن.

وبتشكيل الهيئة المذكورة التي ستحمل اسم «هيئة الري»، سوف تحل محل سلطة وادي الأردن التي أنشئت في عام 1973 باسم هيئة وادي الأردن، ثم أعيدت تسميتها سلطة وادي الأردن عام 1977، بموجب قانون تنمية وتطوير وادي الأردن رقم 18 لعام 1977، والذي تم تعديله لاحقاً بموجب قانون تنمية وادي الأردن رقم 19 لعام 1988، والتعديل عليه لعام 2001.

وتتكون منطقة خدمة السلطة من وادي الأردن في الشمال، ووادي الأردن في الجنوب، والأغوار الجنوبية، ووادي عربة، إلا أن توسيع سلطة منطقة العقبة الخاصة لتشمل المنطقة الممتدة من وادي عربة الى غور الصافي، وازدياد النشاط الاستثماري في منطقة البحر الميت ضاعف الأعباء على سلطة وادي الأردن.

المتحمسون لفكرة القانون الجديد يدافعون عن أن السلطة، ومن خلال الخبرات التي راكمتها في مجال إدارة مياه الري، سوف تسهم في تحسين وضبط عمليات الري في مناطق المملكة، بالإضافة إلى ضرورة إلحاق المرافق السياحية والاقتصادية بالوزارات المعنية بهذا الشأن.

إعفاء السلطة من مهام الإشراف على الاستثمارات السياحية والصناعية في وادي الأردن يشكل «خطأ جسيما» في رأي الخبير في مجال المياه دريد محاسنة، الذي يرى أن هذا القرار سيعمل على تقسيم الوادي إلى مناطق غنية ومناطق فقيرة، ما سيسهم في عزوف الكثيرين عن الزراعة وانتقالهم للعمل في قطاع السياحة.

ويشكل توسيع مهام وصلاحيات السلطة ودعمها، آسوه بسلطة منطقة العقبة الخاصة، خيارا منطقيا ومجديا بنظر محاسنة.

الحكومة شرعت في إناطة مهام جديدة بالسلطة، منها تحويل المسؤولية عن المياه الخارجة من محطة الخربة السمرا من سلطة المياه إلى سلطة وادي الأردن، وتكليفها الإشراف على حوض نهر الزرقاء، وذلك لحين صدور قانون المياه الجديد، الذي سيحدد صلاحيات جديدة للهيئة غير تلك الموجودة في قانون سلطة وادي الأردن المعمول به حاليا، والذي حصر مهام السلطة بالمناطق الواقعة تحت خط 500 تحت مستوى البحر.

إلحاق الإشراف على المياه المعالجة بسلطة وادي الأردن سوف يسهم في توفير مياه الري من خلال توزيع تلك المياه على المزارعين وتحسين استغلال تلك المياه من خلال أساليب الري الحديثة.

آبار الغور.. الاعتداءات مستمرة رغم الحملة

تشكل الاعتداءات على الوحدات الزراعية وعلى المياه الجوفية أبرز أشكال التعدي على المال العام، بحسب أمين عام سابق لسلطة وادي الأردن.

وكثيرا ما تتخذ تلك التعديات شكل بناء منازل وزراعة وحدات زراعية من خلال وضع اليد وحفر آبار مياه جوفية من دون الحصول على رخص.

وقد أدى تراخي الحكومة في دفع الاعتداءات على أراض ومياه جوفية، إلى تفاقم ظاهرة الاعتداء على المياه الجوفية مثلا، فبلغ عدد الآبار المحفورة من دون ترخيص نحو 315 بئرا من أصل 800 بئر، وفيما حصلت هذه الآبار على ترخيص لسحب المياه، تعمل نحو 500 بئر في صورة عشوائية، حيث لم يتقدم أي من أصحاب هذه الآبار للحصول على ترخيص لبيع مياه الشرب، وذلك على الرغم من أن عدداً منهم يقوم ببيع المياه للمواطنين على أنها مياه صالحة للشرب، بحسب مدير العمليات والمراقبة الميدانية سمير السكر.

ويؤكد السكر أن العديد من المواطنين قد تقدموا بشكاوى للسلطة، بسبب وجود ديدان وعوالق في المياه التي تشترونها، والتي يقولون إنها بيعت لهم من صهاريج تحمل لوحات كتب عليها «مياه صالحة للشرب».

في صيف عام 2005 قامت الحكومة بحملة لوقف الاعتداءات على المياه الجوفية في منطقة الأغوار وعلى الرغم من أنه تم خلال هذه الحملة هدم أكثر من 320 منزلا وأوقفت الاعتداء على أكثر من ثلاثة آلاف دونم من الأراضي، فإن من الصعب القول إن هذه الحملة قد أوقفت الاعتداءات، فما زالت عمليات الاعتداء على المياه الجوفية، وهي جزء من المال العام والثروة الوطنية، تحدث وفي صورة متكررة.

أردني

المشكلة المائية ونقص الأيدي العاملة تحدّيان أمام زراعة ناجحة

خليل الخطيب

غور الأردن، أو وادي الأردن، كما يسمى، هو سهل ممتد من شمال الأردن إلى جنوبه على امتداد نهر الأردن بمساحة إجمالية تقدر بـ400 ألف دونم، وهو يعتبر، جغرافيا، امتداداً للانخفاض القاري، ويتراوح مستوى انخفاضه عن سطح البحر من 200 إلى 400 م، وبذلك فهو يشكل أخفض بقعة مأهولة على سطح الأرض.

يتميز مناخه بالدفء شتاء وشدة الحرارة صيفاً، ومع توافر مصادر المياه السطحية فيه؛ نهرا الأردن واليرموك والينابيع والسيول إضافة إلى البحر الميت، فإنه يتميز برطوبة نسبية عالية تـراوح بين 60 بالمئة صيفاً و95 بالمئة شتاء، ما يجعله أقرب إلى الدفيئة الطبيعية التي توفر ظروفاً ملائمة لنمو كثير من أنواع النباتات.

هذه الميزة النسبية لإنتاج الغذاء في الغور جعلته سلة غـذاء الأردن الرئيسية، ومصدراً للخضراوات والفاكهة بالنسبة لدول الخليج، ولبعض الدول الأوروبية تالياً.

لكن صعوبات طرأت في السنوات الماضية، أدت إلى تراجع دوره وتهديده بمزيد من التراجع إذا بقيت السياسات الرسمية تتجاهل هذه الصعوبات ولا تقوم بدورها في تذليلها، كما يرى أصحاب استثمارات زراعية هناك.

بدأ التفكير الجدي في تطوير وادي الأردن في منتصف الخمسينيات عندما طرحت خطة جونسون المتعلقة بتقاسم المياه بين الدول الواقعة على نهري الأردن واليرموك، والخطة العربية التي طرحت للغرض نفسه، بحسب أمين عام سلطة وادي الأردن السابق دريد محاسنة. لكن محاسنة يرى أن عملية تطوير وادي الأردن "أخذت زخمها الحقيقي بعد حرب 1967، وما تبعها من محاولات لتثبيت سكان المنطقة في أراضيهم حيث بـدأ بعضهم بالنزوح خوفاً من حروب جديدة".

ويضيف محاسنة" نزوح مئات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين نحو شرق الأردن بعد الحرب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، ما أوجب استثمار الميزة النسبية لوادي الأردن ليصبح سلة غذاء الأردن الرئيسية".

واقع أن غور الأردن يشكل دفيئة طبيعية جعله قـادراً على أن يكون "منطقة زراعية عابرة للمواسم، وأعطاه ميزة تنافسية من الناحية التصديرية، على المناطق المجاورة عربياً وإقليمياً، ومن ثم على المستوى الدولي"، بحسب عدنان عبد النور، مساعد الأمين العام للإنتاج النباتي في وزارة الزراعة.

ويدلل عبد النور على مدى أهمية الميزة النسبية للإنتاج الزراعي في الغور من واقع أن "الأردن يصدر بعض المنتجات الزراعية لبلدان مشهورة بإنتاج هذه الأنواع أصلاً، كما في حالة تصدير بعض أنـواع العنب التي تشتهر بها تركيا إلى تركيا نفسها، لكون الإنتاج الأردني يسبق التركي في النزول إلى الأسواق بعدة أسابيع مع احتفاظه بمستوى عال من الجودة".

وعن طبيعة إسهام الـوزارة في تطوير وإدامة الإنتاج الزراعي في الأغوار يشرح عبد النور بأن الـوزارة "تسهم في بناء وتطوير بنية تحتية جيدة، وتقدم مديرياتها خدمات للمزارعين كالتنسيب بأعداد الأيدي العاملة المطلوبة؛ الـرش والحراثة بأسعار رمزية، الإرشـاد الزراعي، مكافحة الآفـات الزراعية، وتعويض المزارعين فـي بعض الحالات كالصقيع".

ويستطرد عبد النور منبها إلى أن للوزارة "دوراً رقابياً صارماً على تداول مدخلات الإنتاج من أسمدة، ومبيدات، وبـذور لضمان أعلى درجات الجودة الممكنة".

ويتفق رئيس الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه، باسل الديك، وعدد من المنتجين والمصدرين مع ما ذهب إليه عبد النور حول الدور الفاعل الذي تقوم به الوزارة في تلك المجالات. ويذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون أن لجان الرقابة لدى وزارة الزراعة هي من "أشد اللجان دقة وصرامة في عملها، وهو أمر يصب في مصلحة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً".

ويلفت المنتج الزراعي، مازن الحمارنة، إلى أن "الدور الرقابي للوزارة علاوة على دقته وصرامته، يتوسع ليشمل التعاون العلمي والتقني مع المزارعين".

يؤكد أمين عام سلطة وادي الأردن السابق، دريد محاسنة، أن "الإنتاج الزراعي، والصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية قد بدأت في التراجع منذ بداية التسعينيات".

ويعيد محاسنة هذا التراجع إلى جملة من العوامل من أهمها: "برامج البنك الدولي التي لا تشجع الأردن على تخصيص مياه للزراعة، وتحول سورية إلى زراعة الخضراوات في وادي اليرموك بدلاً من القمح، ما أثر على حصة الأردن من مياه اليرموك، كذلك قلة الأمطار ونقص الأيدي العاملة المدربة، والتلوث الناجم عن الخربة السمرا الذي تمت معالجته مؤخراً".

ويضيف محاسنة أن ثمة مشكلات إدارية وفنية تساهم في هذا التراجع من أهمها: "عـدم وجـود آلية للتسويق الـزراعـي تكفل الوصول إلى أسـواق العالم على نحو كفء، وسوء اختيار المنتجات التصديرية، إذ يغلب على الصادرات الأردنية منتجات قليلة الربحية تسهل منافستها كالبندورة والكوسا وغيرهما، بينما تزرع في الدول المجاورة منتجات عالية الربحية تصعب منافستها مثل الأفوكادو".

المنتجون الذين حاورتهم «السّجل»، رغم اتفاقهم مع الجمعاني، فيما ذهب إليه، فإنهم يطالبون الحكومة بالنظر في إمكانية منح تراخيص لحفر آبار ارتوازية خاصة مع توافر المياه الجوفية في وادي الأردن، وهو ما أكد الجمعاني أن الحكومة جادة في النظر فيه.

> **الإنتاج الزراعي بدأ في التراجع منذ بداية التسعينيات، وكذلك الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية**

نقص الأيدي العاملة في القطاع الزراعي يشكل معضلة تعصي على الحل، كما يرى مزارعون، إذ يرى رئيس جمعية المصدرين والمنتجين أن هذه المشكلة "تولّد عدة مشاكل أخرى؛ فنقص العمالة يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج بحكم ارتفاع أجور العمال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات في السوق المحلية، ويضعف المنافسة في الأسواق الخارجية".

ويضيء إسحاق مدانات، جانباً آخر من المشكلة، فيؤكد: "نقص العمالة بات يفرض نمطاً زراعياً؛ فقد أصبح المزارعون يلجأون لزراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى الكثير من الأيـدي العاملة كالموز الـذي يستهلك الكثير من المياه". وهو يرى أن هذا النقص "يسيء إلـى المنافسة في التصدير لجهة عملية تصنيف المنتجات إلى نخب أول وثان، ما يـؤدي إلى تصدير منتجات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها مع المستورد". كما أن هذا النقص يؤدي إلى "التأخر في القطاف ما يتسبب بتلف جزء من المنتج وخسارة بعض عقود التصدير" يعقب عضو إدارة جمعية المصدرين والمنتجين زهير جويحان.

ويتفق المنتجون والمصدرون على أن أساس هذه المشكلة يكمن في عدم وجود أيد عاملة محلية، باستثناء النساء اللواتي لا يمكن الاعتماد على عملهن بصورة دائمة، كونهن ملتزمات بواجبات اجتماعية وأسرية، علاوة على عدم كفاية أعدادهن، وفي الوقت نفسه، فإن العمالة الوافدة الموجودة غير كافية لأن معظم من يدخلون البلاد بتصاريح زراعية يتسربون للعمل في قطاعات أخرى كالإنشاءات.

ويحمّل المنتجون وزارة العمل المسؤولية عن هذا الوضع، إذ رغم قناعتهم بأن الوزارة تعطي عـددا كافيا مـن التصاريح للعمال الوافدين في القطاع الزراعي إلاّ أنها عاجزة عن ضبط التزام هؤلاء العمال بالعمل وفق تصاريحهم.

ويـرى المنتجون أن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن في قيام وزارة العمل بدورها الرقابي بشكل كفء، وأن يفتح باب الاستقدام للعمالة الآسيوية لخلق منافسة حقيقية على فرص العمل في القطاع الزراعي بين العمال.

الناطق الإعلامي باسم وزارة العمل، رجا طلب، أبـدى تفهمه لما يطرحه المنتجون، وأوضح أن "الـوزارة بصدد تعيين 70 مفتشاً جديداً، جرى بالفعل تعيين 30 منهم ليصبح عدد المفتشين العاملين في الميدان 160 مفتشاً".

ومن أجل تفعيل الدور الرقابي للوزارة، يناشد طلب أصحاب العمل من المنتجين الزراعيين "أن يبلغوا عن العمال الوافدين الذين لا يلتزمون بأعمالهم ويذهبون للعمل في قطاعات أخرى لكي تقوم الـوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم".

وعبّر منتجون ومصدرون ومسؤولون في وزارة الزراعة، أن بعض التحقيقات والتعليقات الصحفية أساءت للمنتج الزراعي الأردني عبر مقالات غير دقيقة فخسّرت الزراعة الأردنية أسواقاً هامة كالسوق السعودية.

ويعتقد عدنان عبد النور، أن "الخسائر المترتبة على تحقيقات كـهـذه لا يمكن تعويضها وأنه لا يمكن استعادة أي سوق تتم خسارته إلا بعد سنوات طويلة من الجهد، كون الفكرة عندما ترسخ في أذهان المستهلكين، فإنه يصعب محوها".

ويؤكد إسحاق مدانات ما ذهب إليه عبد النور، ويدلل على ذلـك بـأن" بعض الـدول تستورد المنتجات الزراعية الأردنية ويقوم بعض تجارها بإعادة تصديرها إلى السعودية على أنها من إنتاج بلادهم وتقوم السلطات الـسـعـوديـة بفحصها فتجدها خالية من المتبقيات فتطرحها في الأسواق".

ويعبر الديك عن استيائه مما أسماه بالتناول السلبي للصحافة الأردنـيـة لقضايا الإنتاج الزراعي منبها إلى "خطورة ذلك على الإنتاج الزراعي الأردني والصادرات الأردنية من هذا القطاع حيث أن هناك الكثير من المنافسين الذين يزاحمون المنتج الأردني على الأسواق".

لكن صحفيا رفض الإفصاح عن اسمه "حتى لا يتحول الأمر إلى اتهام ودفـاع" كما قال، طالب بقراءة أكثر موضوعية للقضية، مشيراً إلـى أن من حق الصحافة ممارسة دورهـا الـرقـابـي، وهـو مـا قـامـت بـه في التسعينيات، عندما أثيرت مشكلات التلوث في الخربة السمرا، وتلوث للمنتجات الزراعية بالمبيدات الزراعية، مؤكدا أن هذا كان دافعا للوزارة لحل مشاكل التلوث وتفعيل دورها الرقابي حيث أنشأت فيما بعد واحداً من أكثر المختبرات تطورا لفحص المنتجات الزراعية للتأكد من خلوها من التلوث. ويعلق الصحفي "صحيح أننا خسرنا سوقاً مهمة كالسوق السعودية، لكن التطورات التي تحققت قد فتحت الأسواق الأوروبية أمام المنتج الزراعي الأردني، وهو ما يفتح آفاقاً أرحب أمام هذا المنتج وهذا ما تؤكده تصريحات المنتجين والمصدرين."

ويشدد على أن ذلك كان أيضاً دافعاً للقطاع الخاص الزراعي على تطوير أدواته، بما في ذلك رقابة ذاتية مكنته خلال عقد من تجاوز العقبات واستعادة الأسواق التي فقدت، ودخول أسواق جديدة في أوروبا"، وأعرب عن اعتقاده بأنه، بعد هذه النجاحات، سوف يكون من السهل استرجاع السوق السعودية، فالسعودية اتخذت قرارها لأسباب ظرفية، وحين تنتهي فمن المنطقي أن تعود السعودية سوقاً للصادرات المحلية.

الميزة النسبية للإنتاج الزراعي في وادي الأردن معرضة للتراجع بسبب صعوبات بات على الحكومة أن تعمل بجدية على حلها، فإن كان شح المياه أمراً خارجاً عن السيطرة، فإن نجاح سلطة وادي الأردن في تنظيم عمليات الـري على نحو كـفء يقدم مثالاً يحتذى، وحافزاً قوياً للجهات المعنية في حل الصعوبات الأخرى التي يواجهها القطاع الزراعي في غور الأردن.

أردني

العمالة الزراعية في غور الأردن: وافدة إلى أمد غير منظور

خليل الخطيب

ينتج غور الأردن ما معدله 750 ألف طن من الخضراوات والفواكه سنويا، بأيدي ما يقارب 25 ألف عاملة وعامل، يعملون وفق نظم مختلفة منها اليومي، الشهري، المقاولة، الضمان والموسمي. ويختلف العاملون في القطاع الزراعي في توصيف أحوال هؤلاء العمال، فمنهم من يعتبر العمل في غور الأردن تحت درجة حرارة عالية، وفي ظل عدد ساعات غير محدد للعمل، فضلا عن ظروف العمل الشاقة التي يعملون فيها، نوعا من السخرة، ويعتبر ظروف عملهم غير إنسانية وتحتاج إلى معالجة على مستوى الدولة.

غير أن هنالك من يرى أنهم يعيشون ظروف عمل "ممتازة"، بل إن رئيس جمعية مصدري ومنتجي الخضار والفواكه، باسل الديك، يرى أن العمال هم الذين يستغلون حاجة المزارعين لهم، ويتحدى أي ادعاء بأن العاملين في القطاع الزراعي يعملون في ظروف غير إنسانية. ويؤكد "من يقل ذلك عليه أن ينزل إلى الأغوار ليرى كيف يتجبر العمال بالمزارعين على مستوى الأجور، وكيف يتباطأون، ويفرضون شروطهم كما يشاءون، نظرا لوجود نقص في الأيدي العاملة".

مزارعون: مستعدون لدفع رواتب جيدة لعمال أردنيين

ويتابع الديك "عمال المياومة يأخذون الآن دينارا واحدا لكل ساعة عمل، وهذا يعني أن كلفة العمالة اليومية ارتفعت على المزارع من15 بالمئة إلى 25 بالمئة . أما العمال الشهريون فيحصلون على راتب يراوح بين 200 و 250 دينار ا شهريا، بالإضافة إلى السكن، والتأمين ضد الحوادث الذي يفرضه علينا قانون العمل".

المنتج الزراعي مازن الحمارنة، يتفق مع الديك في أن أسعار العمالة اليومية ارتفعت بشكل كبير، ويتوقع أن تواصل أجور العمال الارتفاع حتى تصل إلى دينار ونصف الدينار للساعة نظرا لنقص العمالة.

إلا أن الحمارنة يرى أن المسألة "هي قضية عرض وطلب، فما دام النقص موجودا ستبقى الأجور مرشحة للارتفاع، كما أنها تنخفض بصورة مؤكدة في حال وجود فائض من العمال، بل إن طريقة التعامل مع العمال من قبل المزارعين تتغير حيث تفرض عليهم شروط مجحفة من حيث عدد ساعات العمل".

ويشرح الحمارنة أن هنالك عدة نظم للعمالة في القطاع الزراعي، فهناك المياومة حيث يتلقى العامل أجره على عدد الساعات التي يعملها، والشهري حيث يحصل العامل على راتب شهري محدد، والمقاولة حيث يقوم العامل بإنجاز عمل معين مقابل مبلغ مقطوع، والمشاركة حيث يحصل العامل على نسبة من أرباح المحصول مقابل عمله، والضمان حيث يقوم العامل بزراعة الأرض وبيع محصولها مقابل مبلغ متفق عليه مع مالكها، وعادة ما يتم ذلك في حالات نقص العمالة، عندما لا يرغب مالك الأرض بالمغامرة بالزراعة والتعرض للخسارة والتعب بسبب نقص العمال.

ويعلق الحمارنة: "في جميع هذه الأشكال من العمالة، فإن العامل لا يتمتع بأي ضمانات، فلا يوجد ضمان اجتماعي، ولا تأمين صحي، ولا ضمان ضد الخسارة في نظامي المشاركة والتضمين، كما أن ساعات العمل في جميع هذه النظم غير محددة وتخضع لشروط المزارع وليس للعامل إلا أن يقبل بها".

ويتابع " صحيح أن ثمة قصص نجاح لعمال مصريين وباكستانيين تمكنوا من تحقيق ثروات في هذا المجال، إلا أنها حالات استثنائية لا يقاس عليها".

عضو الهيئة الإدارية لجمعية مصدري ومنتجي الخضار والفواكه الأردنية، زهير جويحان، الذي يؤكد أن العمال الزراعيين الوافدين يعيشون ظروفا ممتازة يقرر: "مشكلة نقص العمالة في القطاع الزراعي لا تعود لظروف العمل، وإنما لثقافة العيب السائدة بين الشباب الأردني".

ويشدد: "لو أن العاطلين عن العمل في الأردن يتوجهون للعمل في القطاع الزراعي لانتهت مشكلة نقص العمالة واستقر القطاع الزراعي بصورة كبيرة".

ويضيف: "نحن، كمنتجين زراعيين، مستعدون لدفع رواتب جيدة للعمال الأردنيين لأن وجودهم سوف يجعل أعمالنا تنتظم، ولن نتعرض للخسائر الناجمة عن نقص العمالة الوافدة التي يتسرب معظمها إلى قطاعات أخرى أعلى أجرا كقطاع الإنشاءات".

المنتج والمصدر الزراعي إسحاق مدانات يتفق مع ما قرره جويحان فيما يتعلق بثقافة العيب ويضيف: "حتى الرجال من سكان الأغوار يتجنبون العمل في الزراعة، النساء فقط هن اللواتي يعملن، ولكن عملهن لا يكفي، لأنه يقتصر على العمل في القطاف، كما أنهن يتغيبن كثيرا".

ولا يعقد مدانات كبير أمل على أن يعمل الشباب الأردني في مجال الزراعة؛ فيقترح فتح باب العمل في القطاع الزراعي أمام العمالة الآسيوية المعروفة بجلدها وقدرتها على العمل في جميع الظروف.

لكن الحمارنة الذي يتفق مع جويحان بأن أفضل الحلول هو إحلال عمالة أردنية مكان الوافدة يحاجج بأنه "إذا كانت بيئة العمل الزراعي طاردة للعمال الزراعيين الوافدين فكيف بالأردنيين؟"

ويرى الحمارنة، الذي أدار مشروعا زراعيا يسمى الإدارة المتكاملة، أن "مشكلة العمالة في القطاع الزراعي الأردني لن تحل إلا على مستوى الدولة، لأن أي اتحاد أو جمعية أو إطار لن يستطيع أن يوفر عناصر البيئة الجاذبة للعمالة المحلية من سكن لائق وظروف عمل إنسانية وتأمينات اجتماعية وصحية".

العمالة الزراعية المستأجرة في غور الأردن	
العمال الدائمون:	
أردنيون (ذكور)	413
غير الأردنيين (ذكور)	4893
أردنيون (إناث)	صفر
غير الأردنيين (إناث)	35
العمال الموسميون:	
أردنيون (ذكور)	صفر
غير أردنيين (ذكور)	190
أردنيون (إناث)	76
غير أردنيين (إناث)	صفر
العمال العرضيون:	
أردنيون (ذكور)	3014
غير أردنيين (ذكور)	20762
أردنيون (إناث)	7779
غير أردنيين (إناث)	1361

مشكلة العمالة في القطاع الزراعي الأردني لن تحل إلا على مستوى الدولة

الناطق الإعلامي باسم وزارة العمل رجا طلب يعلق على ما يطالب به الحمارنة بأن "وزارة العمل أدخلت تعديلات على قانون العمل، سوف تبحث في الدورة العادية القادمة لمجلس النواب، تنص على شمول العمال الزراعيين بقانون الضمان الاجتماعي.

ويعتبر طلب أن هذه الخطوة هي الأولى في رحلة الألف ميل نحو تنظيم العمالة في القطاع الزراعي رغم الصعوبات التي ستكتنف تنفيذها نظرا للطبيعة المعقدة لهذا القطاع.

رغم أن خطوة أولى قطعت في رحلة الألف ميل، كما أوضح طلب، فإن من الواضح أن على الدولة أن تسرَع الخطوات التالية في هذا الطريق، لأن القطاع الزراعي في وادي الأردن يواجه تحديات صعبة قد تخرجه من سوق المنافسة على الصعيد التصديري، علاوة على أنه قد يجد نفسه عاجزا عن تزويد السوق المحلية بما يكفي من منتجات غذائية.

هاربون من زراعة الغور

ثلاثة يعيشون في غرفة من الطوب المنسق بحيث تكون تجاويفه متجهة إلى الخارج، يقولون أن هذا الترتيب يجعل الغرفة أبرد صيفا وأدفأ شتاء؛ اختراع من وحي الشقاء.

جاء بسيوني ومحمد وسعد إلى عمان على غير موعد، جمعتهم صدفة من اغتراب، التصاريح التي يحملونها تقول أنهم عمال زراعيون، لكن بسيوني يعمل حارسا ليليا لمعدات مقاول البناء ومعلم حديد نهارا مع نفس المقاول، فيما يعمل محمد معلما للطوبار يساعده سعد بصفة مساعد معلم.

بسيوني عمل في الزراعة في منطقة الأغوار لخمسة أشهر عام 1992 ثم ترك صاحب مزرعته وانتقل إلى منطقة الشفا وعمل هناك في الزراعة أيضا لمدة سنة سافر بعدها إلى مصر ليعود بصفة مزارع مرة أخرى. لكنه في هذه المرة كان عاقدا العزم على العمل إما في مجال الإنشاءات أو العمل الحر بحسب نصيحة أحد أقاربه الذي أخبره أن العمل الزراعي في الأردن لن يحقق له أي شيء.

العمل في مجال الإنشاءات يحقق لبسيوني دخلا يوميا قدره 15 دينارا ولمحمد12 دينارا ولسعد 7دنانير، وفي أيام الجمعة والعطل لا يعجز بسيوني عن إيجاد مقاولة صغيرة له ولرفيقيه في إحدى المناطق الشعبية، خاصة وأن أصدقاءه من الأردنيين كثيرون.

لعل ما يجمع الثلاثة، بخلاف جنسيتهم المصرية، تجربتهم في العمل الزراعي في غور الأردن، تجربة يحكون فصولها على اختلاف المزارع التي عملوا فيها وكأنها حكاية شخص واحد.

يبدأ العمل في الخامسة صباحا، إفطار سريع يتكون من قطعة خبز وكوب من الشاي، السيجارة الأولى ثم التوجه إلى المزرعة؛ تزبيل، حراثة، سقي، تعشيب، تحميل، تنزيل، تحضير معدات الشواء لصاحب المزرعة ومعازيمه، والوقوف على طلباتهم بعض أيام الجمع، رعاية أطفالهم، ومرافقتهم في جولاتهم، حراسة المحصول الذي بدأ ينضج من الخنازير البرية بالعصا. وتمضي الأيام وصولا إلى آخر الشهر.

في نهاية كل شهر إما أن يسافر صاحب المزرعة، أو يمرض، أو تكون لديه مناسبة اجتماعية مهمة تشغله عن إعطائنا رواتبنا التي تنتظرها أسرنا على أحر من الجمر. وفي أحسن الأحوال، يأتي صاحب المزرعة حاملا تكشيرته العريضة، منتقدا كل عمل قمنا به؛ يوبخنا ويشتمنا ويهددنا بأنه عندما يأتي في المرة المقبلة لا يريد أن يرى أي خطأ مما شاهده اليوم، ثم تمضي بضعة أيام ليعود متفقدا فيتصنع الرضا ويعطينا جزءا من الراتب المتراكم...

- إن كنت ترغب في العمل في الزراعة فتفضل ... لقد تركناها لك!

أردني

مياه نهر الأردن

حين تصبح القوة من محددات الحقوق المائية

نهاد الجريري

في أواسط خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1955، كان حجم تصريف المياه في نهر الأردن 1,287 بليون متر مكعب سنوياً؛ لكنه الآن لا يتجاوز 200 مليون م3 سنوياً. فالنهر لم يعد اليوم أكثر من سيل صغير مثقل بمخلفات المصانع الكيماوية الإسرائيلية والمياه المالحة وما قد يفيض من مياه اليرموك، أحد روافد نهر الأردن الرئيسية.

تحول النهر على هذا النحو هو، باختصار، قصة هذه المنطقة وإرثها الجغرافي والسياسي الذي حددت معالمه سياسة الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين. فما إن أُعلنت دولة إسرائيل في 1948، حتى استُكملت خطط كانت بدأتها الوكالة اليهودية، بوصفها الذراع التنفيذي للحركة الصهيونية، في أوائل عشرينيات القرن الماضي، لإحكام السيطرة على أحد أهم وأكبر مصادر المياه العذبة في منطقة طبيعتها صحراوية ومصادر المياه فيها محدودة تتنازع عليها أكثر من دولة.

يتألف نهر الأردن من التقاء 3 روافد رئيسية تنبع من الجولان وجبل الشيخ وتشكل ما يعرف بالحوض الأعلى للنهر. هذه الروافد هي الحاصباني، وينبع من لبنان، وبانياس، واللدان وينبعان من سورية، ويبلغ إجمالي التصريف فيهما 500 مليون م3. يستمر مجرى النهر إلى بحيرة طبريا فيما يعرف بالحوض الأوسط – مروراً بالطبع بوادي الحولة أو ما كان يعرف ببحيرة الحولة قبل أن تجففها إسرائيل غداة إعلانها العام 1948. يقدر دفق المياه في طبريا بحوالي 660 مليون م3، بمساحتها البالغة 170كم2 ما يجعلها تتسع لستة أضعاف الدفق السنوي الداخل إليها و8 أضعاف الدفق الخارج منها إلى ما يعرف بالحوض الأدنى لنهر الأردن. يمتد هذا الحوض مسافة 200 كم ويبدأ من التقاء نهر اليرموك؛ الذي ينبع من جبل الشيخ، ليشكل الحدود الطبيعية بين الأردن وسورية؛ مع مجرى النهر المغادر من طبريا ليشكل الحدود الطبيعية بين الأردن وإسرائيل. وتقدر إيرادات النهر من اليرموك بحوالي 500 مليون م3 (في السنوات المطيرة).

وهكذا تتشارك 4 دول في مياه النهر من بدايته إلى نهايته في البحر الميت هي: الأردن، وسورية، ولبنان، وإسرائيل. لم تستطع هذه الدول أن "تتوافق" على صيغة لاستغلال نهر الأردن، فأخذت كل واحدة منها تقوم بمشاريع فردية لتؤمن حصتها من النهر دون أدنى اعتبار لحقوق الدول الأخرى. إلا أن الأثر الأبلغ على النهر كان في المشاريع الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن في الحوض الأعلى حيث المنابع، لتصب بالكامل في خزانات المستوطنات من الساحل الغربي وصولاً إلى النقب في الجنوب.

الباحثة السورية فداء الحوراني، في بحث بعنوان "كلنا شركاء"، نشره موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية www.dctcrs.com مطلع العام الجاري، تعيد بدايات الاهتمام بنهر الأردن إلى العام 1867 عندما نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين، وهي مؤسسة بريطانية، البعثة الأولى من مهندسين مختصين لتقييم الموارد المائية في المنطقة.

في العشرينيات من القرن الماضي أعقب هذه المحاولة الاستكشافية، مشاريع عديدة كان أهمها مشروع روتنبرغ الذي بدأ تنفيذه العام 1926 بعد حصوله على امتياز من الانتداب البريطاني لاستثمار مياه الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما في جسر المجامع، من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدة 70 عاماً. تزامنت هذه الخطوة مع تأسيس شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" لإدارة المياه في الدولة اليهودية التي ستقوم.

ما إن أُعلنت دولة إسرائيل في 1948، حتى استُكملت خطط مائية كانت بدأتها الوكالة اليهودية، بوصفها الذراع التنفيذي للحركة الصهيونية

إلا أن المشروع الأهم الذي استندت إليه استراتيجية المياه الإسرائيلية لاحقاً كان مشروع لودرفيلك العام 1938. هذا المشروع أوصى بتجفيف بحيرة الحولة وتحويل نهر الأردن الأعلى (شمال طبريا) لري مرج ابن عامر وسهول بيسان ومن ثم نقلها إلى النقب. هذا التحويل لا يقتصر على المنابع في الحوض الأعلى للنهر، وإنما يعني أيضاً تحويل نهر اليرموك (في الحوض الأدنى) بقناة صناعية لتخزين مياهه في بحيرة طبريا التي سيتأثر منسوب المياه فيها (ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيها) بعد تحويل المنابع في شمالها.

بدأ تطبيق هذا المشروع العام 1951 في إطار ما يعرف بـ"خطة إسرائيل"، وذلك بتجفيف بحيرة الحولة. الأمم المتحدة لم تستجب للاعتراضات العربية على هذا الإجراء. وتزامناً مع هذا، اختارت إسرائيل موقعاً على بحيرة طبريا ليكون نقطة لتحويل مجرى الأردن؛ وذلك بضغط أميركي بعد احتجاج سوري لدى الأمم المتحدة، عندما اختار الإسرائيليون بداية أن يقيموا هذه النقطة في "جسر بنات يعقوب" ضمن المنطقة منزوعة السلاح آنذاك بين سورية وإسرائيل.

في المقابل، عملت إسرائيل على إفشال اتفاقية وقعها الأردن مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) العام 1953، لتنفيذ "خطة بنغر" لإقامة سد على نهر اليرموك في منطقة المقارن بسعة تخزينية مقدارها 480 مليون م3، وبناء سد ثان في العدسية لتحويل المياه المحجوزة إلى قنوات بدفع الجاذبية على طول الأغوار الشرقية في الأردن. هذا المشروع كان سيروي 435 ألف دونم في المنطقة ويولد الكهرباء بطاقة 28300 كيلواط في السنة، بالإضافة إلى توطين 100 ألف نسمة في منطقة الأغوار.

لكن الولايات المتحدة دخلت من باب آخر في محاولة لحل مشكلة المياه في المنطقة. الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور أرسل في 1953، مبعوثة الخاص إيريك جونستون لوضع خطة تقاسم المياه والمشاركة فيها. الخطة، التي خضعت لأكثر من تعديل ضمن مفاوضات بين العرب وإسرائيل، أفضت في نهاية الأمر العام 1955 إلى تقسيم المياه على النحو الآتي: يحصل الأردن على 52 بالمئة من مياه النهر (أي 720 مليون م3 سنوياً)، وتحصل إسرائيل على 32 بالمئة (أي 400 مليون م3)، وسورية على 13 بالمئة (أي 132 مليون م3)، ولبنان 3 بالمئة (أي 35 مليون م3).

وكان لافتاً أن الخطة قضت بأن تحصل إسرائيل على حصتها "مما يتبقى من مياه النهر" بعد أن تأخذ الأطراف الأخرى حصصها.

عام 1953 أفشلت إسرائيل اتفاقية بين الأردن وأونروا لإقامة سد على نهر اليرموك

لكن الجانبين العربي والإسرائيلي لم يصادقا على الخطة. جونستون أكد لاحقاً أن الخطة كانت مقبولة "فنياً" لدى الأطراف المعنية إلا أن الاعتبارات السياسية مثل الاعتراف الضمني بإسرائيل حالت دون أن تتبناها جامعة الدول العربية.

وحاول الأردن الاستثمار في الخطة واتخاذها مرجعية له في سياسته المائية، فبدأ العام 1957 بإنشاء قناة الغور الشرقية التي عرفت لاحقاً باسم قناة الملك عبد اللّه.

وكان يقصد من القناة أن تكون جزءاً من مشروع "اليرموك الكبير" الذي يشمل بناء سدين على اليرموك هما: المخيبة والمقارن، وإنشاء قناة الغور الغربية وبناء 7 سدود لاستغلال الدفق الموسمي من الأودية التي تصب في نهر الأردن، وبناء محطات ضخ وقنوات جانبية. وكان يفترض أن توفر هذه القناة 25 بالمئة فقط من مياه الري في الأغوار. استكملت المرحلة الأولى من القناة في 1964 بطول 70كم لري 122 ألف دونم بين العدسية شمالا ودير علا جنوبا (وهي الآن تمتد 110كم وتروي 171 ألف دونم).

ظافر العالم، وزير المياه الأسبق، يروي أن الفكرة من قناة الملك عبد اللّه كانت "جلب المياه من نهر اليرموك عبر نفق تحويلي، ومن خلال إقامة سد هناك، بالإضافة إلى المياه من طبريا من خلال خط ناقل". إلا أن إسرائيل أفشلت هذه الخطط مرة أخرى عندما عارضت بناء سد الوحدة (حتى العام 1988). إذ إنها في حرب العام 1967، التي كانت حرب مياه بامتياز، فهي هدفت إلى تدمير الخطط العربية لمقاومة خطط تحويل مجرى النهر، سيطرت على أكثر من نصف نهر اليرموك طولاً، بعد أن كانت تسيطر على 10كم فقط قبل الحرب. وعلى الرغم من أن الأراضي التي احتلت في هذه الحرب تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي غير شرعية، فإن إسرائيل أصبحت تطالب بأن يكون توزيع جديد للمياه جزءاً من أي تسوية في المنطقة، بما في ذلك حصة من نهر اليرموك. وفي المقابل استمرت في بناء الناقل المائي بزعم أنه ينسجم مع خطة جونستون الذي أعطاها 400 مليون م3 سنوياً. لكن الناقل الآن يستهلك 90 بالمئة من مياه نهر الأردن في حوضه الأعلى - الأغنى بالمياه العذبة. ما يعني أن حصة الأردن من النهر هي عمليا صفر، بحسب العالم.

ويضيف أن تصريف مياه اليرموك كان يفي بالغرض، إذ كان يصل إلى 500 مليون م3 سنوياً، إلا أن هذا الدفق تناقص في السنوات الأخيرة إلى ما دون 15 مليون م3. ما أدى إلى نقص حاد في مياه القناة حتى إن آخر 14,5كم منها والتي يفترض أن تخدم 60 ألف دونم ما تزال غير مروية. كما أن إسرائيل قصدت العام 1969 أن تقصف القناة وتعطلها. وأشارت دراسة نشرتها العام 1995 جامعة الأمم المتحدة في طوكيو على الموقع الإلكتروني www.unu.edu/unupress إلى أن الأردن لم يستطع إصلاح العطل إلى ما بعد مفاوضات قادتها الولايات المتحدة امتدت من 1969 حتى 1970.

كذلك ظلت إسرائيل ترفض تزويد القناة بمياه بحيرة طبريا حتى توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر 1994. دريد محاسنة، الأمين العام الأسبق لوزارة المياه، يعتبر أن الحقوق المائية للأردن ظلت مغتصبة حتى توقيع المعاهدة.

يرى كثيرون أن مكاسب الأردن من الاتفاقية تتمثل في تحديد الحصة الإسرائيلية بـ25 مليون م3 بعد أن كانت تضخ 70- 90 مليون م3 من نهر اليرموك وحده، بحسب منذر حدادين وزير المياه الأسبق في مقابلة مع فضائية عربية.

وبموجب المعاهدة، يحق للأردن أن يخزن 20 مليون م3 شتاء في طبريا على أن يستردها صيفا. كما يحصل الأردن على 10 ملايين م3 من مياه مالحة تقوم إسرائيل بتحليتها. وتتضمن الاتفاقية بندا ينص على أن يتعاون الأردن وإسرائيل على "إيجاد مصادر لتزويد الأردن بكميات إضافية مقدارها 50 مليون م3 سنوياً من المياه الصالحة للشرب." ولعدم تمكن الطرفين من إيجاد بديل، وبسبب رفض إسرائيل أكثر من حل كأن تضخ للأردن هذه الكمية من طبريا مقابل أن يدفع الأردن الكلفة التشغيلية لمحطة تقوم بتحلية الكمية ذاتها، ولكن على شاطىء المتوسط؛ وبعد اتصالات شخصية قام بها الملك الحسين، وافقت إسرائيل على أن تضخ للأردن 25 مليون م3 سنوياً من المياه الصالحة للشرب. وبهذا يصبح مجموع ما يحصل عليه الأردن من بحيرة طبريا فقط هو 55 مليون م3 موزعة كالتالي: 25 مليون م3 يتزود بها صيفاً وشتاء، 10 ملايين م3 من المياه المحلاة يتم التزود بها شتاء، 20 مليون م3 (من مخزون الأردن في طبريا)، ويتم التزود به شتاء. إلا أن الأردن عجز في العامين الأخيرين عن تخزين المياه في طبريا. العام الماضي خزن 1,5 مليون م3 فقط، ما اضطره إلى "اقتراض" 11 مليون م3 من إسرائيل.

لم تكن السياسة المدعومة بالقوة العسكرية هي السبب الرئيسي، فيما وصل فيه الوضع المائي للمنطقة من تدهور، بل ساهمت التغيرات المناخية بنصيبها أيضاً، فسنوات الجفاف المتواصلة التي شهدتها المنطقة ساهمت بنصيبها في ذلك أيضاً. ولكن تلك قصة أخرى.

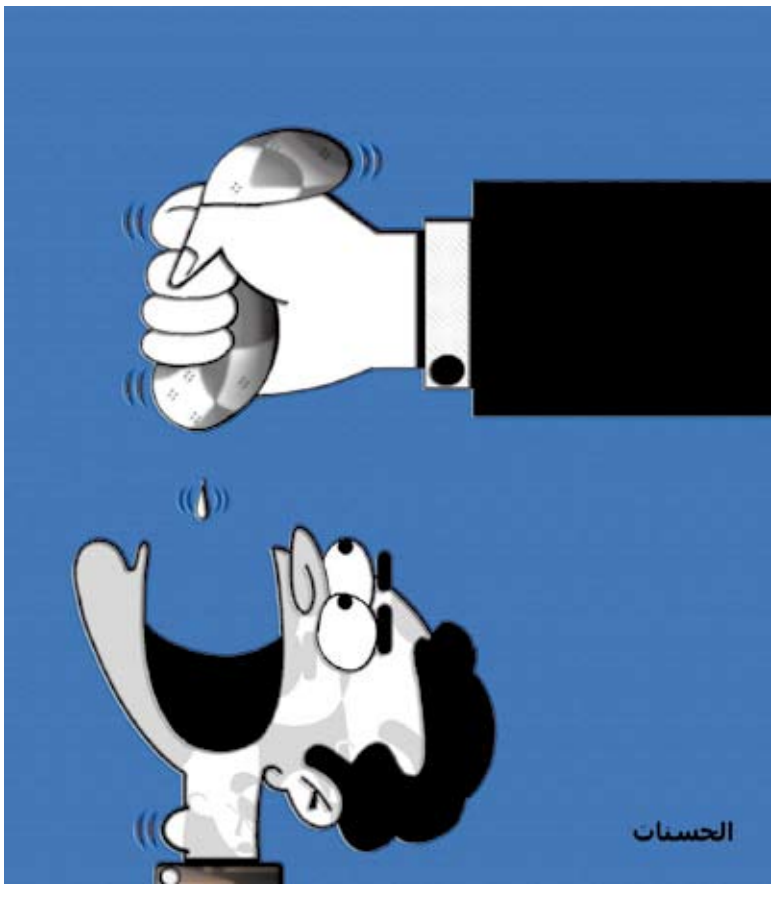

أردني

نهاد الجريري

سد الكرامة: أكثر من خزان للمياه

بعد مرور 10 سنوات على إنجاز سد الكرامة ما زال الأردن عاجزاً عن الاستفادة منه مثلما كان مخططاً. تصل طاقة السد الاستيعابية 55 مليون م3 سنوياً، كان من المفترض أن يخزن ما يزيد على استيعاب قناة الملك عبدالله من مياه فيضان نهر اليرموك في السنوات المطيرة، وهي كميات كبيرة كانت تذهب إلى نهر الأردن ومنه إلى البحر الميت. هذا الدفق كان سيروي آخر 14,5كم من الأراضي المحاذية لقناة الملك عبد اللّه في جزئها الجنوبي، بالإضافة إلى توفير مياه الشرب لمنطقة الأغوار.

إلا أن الملوحة العالية للتربة، التي أقيم فيها السد، حالت دون إمكانية الإفادة منه سواء في أغراض الزراعة أو في أغراض الشرب. إذ يصل تركيز الملوحة في المياه التي يخزنها السد نحو 7000 جزء بالمليون، وهي نسبة تزيد على الحد الأقصى من تركز الملح المسموح به للزراعة ومقداره 1200 جزء بالمليون، أو المسموح به في مياه الشرب والبالغ 500 جزء بالمليون.

هذا الأمر عزز حجة المعارضين لإقامة السد في هذا الموقع، فهم يعتبرون أنه فشل في مهده، إذ أقيم السد في منطقة لها طابع زلزالي من ناحية وتكثر فيها الينابيع المالحة من ناحية أخرى.

إلا أن المتحمسين للمشروع يرون أن السد لم يكن ليقام في غير هذه المنطقة. ظافر العالم، وزير المياه الأسبق، يقول إنه كان لا بد من إقامة السد في هذه المنطقة المنخفضة حتى يستقطب المياه من القناة بقوة الجاذبية من دون الحاجة إلى مضخات. ويقول نقيب الجيولوجيين بهجت العدوان إن الكرامة يعتبر من أفضل السدود في العالم من حيث الإنشاء، ويؤكد أنه يتحمل زلزالاً بقوة 7,5 درجة على مقياس ريختر. وهو زلزال مدمر سيأتي على المنطقة بأسرها، فلن يفيد بعدها إن صمد السد أم لم يصمد؛ بحسب أستاذ جامعي خبير في علم الزلازل فضل عدم الكشف عن اسمه.

أما فيما يتعلق بالملوحة، فمرة أخرى، لم يكن الأمر مفاجئاً لواضعي تصاميم السد. فقد تم تجميع الينابيع المالحة في قناة واحدة تصب في وادي الأردن ومنه إلى البحر الميت. وقالت دراسات جيولوجية إن إشارات قد صدرت، قبل إقامة السد، إلى ضرورة "غسله" خمس مرات للتخلص من طبقاته الملحية والحصول على مياه عذبة. وهذا يعني أن يعبأ السد بالكامل ليتم التخلص من مياهه التي تجرف معها جزءا من طبقات الملح. إلا أن السد إلى الآن لم يُغسل سوى مرتين. وهنا يشير أمين عام سلطة وادي الأردن، موسى الجمعاني، إلى "سوء تشغيل" في إدارة السد. ويشرح أن أول غسلة للسد كانت في عهد وزير المياه الأسبق منذر حدادين (1997-1998)؛ وقد رافقها تلوث في محطة مياه زي العام 1998. السبب في التلوث، بحسب الجمعاني، كان أن قوة تدفق مياه فيضان اليرموك في قناة الملك عبد اللّه أثارت قعر القناة التي ترسبت فيها طحالب Blue Algae.

هذه الطحالب التي حملتها المياه الصادرة من القناة تحولت إلى مادة ملوثة بفعل ارتفاع درجات الحرارة. ويتابع الجمعاني أنه بسبب هذه الأزمة "لم يجرؤ وزير لاحق على أن يحول المياه من اليرموك إلى القناة ومنها إلى الكرامة خوفا من التلوث." ويشير إلى أن الحال استمرت كذلك حتى جاء حازم الناصر وزيرا للمياه في التعديل الوزاري على حكومة علي أبو الراغب الأولى (في 2001/6/16) والذي استمر في الحكومات الثلاث اللاحقة (حتى نهاية ولاية حكومة فيصل الفايز في 2005/4/5).

بعد الغسلة الثانية في عهد الناصر، لم تعد المياه في القناة تكفي لتعبئة السد بسبب الجفاف الذي تشهده المنطقة منذ 10 سنوات تقريباً. يضاف إلى ذلك استنزاف الينابيع التي تغذي نهر اليرموك بسبب حفر 3500 بئر في الجانب السوري. اليوم، وتحديدا في الأسبوع الجاري (8/23-2008/8/29) بلغ حجم التصريف في نهر اليرموك 0,8م3 في الثانية، أي بانخفاض حاد عن المعدل المقدر بنحو 2,3م3 في الثانية.

بالرغم من كل هذا، لا يبدو أن الأوان فات لإصلاح السد. الجمعاني يشير إلى أنه تمت إحالة عطاء لتحلية المياه في السد لأغراض الشرب. المرحلة التجريبية التي ستنتهي مع نهاية هذا العام ستوفر مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب بتكلفة تصل 20 قرشا للمتر المكعب الواحد. ويقول الجمعاني إن هذا المبلغ أقل من سعر المتر المكعب الذي تبيعه السلطة والبالغ ما بين 45-55 قرشاً. بعد هذا سيصار إلى إنتاج 5 ملايين متر مكعب لتأمين مياه الشرب في الأغوار كلها؛ من الكريمة في الشمال حتى البحر الميت جنوبا، مروراً بدير علا والكرامة والطوالة والشونة والكفرين والرامة.

يُضاف إلى ذلك أن السد مطروح لأي مشروع استثماري سواء ما يتعلق بتربية الأسماك في أحواض خاصة توضع في السد، أو في استغلاله لأغراض السياحة. ويشرح الجمعاني أن خطة استعمال الأراضي Land Use Plan صنفت سد الكرامة وما حوله على أنه منطقة سياحية تتوافر فيها بنية تحتية صالحة لاستقطاب استثمارات من هذا النوع.

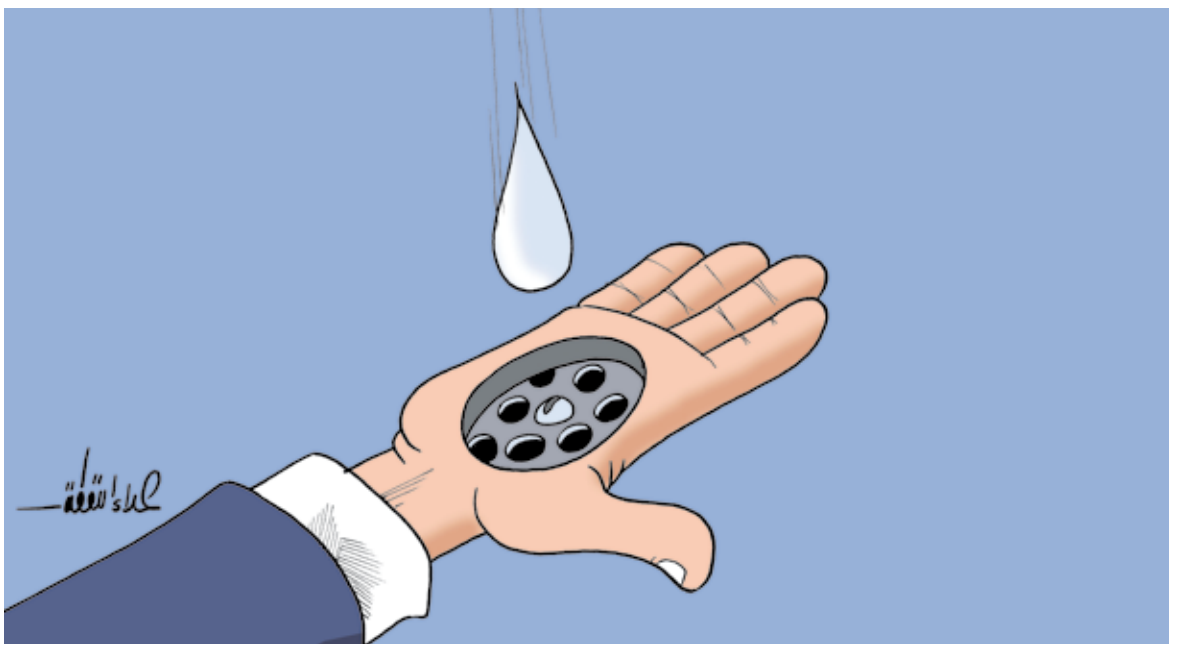

شيكات المزارعين المرتجعة: تأجيل البلاء لا دفعه

"ليس كل صاحب شيك مرتجع هو بالضرورة شخص سيء النية". قد ينطبق هذا القول على أي شخص يتعامل بالشيكات؛ لكنه ما من شك يتمثل في أوضح صوره في سوق الخضراوات و"الحسبة"، ولدى المزارعين كباراً وصغاراً.

فرأسمال المزارع هو المحصول أو "الموسم" الذي قد يأتي وقد لا يأتي، بحسب ظروف جوية وسياسات دولة لا يمكن ضبطها أو التنبؤ بها.

ومثل أي تبادل تجاري، يقوم التعامل بالشيكات على مبدأ أن يطلب المزارع المعدات الزراعية التي يحتاج إليها لإنجاح محصوله من تاجر (شركة زراعية) مقابل شيك يتم تسديده "على الموسم".

وربما كانت السياسات الحكومية وعدم اتباع أجندة زراعية مدروسة بعناية، من أهم الأسباب التي روجت لشيوع أنباء الشيكات المرتجعة. إذ يشكو المزارع من أنه، إن نجا من موجة صقيع، فقد لا ينجو من قرار حكومي بوقف التصدير، أو بفتح باب الاستيراد لمحصول هو كل نتاجه في عام معين، ما يؤدي إلى كساد المحصول.

كما كان لانتشار الشركات الزراعية وتنافسها في السوق المحلية المحدودة في مواردها، أثر عظيم في انتشار ظاهرة الشيكات المرتجعة. ويلحظ المهندس الزراعي، محمد أبو دية، أن احتدام هذا التنافس، مع "قلة الشغل"، دفع بالشركات الزراعية إلى منح شروط مخففة للمزارعين للتسديد؛ فباتت الشيكات أسلوباً سهلاً في هذا المجال. في جانب آخر، يلحظ أبو دية أن بعض المزارعين قد يستغلون هذا الأمر، فيمددون فترة التسديد إلى سنة أو سنتين، وهو أمر قد ترضى به الشركات "حتى تمشي شغلها." في المقابل، أدى هذا الأمر بشركات كثيرة إلى تحديد نطاق عملها ونشاطها وحصره في مزارعين معروفين و"مجربين" لديها، حتى تتجنب تراكم الشيكات المرتجعة التي يشكل تداولها في المؤسسة التي يعمل فيها أبو دية 10 بالمئة من حجم العمل أي ما يساوي 30 ألف دينار تقريباً.

ويؤكد أبو دية أنه قليلاً ما يلجأ إلى القضاء لتسوية هذا الأمر، ويقول: "ماذا أستفيد إذا سجن المزارع؟ ربما لو تركته يعمل ويزرع قد أحصل على مالي إذا نجح محصوله".

أسواق الخضراوات أو "الحسبة"، ساهمت أيضاً في رواج هذه الظاهرة. وما يحدث هو أن الحسبة تشجع المزارع على إنشاء مزرعة وتمده بالمعدات اللازمة من خراطيم وأنابيب ومواد زراعية متعددة مقابل احتكار توريد المحصول إليها.

واللافت في هذه الظاهرة، أنها تراكمية في كثير من الأحيان. «أبو دانا» الذي كثيراً ما يتعامل بالشيكات لتلبية مستلزمات زراعته من معدات وأدوات يشرح أن "بعض المزارعين لا يستطيعون تسديد شيك لجهة معينة، فيلجأون إلى تجيير شيك بشيك، ويستمرون في الزراعة ولو بخسارة حتى لا ينكشفوا للشركات الدائنة".

أردني

المشاتل: أرباح لا تدخل في دفاتر الحسابات

نهاد الجريري

المشتل، تعريفاً، هو حضانة nursery لإجراء عملية التكاثر والرعاية، ضمن ظروف مسيطر عليها، لإنتاج شتلات ذات صفات وراثية معينة، في أوقات معينة، بحيث تكون جاهزة للزراعة أو الإثمار. وتتنوع المشاتل في تخصصاتها، فمنها من يقتصر عمله على الخضراوات أو الأعشاب الطبية والعطرية وعددها في الأردن 87، منها 53 في الأغوار، ومنها من يختص بالأشجار المثمرة وأشجار الزينة ومنها من يختص بالزهور.

وهكذا، فإن المشاتل بيئة مناسبة للسيطرة على بعض الأمراض التي تصيب النباتات من ناحية ولزيادة الإنتاج من حيث توفير الوقت وتخفيض التكاليف على المزارع من ناحية أخرى. فمثلا، تحتاج البندورة إلى 45 يوماً حتى تتحول من بذرة إلى شتلة جاهزة للزراعة، وبدلاً من أن ينتظر المزارع هذه المدة، بإمكانه استغلالها واستثمارها في زراعة محصول مثل الخس الذي لا يستغرق إنتاجه أكثر من 45 يوماً.

ربما كانت التكلفة الأكبر التي تتعرض إليها المشاتل هي نسبة 16 بالمئة التي تضاف على منتجاتها بوصفها ضريبة مبيعات

يضاف إلى ذلك أن الشتل يوفر من تكاليف الإنتاج. فأسعار البذار باتت في ارتفاع، إذ بلغ سعر بذرة الخيار 7 قروش، وكيلو بذار البندورة الكشف (غير المزروعة في بيت بلاستيكي) 6 آلاف دينار، وعليه، فإن المزارع، إن اختار أن يزرع بنفسه البذار، سوف يستهلك كميات كبيرة منها وسيكون معظمها عرضة للضياع؛ فليس من الضروري أن تنبت كل بذرة، فقد تأكلها القوارض أو تتعرض لأمراض، أما في المشتل فكل بذرة توضع في صينية وتحاط بالرعاية والحماية لضمان إنباتها.

وربما كان أهم عمل تقوم به المشاتل هو السيطرة على الأمراض التي يحتمل أن تصيب النبتة. وبقدر الفائدة المتحققة من هذا الأمر، ثمة خطر في المشاتل التي لا تقوم عليها كفاءات مدربة تسعى إلى المنفعة المادية على حساب الالتزام بمعايير وأنظمة الحماية؛ فتكون مصدرا للمرض بدلاً من أن تكون ضابطا له. جهاد زكي الذي يشرف حالياً على مشاتل في منطقتي الشفا والأغـوار يذكر أن مزارعاً باع شتل بندورة تبذير (بذور من المعصرة)، على أنها شتل مقاوم للفيروس؛ فالأخيرة سعرها 6 دنانير للصينية، أما الأولى فلا تكلف صاحب المشتل أكثر من دينارين. الأمر الذي أدى إلى ضياع المحصول بالكامل بسبب إصابته بالفيروس. وفي حادثة أخرى قبل 4 سنوات، اشترى مزارع في الأغوار تقاوي بطاطا محلية لأنها أرخص من التقاوي المستوردة، لكنه فوجئ بأن التقاوي لم تكن معقمة أو معالجة، فأصابت الفيروسات المحصول بأكمله.

لكن هـذه حـالات قليلة، بحسب عدنان عبد النور، مساعد أمين عام وزارة الزراعة، الذي يقول إن "ثمة قوانين وتعليمات تنظم عمل المشاتل، بخاصة ما يتعلق بالبذور المستعملة،" الأمر الـذي جعل الأردن أكثر دول المنطقة أمناً فيما يتعلق بنوعية البذار المستخدم في المشاتل، ويعزو عبد النور ذلك إلى أن الوزارة "لا تضع عراقيل وتعقيدات أمام المزارعين فلا يلجأون إلى التهريب، إذ بإمكان المزارع تسجيل أي صنف بذار يريده بكل سهولة بعد التأكد من مواصفاته." ويدلل عبد النور على جودة المشاتل الأردنية في إشارة إلى المعارض التي تقيمها الشركات المنتجة للبذار والتي يؤمها تجار من البلدان المجاورة.

وبالرغم من أن المشاتل في الأردن ما تزال في مجملها تعتمد على العنصر البشري في عملها، بخلاف مثيلاتها في أوروبا مثلاً، والقائمة على الحوسبة الكاملة فيما يتعلق بتحديد كميات الضوء والمياه، فإن عمليات التحديث، إن سعت إليها المشاتل، ستكون مكلفة للغاية، فتضيف تكاليف جديدة إلى تكاليف أجـور العمالة التي ارتفعت مؤخراً فوصلت إلى 170 ديناراً بارتفاع من 90 ديناراً في وقت سابق. يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج مثل السماد الذي ارتفع حوالي 300 بالمئة ، مقابل استقرار أجرة التشتيل على 1.25 دينار للطبق.

لكن ربما كانت التكلفة الأكـبـر التي تتعرض إليها المشاتل هي نسبة 16 بالمئة التي تضاف على منتجاتها بوصفها ضريبة مبيعات، تضاف إلى ذلك ضريبة بنسبة 2 بالمئة فرضت باعتبار أن المشاتل تقدم خدمة مثل المزارع الـذي يبيع في السوق المركزي. مهندس زراعي فضل عدم الكشف عن هويته تساءل عن الهدف من وراء ذلك، بخاصة وأن المشاتل تقدم نتاجها خدمة للمزارع الذي يريد أن يحصل على إنتاج.

هذه التكاليف تسببت في أن تحجم كثير من المشاتل عن كشف حساباتها بحسب هذا المهندس، ويقول "لو بدهم يحاسبوا المشاتل مزبوط كان سكرت." ويعزو ذلك إلى أن نسبة كبيرة من مبيعات المشتل عادة ما تكون ذمماً أو شيكات مستحقة على المزارعين ليتم تسديها بعد سنتين مثلاً. ويضيف أن بعض المشاتل بات يعتمد الثقة والنقد في التعامل حتى يتجنب إدخالها في دفاتر الحسابات.

الذباب يغيب فقط عن مؤتمر دافوس

خليل الخطيب

انتهى الشواء المنتظر ووزع في الأطباق مخفياً تحت قطع من الخبز، لا حفظاً لسخونته فقط؛ فهو ساخن، وإنما حفاظاً على قابليته للتناول، ومنعا لجيوش الذباب التي راحت تزاحم المتنزهين في أكلهم، فجعلت من العملية برمتها، عذاباً لا يطاق.

نادرون أولئك الذين لم يدخلوا معركة مع ذباب الأغوار خلال رحلة "هش ونش".

تكشه عن اللحم المشوي، فينتقل إلى اللحم المعد للشواء، تهشه عن طبق السلطة فينتقل إلى زجاجات الماء، وكيس الخبز، ووجه الطفل الذي أنهكته الرحلة إلى الغور فـراح في سبات أيقظته منه تلك الكائنات الغريبة بطنينها في أذنيه، ومداعبتها لجلده وبدغدغاته المزعجة التي تدفعه، في بعض الأحيان، إلى البكاء احتجاجاً.

هذا الذباب الشرس العنيد اختفى في صورة غير متوقعة مع بدء فعاليات مؤتمر دافوس الذي عقد على شاطئ البحر الميت في الأسـبـوع الأخير من شهر أيـار 2007، بحسب إعلاميين غطوا فعاليات المؤتمر.

عدنان عبد النور، مساعد أمين عام وزارة الزراعة للإنتاج النباتي، يفسر هذا اللغز بأن "فعاليات المؤتمر قد تصادفت مع نهاية المرحلة الأولى من عملية المكافحة السنوية للذباب التي تبدأ عادة في نهاية فصل الربيع"، وهو إجراء سنوي تقوم به الوزارة في خطتها، وتغطيه موازنتها، حيث يتم مراقبة تداول الأسمدة العضوية بالتعاون مع وزارة البيئة.

لكن عدداً من أصحاب المزارع في الأغوار يؤكدون أن الأمـر لا علاقة له بالمصادفة، وإنما جاء عن سابق تخطيط، لإراحة ضيوف المؤتمر من الذباب الذي يقض مضاجع أهالي الغور على مدار العام.

الذباب ليس قدراً لا راد لـه، وغيابـه عـن ضيـوف دافوس، يعني أن من الممكن له أن يغيبِ عن مزارع الغور أيضاً

ويستشهد هؤلاء بالإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها أجهزة الوزارة في الفترة التي سبقت عقد المؤتمر، ومن أهمها منع دخول السماد العضوي غير المعالج، الزبل البلدي، إلـى منطقة الـغـور، وكـذلـك حملة الـرش الواسعة بالمبيدات الحشرية، وإجـراءات التفتيش الاستثنائية على محلات الجزارة، والدواجن، ومزارع الحيوانات.

ويـؤيـد رأي الـمـزارعـيـن مـا جـاء في "استراتيجية مكافحة الذباب المنزلي" التي أعدتها وزارة الزراعة وورد فيها: "مخاطبة الـقـوات المسلحة، ومديرية الأمـن العام للمساعدة في مراقبة دخول السماد العضوي إلى وادي الأردن، والتأكد من تداوله بشكل سليم"، وكذلك "اعتبار موظفي وزارة الزراعة ضباط عدلية لتنفيذ التعليمات المعتمدة والواجب اتباعها من قبل منتجي وموزعي ومستعملي السماد العضوي".

على الرغم من هـذه الاستراتيجية قد أعدت العام2003، فإن المزارعين يحاجون بأنها لم تفعَّل إلاّ خلال فترة انعقاد مؤتمر دافوس عامي 2005 و2007.

استراتيجية الـوزارة تتضمن العديد من الخطوات التي أنجز بعضها؛ كمشروع تطوير مسالخ الحيوانات الكبيرة والدواجن، ومشروع تطوير المناطق السياحية، ومشروع تصنيع السماد الطبيعي، واستخدام مخلفات المصانع الغذائية ومـزارع الإنتاج النباتي، والطمر الصحي، وغيرها من المشاريع بكلفة 16,5 مليون دينار.

أصحاب المزارع في الغور يتفقون على أن أولى خطوات الحل الجذري لمشكلة الذباب في الأغوار هي بناء مصانع لمعالجة السماد العضوي في أماكن إنتاجه الأصلية كالضليل قبل أن يدخل الأغـوار، حيث يمكن معالجة السماد العضوي وبكميات كافية تلبي حاجة المزارعين. وبحسب احد مزارعي الغور، فإن وزارة الزراعة رفعت اقتراحا بهذا الشأن إلى رئاسة الوزراء.

الذباب ليس قدراً لا راد له إذاً، وغيابه عن ضيوف دافوس، يعني أن من الممكن له أن يغيب عن مزارع الغور أيضاً، والأمر يتوقف على جدية الدولة في تجفيف منابع الذباب.

أردني

البيوت البلاستيكية والري بالتنقيط: تقنيات جديدة لزراعة تقليدية

محمد عدي الريماوي

توصف منطقة وادي الأردن بأنها "بيت زجاجي طبيعي"، لما يتميز به مناخها من درجة حرارة مرتفعة ورطوبة تساعد على تحسين الزراعة، والقدرة على زراعة أنواع متعددة من المحاصيل، وتمكن المزارعين من تأمين كميات مناسبة من الخضار والفواكه، لسد حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج.

وتعد البيوت البلاستيكية، أو ما يطلق عليها الزراعة المحمية، من أفضل الطرق المتبعة للزراعة، وبخاصةً في فصل الشتاء، إذ تمكن هذه البيوت المزارعين من زراعة بعض المحاصيل الصيفية مثل: الخيار والبندورة في فصل الشتاء، بحيث تكون معظم هذه الخضراوات الرئيسية متوافرة بالأسواق .

ويعود أول بيت بلاستيكي في الأردن إلى العام 1968، ففي ذلك العام تم استيراد بيتين بلاستيكيين من فرنسا أقيما في محطة دير علا التابعة لوزارة الزراعة، وكانت تلك فاتحة توسع في هذا المجال باشره القطاع الخاص حتى وصل عدد البيوت البلاستيكية في العام الماضي في منطقة الأغوار نحو 37 ألف بيت، بحسب إحصاءات وزارة الزراعة. ويتركز معظم هذه البيوت في منطقة دير علا وشمالها التي تحتوي وحدها على 24 ألف بيت، التي تتوافر فيها المياه ذات النوعية الجيدة والتربة الأفضل، إضافة إلى انتشار المهندسين الزراعيين فيها، مما يجعلها الوجهة الأمثل للاستثمار.

وينتج هذا النوع من الزراعة أكثر من 140 ألف طن من الخضراوات سنوياً، يحتل الخيار المرتبة الأولى بينها، ويليه البندورة والفلفل. وتتذبذب أعداد هذه البيوت في كل عام، فتشهد ارتفاعاً في سنوات وانخفاضاً في سنوات أخرى، ولكن العدد شهد قفزة كبيرة في العام 2007، ليصل إلى 37 ألف بيت، بعدما كان عددها 27 ألفا في العام 2006. وتعود هذه الزيادة إلى اهتمام المزارعين بهذا النوع من الزراعة، بعدما أثبت فاعليته وقدرته على إنتاج محاصيل بجودة عالية واستمرارية طوال العام.

ويذكر عبد الرحمن غيث، أمين سر جمعية مصدري الخضار والفواكه، أن هذا النوع من الزراعة يتميز بالقدرة على الحماية من الظروف الجوية في فصل الشتاء، وتمكن المزارع من السيطرة على المحاصيل، وتعتبر الزراعة العمودية المستخدمة في تلك البيوت، أفضل وأكثر إنتاجية من الزراعة الأفقية. وتعمل شركات محلية الآن على تصنيع هذه البيوت، التي يعد البلاستيك والحديد أهم عناصرها، وتبلغ تكلفة البيت البلاستيكي نحو 2500 دينار، تتأثر بتغير أسعار الحديد بشكل دوري. وأنها قد فتحت أبواب تصدير هائلة لأسواق أوروبا، وبخاصة في شهري كانون الأول وكانون الثاني، الذي يصادف فترة أعياد الميلاد ورأس السنة، والشتاء القارس الذي يرافقها، ما يزيد من كميات التصدير لدول مثل بريطانيا وألمانيا وأوروبا الشرقية، إضافة إلى أن هنالك منتجات تزرع في تلك المنطقة، تنضج قبل كثير من دول الجوار؛ مثل العنب الذي يعتبر المنتج الأول في تلك المنطقة من وادي الأردن، متفوقاً بذلك على دول أخرى مثل تركيا. وهنالك أيضاً أنواع مميزة من المحاصيل، مثل Cherry Tomato (البندورة الصغيرة) Cucumber Baby (الخيار الصغير) الذي يملك سوقاً واسعة في أوروبا، وأصبح المستهلك الأردني يطلبه في السنوات القليلة الأخيرة.

أما عن الحديث المتداول عن استخدام الهرمونات في البيوت البلاستيكية هو كلام غير علمي، فهي لا تعتمد على الهرمونات، وإذا ما تم استخدامها، فبكميات قليلة وهي مستخدمة عالمياً وليس فقط في الأردن، وتكون لعقد الثمار، وخصوصا البندورة، في بداية الإزهار، وهنالك وسائل بديلة لذلك، إذ يتم التلقيح بوساطة النحل الطنان أو الهز. أما الأسمدة والمبيدات المستخدمة فهي تخضع لرقابة شديدة، وتستورد من خلال وزارة الزراعة، التي تعمد إلى تحديث قوائم المبيدات الممنوعة عالمياً بشكل دوري.

ويقول مازن الحمارنة إن المبيدات كانت تستخدم سابقا بشكل عشوائي، لذا فإنها كانت تترك تأثيرا سلبيا على التربة، "أما اليوم فقد حدث تطور كبير في استخدامها، وكذلك في استخدام المبيدات والأسمدة، وكذلك في مراقبة استخدامها، وتفضيل استخدام وسائل المكافحة المتكاملة الأقل اعتمادا على المبيدات".

ونظراً لمحدودية مصادر المياه في الأردن، فهو من الدول الأكثر فقراً في المياه، يتم العمل على إيجاد طرق حديثة لاستخدامها في الري في وادي الأردن. ويعد الري بالتنقيط من أفضل الطرق التي تعمل على توفير المياه، إضافة إلى الميزات الأخرى التي تجعله من الطرق الرائدة للري في العالم، فهو في البداية يوفر كميات كبيرة من المياه تصل نسبتها إلى 95 بالمئة ، ويساعد في تقليل العمالة وتوفير الطاقة، ويُمكّن من استخدام الأراضي ذات الملوحة المرتفعة نسبياً، حيث يعمل هذا النظام على غسل منطقة الجذور من الأملاح الزائدة خلال الموسم.

ويذكر المهندس الزراعي محمد أبو الهيجاء أن هذه الطريقة تعتمد على إعطاء كل نبتة حاجتها من المياه، من دون إسراف. وبدأ انتشار هذا النظام في الأردن مع ازدياد أعداد البيوت البلاستيكية في أوائل الثمانينيات، ولكنه كان موجوداً بنسبة أقل في فترات سابقة. ويُزود كل حقل بالخرطوم الرئيسي للمياه، ومن ثم المواسير الصغيرة التي تزود كل نبتة بالمياه، وتقارب تكلفة تزويد كل دونم بهذا النظام 160 ديناراً، ويختلف هذا الرقم بحسب جودة الخراطيم والمواسير المستخدمة. غير أن توزيع المياه داخل المزرعة يتطلب توعية المزارع، حيث أن أغلب المزارعين يقومون بالري، ليس بحسب حاجة التربة، وليس بحسب توافر المياه.

وتسعى سلطة وادي الأردن إلى إقامة أنظمة فعالة لجمع المياه في السدود، ومن ثم نقلها إلى الأراضي الزراعية، بحسب موسى الجمعاني، أمين عام سلطة وادي الأردن. وتصل نسبة كفاءة هذه الأنظمة إلى 90 بالمئة ، وهي تعتبر الأعلى في العالم، وقد تم استخدامها نظراً لقلة موارد المياه في المملكة، وبهدف استغلال هذا الكميات المحدودة بأفضل طريقة ممكنة.

والعمل جار حالياً على إيجاد طرق جديدة لاستخدام هذه المنطقة التي شكلتها الجغرافيا، ومكنتها من احتلال مكانة مهمة بين المناطق الزراعية في المنطقة والعالم، من خلال مشاريع تنقية المياه العادمة واستصلاح مناطق مختلفة من الأغوار ووادي الأردن، ما يساعد على تكوين مساحات زراعية واسعة يتم استغلالها بأفضل طريقة، لرفع مستوى الإنتاجية الزراعية في تلك المنطقة.

رهان على محطات التنقية والسدود

منصور المعلا

تشكل مياه الأمطار والينابيع والمياه الجوفية والمياه المعالجة، والحصص المتفق عليها مع الجانب الإسرائيلي مصادر المياه في منطقة وادي الأردن الذي تبلغ مساحة الأراضي المزروعة فيه نحو 300 ألف دونم.

وتشكل المياه المعالجة أحد أهم الحلول التي تراهن السلطة عليها لحل مشاكل النقص في كميات المياه في الغور، بحسب أمين عام سلطة المياه موسى الجمعاني.

وتشكل كميات المياه المخزنة في بحيرة طبريا، والتي اتفق مع الجانب الإسرائيلي على أن تكون 25 مليون متر مكعب من المياه في الشتاء، أحد أهم روافد قناة الغور الشرقية، التي تقوم بتوريد 6 ملاين متر مكعب من المياه شهريا في فصل الصيف لأغراض ري المزروعات.

ولكن بسبب تعاقب سنوات الجفاف، انخفضت نسب تخزين المياه في البحيرة لهذا العام، إلى مليون ونصف المليون متر مكعب، حيث عمدت السلطة إلى استدانة نحو 9،5 مليون متر مكعب من إسرائيل، على أن تتم إعادة تلك المياه من خلال الموسم المطري المقبل.

وقد أدى هذا التعاقب لسنوات الجفاف وانخفاض مناسيب المياه الجوفية، إلى

تناقص كميات المياه المخصصة لري المزروعات في الأغوار، نتج عن ضخ ما يزيد على 80 بالمائة من مياه الغور للعاصمة عمان لاستخدامها لأغراض الشرب بعد أن قلت نسبة المياه في العاصمة.

تشكل المياه المعالجة أحد الحلول التي تراهن السلطة عليها لحل مشاكل نقص المياه

وتعتمد السلطة على مياه الأمطار المخزنة في سدودها لتزويد المزارعين بالمياه من خلال شبكة مياه مضغوطة، وقناة الغور الشرقية التي تراعي العدالة في التوزيع على المزارعين وفق جداول معينة، بالإضافة إلى الآبار الجوفية.

وتسعى الحكومة للإفادة من مياه محطة الخربة السمراء الميكانيكية والتي تقوم بمعالجة مياه الصرف الصحي لكل من محافظتي العاصمة والزرقاء وبسعة تبلغ 267 ألف متر مكعب يوميا، بالإضافة إلى إنشاء 22 محطة تنقية تعالج ما يزيد على 113 مليون متر مكعب من المياه حاليا، يجري رفعها إلى 240 مليون متر مكعب بحلول العام 2020.

هذه المحطات هي رهان قطاع المياه على توفير مياه الري للمزروعات في البلاد التي تحل في المرتبة الرابعة من حيث الفقر المائي في العالم.

وتقضي خطة السلطة بنقل المياه من سد الملك طلال عبر أنبوب بطول 50 كلم بقطر 400 إلى 500 ملم، نحو منطقة الغور الشمالي لري 125 ألف دونم.

وتروي السلطة أكثر من 67 ألف دونم في الأغوار الشمالية من المياه العذبة، و55 ألف دونم خضار و3 آلاف دونم موز. وفي الأغوار الوسطى تروي 120 ألف دونم 80 بالمائة منها خضراوات وما تبقى منها تزرع موزا يروى بواسطة قناة الغور الشرقية، وفي الغور الشمالي 62 الف دونم، خصص لها نظام ري مستقل يعتمد على مياه السدود والينابيع.

وتصل السعة التخزينية الكاملة للسدود التسعة الرئيسة في وادي الأردن (وادي العرب، وزقلاب، والملك طلال، والكرامة، وشعيب، والكفرين، والتنور، والوالة، والموجب)، إلى 217 مليون متر مكعب، يستغل منها 120 مليون متر مكعب في أغراض الري، على أن يتبقى منها نحو 100 مليون متر مكعب كمخزون استراتيجي لمجابهة فترات الجفاف المتوقعة.

أردني

فواكه وخضراواتٍ من وادي الأردنِ إلى الصين شرقاً وبريطانيا غرباً

محمد عدي الريماوي

ينتج وادي الأردن كميات هائلة من الخضراوات والفواكه في كل عام، وتملأ منتجات الوادي الأسواق الأردنية، فيما تصدر كميات كبيرة منها إلى أسواق كبيرة ومهمة، وهو ما يضع الأردن في قائمة الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية، إضافة إلى أنها تعتبر مصدر دخل حيوي وكبير لميزانية المملكة. ويشكل إنتاج الوادي أكثر من (36 بالمئة) من إجمالي إنتاج الأردن من الخضراوات، ويتم تصدير غالبيته إلى الدول الأوروبية والمجاورة، ودول الخليج العربي.

باسل الديك: التصدير للخارج بدأ في أوائل الثمانينيات، والكميات استمرت في الازدياد حتى الآن

ويقدر محمود النجداوي، مساعد أمين عام وزارة الزراعة، كمية الصادرات الأردنية من الخضراوات في العام الماضي 694 ألف طن، كان للبندورة منها الرصيد الأكبر بنحو 386 ألف طن، ويليها الخيار والباذنجان. في حين كانت كمية الفواكه المصدرة 50 ألف طن، كان للدراق الكمية الأكبر منها بنحو 11 ألف طن. وتعتبر سورية، والإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول استيراداً من الأردن؛ إذ بلغ حجم التصدير لسورية 180 ألف طن، والإمارات 141 ألف طن، إضافة إلى باقي دول الخليج، وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا، وألمانيا.

ويقول باسل الديك، رئيس الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه، إن التصدير للأسواق الأوروبية بدأ في أوائل الثمانينيات، وأن الكميات استمرت في الازدياد حتى هذه اللحظة. أما عن الأسواق المستوردة فهي تنقسم، بحسب تقسيم الجمعية، إلى ثلاث أسواق إقليمية، أولها سوق دول الجوار الذي يشمل دول الخليج، وسورية، ولبنان، والثانية سوق أوروبا الغربية التي تحتل بريطانيا مركزاً مهماً فيها، على الرغم من أن شروط ومواصفات التصدير إليها من أدق وأصعب الشروط في العالم، وفي كل عام تمتلئ أسواق إنجلترا بالخضراوات والفواكه الأردنية. وتعتبر السوق الأوروبية من أكثر الأسواق استيعاباً للمنتجات الأردنية، فلم يحدث أن أعيدت أية شحنة تم تصديرها للخارج لأسباب مخبرية أو للأثر المتبقي للمبيدات، وذلك على الرغم من الشروط والمواصفات المشددة التي تضعها تلك الدول على مستورداتها، ما جعل بعض الأسواق الأوروبية سوقاً مستوعبة لبعض المنتجات مثل البامية والملوخية، مثل السوق البريطانية، فقد صدر الأردن إلى بريطانيا وحدها أكثر من 120 طناً من البامية في العام 2006، كما صدّر الأردن أيضاً كميات كبيرة من العنب إلى تركيا، مستفيدة من ميزة نضوجه في وادي الأردن قبل مناطق أخرى.

والثالثة هي سوق أوروبا الشرقية، التي بدأ التصدير لها منذ فترة قريبة، وخصوصاً هنغاريا وروسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، ويتم التصدير إلى هذه الدول بطريق البر، وهنالك جهود تبذل لفتح أسواق تصديرية جديدة في تلك المنطقة، وفي مناطق أخرى من العالم مثل الصين وعدد من الدول الآسيوية.

وبحسب رئيس الجمعية، فقد ظهر نوع جديد من الاستثمار الدولي في الأردن، إذ إن كثيراً من المنتجات تزرع للتصدير إلى الخارج، فبعض المحاصيل لا يتم بيعها للسوق المحلية، لعدم انتشارها بين الناس، مثل بعض أنواع الفلفل والبندورة، فتزرع وتصدر مباشرة لبعض دول أوروبا مثل: هنغاريا، وبلجيكا، ضمن اتفاقيات موقعة مع هذه الدول.

وتوفر الأعداد الكبيرة من المزارع في الأردن، وبخاصة في منطقة الأغوار، كميات كبيرة من الخضراوات والفواكه، فقد نجح الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضراوات بحسب رئيس الجمعية، إضافة إلى تصديره كميات أخرى للخارج. والعمل في هذه الجمعية يقوم على تنظيم عمل المزارعين والمصدرين، حتى لا يصبح التصدير على حساب الأسواق الوطنية، فتتم تلبية حاجات السوق الأردنية في البداية، ثم يكون التصدير إلى الخارج وبكميات مناسبة.

وحققت الصادرات الزراعية عوائد للدخل المحلي حوالي 426 مليون دينار في العام الماضي، شكلت الخضراوات النسبة الأكبر منها بـ 147 مليون، أما الفواكه فحققت ما يقارب 23 مليون دينار، إلى جانب المنتجات الأخرى مثل الألبان، وتشكل نسبة صادرات الخضراوات 14 بالمئة من الصادرات المحلية.

ويذكر عبد الرحمن غيث، أمين سر جمعية مصدري الخضار والفواكه، أن السعودية ما تزال الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تستورد الخضراوات الأردنية. ويشير غيث إلى أن أكثر من وفد سعودي زار الأردن أخيرا وأبدى تفاؤله بقرب رفع الحظر. أما سورية، ولبنان، فإن الموسمية والعرض والطلب تلعب الدور الأساسي في تحديد التصدير وكمياته، فقد كان موجوداً في السابق ما يسمى بـ«الروزنامة الزراعية» التي تنظم مع سورية ولبنان، ولكن بعد توقيع اتفاقية التجارة العربية في 2005، فقد أصبح متروكاً للسوق التحكم بكميات التصدير.

لكن عملية التصدير لا تتسم دائم بالسلاسة، فكثيراً ما تعترضها مشاكل مثل تأخر الطائرات التي تنقل الصادرات، وهي بطبيعتها سريعة التلف، ما يؤثر على نوعية السلع المصدرة، إضافة إلى مخازن التبريد الموجودة في المطار والتي لا تتسم بالفعالية المطلوبة. مما يتسبب في بعض المرات بعدم قبول المستورد لها، لظروف فيزيائية تتعلق بأسباب النقل.

وإن كانت هذه المشكلة تعترض السلع التي تصدر إلى أوروبا الغربية، حيث تستخدم الطائرات في عملية النقل، فإن السلع المصدرة إلى دول الجوار ودول أوروبا الشرقية تعاني، في بعض الأحيان، من مشكلة الانتظار الطويل على المراكز الحدودية، بحسب إسحق مدانات، أحد العاملين في زراعة الخضراوات والفواكه وتصديرها.

ويتحتم تنسيق العمل مع الوزارات المختلفة مثل: العمل، والمياه، التي تؤثر قراراتها على هذا القطاع بشكل مباشر، لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية الأردنية، لزيادة المساحات الزراعية ورفع مستوى المنتجات المختلفة. ولهذا يجب البدء بالعمل على حل المشاكل المحلية مثل العمالة والآبار، حتى يتمكن المزارع الأردني من تحسين إنتاجه ورفع مستوى محاصيله، لتأمين حاجات السوق المحلية، وتمكينه من تحقيق المنافسة في أسواق التصدير العالمية.

ويرى مازن الحمارنة أن على المؤسسات ووزارة الزراعة ووزارة المياه، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص تشجيع الصادرات من خلال التركيز على الاستثمار في زراعات ذات مردود مالي مرتفع، وذات احتياجات مائية أقل، بحيث يكون مردود كل متر مكعب من الماء أعلى من سعره. وقال إنه يجب إيلاء مزيد من التركيز للتوسع العمودي في الزراعة على حساب التوسع الأفقي، ما يتيح للمزارع استغلال الجزء الباقي من أرضه في زراعة الحبوب والأعلاف ذات الاحتياجات المائية القليلة، وذات الفائدة الاستراتيجية العالية، بالإضافة إلى تطبيق نظام الدورة الزراعية.

الزراعة العضوية: تجربة تستحق خوضها

خليل الخطيب

مع القليل من الأسمدة ، ومن دون أي مبيدات. وبكثير من الاحترام لقوانين الطبيعة، يمكنك أن تزرع ما يسمى بالمنتجات العضوية؛ ببساطة الأمر يتعلق بطرق الزراعة التي تعايش معها الناس منذ مئات السنين.

التجربة الأردنية في هذا المجال جاءت بالتعاون مع مؤسسة يابانية رائدة تتبنى تعميم خبرتها في الزراعة العضوية في جميع دول العالم. ولا تكتفي المؤسسة اليابانية بنشر خبرتها، بل تجعل من نفسها حكما على نجاح التجارب أو فشلها متكئة على الاحترام العالمي لمنجزاتها.

بدأت التجربة في الأردن في مجال زراعة الزيتون في إحدى قرى جرش، وتمكن العاملون في المشروع من كوادر وزارة الزراعة والمزارعين من تحقيق النجاح في إنتاج زيت زيتون عضوي بكميات تجريبية تم تصديرها إلى اليابان، وهي واحدة من أشد دول العالم صرامة في تطبيق معايير الاستيراد للمواد الغذائية.

التعاون الأردني الياباني، في هذا المجال مستمر، ووزارة الزراعة تضع نصب عينيها تعميم هذه التجربة على مزروعات أخرى، لجهة أن هذه المزروعات تحظى بطلب كبير في الأسواق الخليجية، والأوروبية، ما يرشحها لأن تكون منتجا تصديريا من الطراز الأول.

تبدو الفكرة بعيدة عن أذهان المنتجين الزراعيين الطامحين لموسم زراعي ناجح حاليا، لكن تجارب الزراعة الأردنية الناجحة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تؤشر على أن وزارة الزراعة إذا بذلت جهدا إعلاميا، مبنيا على حقائق مثبتة بالتجربة العملية، فإنها ستنجح في إقناع المزارعين بخوض غمار هذه التجربة.

أردني

غرفة الزراعة: قطاع الأعمال يستأثر بالتمثيل

حسين أبو رمّان

قرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم 6 تموز/يوليو الماضي، إعادة مشروع قانون غرفة زراعة الأردن إلى لجنة الزراعة والمياه، لمزيد من الدراسة والبحث. جاء ذلك استجابة لاقتراح النائب خالد بكار (لواء الشونة الشمالية)، بتأجيل مناقشة المشروع بدعوى أن عضوية الغرفة ركزت على الأنشطة التجارية ذات الصلة بالزراعة، وليس على المزارع المنتج.

إعادة بحث المشروع، ستتم في الدورة العادية الثانية لمجلس النواب، والتي تبدأ دستورياً في مطلع شهر تشرين الثاني/أكتوبر المقبل.

النائب وصفي الرواشدة (لواء الشوبك)، مقرر لجنة الزراعة والمياه، يدعم فكرة إعادة النظر بتركيبة مجلس إدارة الغرفة، بما يكفل تخصيص تمثيل مناسب للمزارعين، وهو يعتقد أن من شأن ذلك المساهمة في زيادة مأسسة العمل الزراعي، تشجيع المزارعين على تجميع وحداتهم الزراعية، إيجاد حلول مناسبة لمشكلات تسويق إنتاجهم، والارتقاء بالنمط الزراعي. مؤكداً أن المشروع في صيغته الحالية يخدم أساساً كبار التجار في مجال الزراعة.

تتشكل الغرفة من هيئة عامة ومجلس إدارة. الهيئة العامة تتكون من جميع الأعضاء المنتسبين للغرفة والمسددين للالتزامات المالية المترتبة عليهم تجاهها. أما مجلس الإدارة فيتولى إدارة الغرفة والإشراف عليها، وتكون مدته أربع سنوات، ويتكون من تسعة أعضاء، اثنان منهم يسميهما الاتحاد العام للمزارعين ونقابة المهندسين الزراعيين، فيما يتم انتخاب السبعة الآخرين من بين أعضاء الهيئة العامة.

التعديلات التي اقترحتها لجنة الزراعة والمياه على مشروع القانون لم تَمس جوهر المشروع المقدم من الحكومة، والذي يستهدف خدمة قطاع الأعمال الزراعية. وفيما عدا التعديلات اللغوية الطابع، اقتصرت تعديلات اللجنة على النقاط التالية: شطب عضوية ممثل نقابة المهندسين الزراعيين من عضوية مجلس إدارة الغرفة، ما يحرم المجلس من الاستفادة من تمثيل النقابة بصفتها بيت خبرة، ويرفع تمثيل قطاع ألأعمال الزراعية إلى ثمانية مقابل ممثل واحد فقط لاتحاد المزارعين الأردنيين.

نقيب المهندسين الزراعيين، عبد الهادي الفلاحات، اعتبر أن شطب نقابته من عضوية مجلس إدارة الغرفة أمر غير مفهوم، ما حدا بكل الهيئات الزراعية مخاطبة مجلس النواب للاحتجاج عليه دعماً لتمثيل لنقابة التي تعدّ طرفاً محايداً. وأضاف أن الصيغة التي وردت في مشروع القانون غير مطابقة لما تم التوافق عليه بين مختلف الهيئات الزراعية المعنية ووزير الزراعة. وأيد أن يكون هناك تمثيل عادل للمزارعين.

> **رئيس اتحاد المزارعين: المزارع المنتج يجب أن يكون عماد الغرفة**

التعديل الآخر يتكون من شقين: الأول إلغاء شرط ينص على أن تكون أية شركة أو جمعية أو هيئة ربحية أو مؤسسة تعمل في مجال الأعمال الزراعية «مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة» حتى تكون عضواً في الغرفة. والثاني إضافة الجمعيات التعاونية الزراعية إلى المؤسسات التي يمكن أن تمثل في مجلس إدارة الغرفة.

أما التعديل الثالث، فهو يحصر حق استمرار مجلس الإدارة في عمله إلى حين انتخاب مجلس جديد خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر «لمرة واحدة فقط»، إذا انتهت مدة المجلس وتعذر إجراء انتخاب مجلس جديد لأسباب يقدرها الوزير.

رئيس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين أحمد الفاعور، انتقد مشروع قانون الغرفة بشدة، وكذلك لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب. وأوضح بأن صيغة مبدئية لغرفة زراعة الأردن تمت مناقشتها في عهد الحكومة السابقة، كانت تراعي تمثيل المزارعين بما يستحقونه بصفتهم منتجين، مشدداً على أن «المزارع المنتج يجب أن يكون أساس الغرفة». ويتساءل كيف توكل الحكومة صياغة المشروع لمن لا يمتلك خلفية مناسبة عن واقع القطاع الزراعي واحتياجاته.

يضيف الفاعور بأن المشروع في شكله المعروض على مجلس النواب «يخدم مصالح مئتين من التجار. وهؤلاء ليسوا بحاجة لغرفة زراعة، إنهم يستطيعون تأمين مصالحم عبر غرفة التجارة. ومثلما أن هناك غرفة للصناعة لخدمة الإنتاج الصناعي، نحن بحاجة إلى غرفة لخدمة الإنتاج الزراعي».

ويحاجج الفاعور، الحائز على عضوية المجلس التنفيذي للفدرالية الدولية للمنتجين الزراعيين، أن من وظائف الغرفة إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الزراعية، وعليه فإن «اتحاد المزارعين أولى بذلك، أو حتى وزارة الزراعة، لكن ليس التاجر». ويلفت الفاعور الانتباه إلى ما يسمى بـ «القاعدة الفنية»، معتبراً أنها تعطي الغرفة صلاحيات واسعة تطال كل شيء في الزراعة، حتى مسؤوليات وزارة الزراعة.

لكن الفاعور يقفز عن حقيقة أن الأسباب الموجبة لمشروع قانون غرفة زراعة الأردن تبين أن التوجه الحكومي لانشاء الغرفة انما يستهدف تعزيز قطاع الأعمال الزراعية.

القاعدة الفنية، بحسب مشروع القانون، هي «وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الإنتاج وأنظمة الإدارة، وقد تشمل المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات، ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق إنتاجه، أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها إلزامية».

عبدالهادي الفلاحات

وصفي الرواشدة

أشارت الأسباب الموجبة المرفقة بمشروع القانون، إلى أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2002- 2010)، تضمنت إنشاء غرفة للزراعة من أهدافها: المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في رسم السياسة المتعلقة بالزراعة وقطاع الأعمال الزراعية، وفي وضع الخطط اللازمة لتنفيذها وتعزيز دور قطاع الأعمال الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية في المملكة.

عرّف المشروع قطاع الأعمال الزراعية بأنها مجموع الشركات والهيئات والمؤسسات بما فيها الفردية العاملة في نوع أو أكثر من أعمال إنتاج وتسويق وتجارة الحيوانات والنباتات ومنتجاتها ومدخلات إنتاجها.

أسباب موجبة أخرى أرفقت بالمشروع منها: التوسع في قطاع الأعمال استيراداً وتصديراً، فيما يخص السلع ومدخلات الإنتاج والخدمات، وضرورة وجود مؤسسة تشرف على ذلك. وضرورة وجود جهة تمثل قطاع الأعمال الزراعية، لمشاركة الجهات الرسمية في تطوير هذا القطاع. وأخيراً، الحاجة لإنشاء جهة مختصة قادرة على التحقق في شهادات المنشأ وإصدارها للمنتجات الزراعية والتصديق على الفواتير والمستندات والشهادات الخاصة بالأعمال الزراعية.

من المآخذ على مشروع القانون، والتي لم تتوقف أمامها لجنة الزراعة والبيئة النيابية، إعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء بـ «حل مجلس إدارة الغرفة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة». هذا النمط من الصلاحيات لم يعد لائقاً في زمن التحولات الديمقراطية، وكان الأجدى أن يحصر القانون حق حل مجلس الإدارة بقرار يصدر عن محكمة العدل العليا، محدداً في الوقت نفسه المخالفات التي يجوز للوزير المختص معها أن يتقدم بدعوى لحل مجلس الإدارة لدى المحكمة.

إثر دخول القانون حيز التنفيذ بعد مصادقة الملك عليه ومرور 30 يوماً على نشره في الجريدة الرسمية، يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من خمسة أعضاء من القطاعين العام والخاص، ممن لهم علاقة بالأعمال الزراعية، تتولى في غضون عام قبول طلبات العضوية والموافقة عليها، إعداد النظام الداخلي للغرفة بما في ذلك أحكام وإجراءات الانتخابات بما فيها شروط الترشيح ومددها، والإعداد للاجتماع الأول للهيئة العامة، وانتخاب مجلس الإدارة الأول للغرفة.

مشروع قانون غرفة زراعة الأردن، كان أدرج على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب، والتي عقدت في الفترة بين الأول من حزيران/يونيو و12 تموز/يوليو الماضي. وأحيل إلى لجنة الزراعة والمياه في المجلس لدراسته واقتراح تعديلاتها عليه، قبل أن يقرر المجلس إعادته إليها.

المانجا.. من باكستان بعد إسرائيل

جعفر العقيلي

مذكرة التفاهم التي وُقّعت أخيراً بين الأردن والباكستان لتسهيل تصدير ثمار المانجا الباكستانية للمملكة، تفند ما أشيع لفترة طويلة، بأن هناك قراراً أو توجهاً رسمياً، بمنع استيراد المانجا والأفوكادو وعدد من أنواع الفاكهة المثيلة، من أي دولة باستثناء «إسرائيل».

المانجا والأفوكادو، وبدرجة أقل الكاكا، فواكه كانت إلى وقت قريب حكراً على طبقة الموسرين، لارتفاع أسعارها. لكنها أصبحت مؤخراً تباع في الأسواق الشعبية وعلى البسطات، بأسعار أقل بكثير مما كانت عليه قبل عامين أو ثلاثة أعوام.

المواطن يمكنه الآن الحصول على كيلو المانجا بدينار واحد بعد «مفاصلة» لوقت قصير مع البائع، وهي الفاكهة التي كان يبلغ سعر الكيلو منها نحو ثلاثة دنانير، ويقتصر وجودها على «المولات».

دعوات ناشطي مقاومة التطبيع لمقاطعة «المانجا»، إضافة إلى فواكه أخرى كالأفوكادو والبلح الرطب، باعتبار أنها «إسرائيلية»، يبدو أنها «لا تصمد أمام حقائق ماثلة للعيان»، وفق صاحب محل خضار في مخيم الحسين. يؤكد البائع أن المانجا المعروضة في السوق مستوردة من دول عدة، كمصر والهند، إضافة إلى «الضفة الغربية»، في تعبير يريد منه أن يكون أقلّ حدّة على أذن المستمع.

رغم ذلك، يقوم بائعو خضار، ومستوردون أيضاً، بإزالة أي إشارة لبلد المنشأ أو المصدر عن عبوات (كراتين) المانجا، كإجراء احترازي لضمان تسويق ما تم استيراده.

استيراد المانجا يتواصل، رغم إمكانية زراعتها في الأردن. ويزيد من إلحاح المسألة نجاحُ التجربة لدى «الإسرائيليين»، حيث تتشابه مقومات التربة هناك إلى حد كبير مع تربتنا، خصوصاً في منطقة الغور.

الأرقام تكشف أن الأمر لا علاقة له بقرار سياسي. و"حساب القرايا يختلف عن حساب السرايا" على حد تعبير أحد المستوردين. وبحسب هذا المستورد، إذا كان من مهمة نشطاء مقاومة التطبيع الدعوة لمقاطعة البضائع "الإسرائيلية"، ولهم مبرراتهم في هذا، فمن حق التاجر أو المستورد أو المستثمر في الأرض أن يحقق ربحاً، بعيداً عن حماسة قد يبدو الأخذ بها وبالاً على الاستثمار في القطاع الزراعي.

هذا ما يذهب إليه أيضاً مزارع يؤكد أن إنتاج المانجا في الأردن يتطلب وفرة في المياه. وهو الأمر غير المتحقق على أرض الواقع، مع أولوية استثمار المياه في زراعة خضار وفواكه لا يمكن للمجتمع الأردني الاستغناء عنها، بحسب طبيعته الاستهلاكية. فالمانجا بحسب وصف مواطن، «رفاهية»، ويمكن العيش من دونها، في حين تختلف الحال في «إسرائيل»، إذ تعد المانجا فاكهة رئيسية وتشهد إقبالاً من المستهلكين هناك، ما استوجب وضع استراتيجة زراعية، لا لتوفيرها في داخل السوق «الإسرائيلية» فحسب، وإنما لتصديرها لدول مجاورة وغربية.

«السوق مفتوحة لمن يرغب بالاستيراد»، هذا ما يؤكده أحد مستوردي المنتجات الزراعية، والذي يضيف: «إذا كان بإلإمكان رفد السوق بمانجا ذات نوعية جيدة وبسعر في متناول شريحة كبيرة من الناس، فلماذا نضطر لزراعتها في تربة نحن أحوج إلى الاستفادة منها لزراعة أنواع أخرى، فضلاً عن التكلفة العالية لزراعة المانجا لتي ستنعكس على سعرها في السوق».

زووم..

عوض كريم

خالد أبو الخير

تضيء الشمس وجوههم التي هجرت الكرى، يؤمُّون الحسبة بخضرواتهم الطازجة، تسابق أحلامهم في الصباحات الباكرة بكبات الـ"ديانا" وشوارعَ تمتد، علّهم يعودون بغلّة وافرة يسدّون بها رمقهم ورمق أطفالهم وطائفة من المقرضين بالشيكات برسم التحصيل أو "عَ الدفتر".

دقائق ويغمر ضوء الشمس شتى البضائع على قارعة سوق تتفصد تثاؤباً وأرقاً: عتّالون وسائقو بكبات، سماسرة وأصحاب محال طال انتظارهم لما بذروه من مال لمزارعين وعدوهم بأن يدفعوا "عَ الموسم".

على الموسم أيضاً، ثمة بنوك وصناديق إقراض وتجار بذور وأسمدة على لائحة الانتظار أيضاً.

مهرجان الموسم تتمخض عنه أخيراً حفنة من الدنانير. "خذ اقبض حقك يا رجل". وتظل فكرة "الحق" ترن في الذهن دون طائل، حين يتبين أن ما قبضه هذا المزارع أو ذاك لا يتعدى أجور النقل في بعض الحالات، ورسم البيع.

"عوض كريم".. تلك العبارة السحرية تُنهي حديث الخسارة، وتظل غصة بالبال طيلة طريق العودة، وحتى الموسم المقبل.

أردني

بورتريه

كامل أبو جابر:
دبلوماسية البداهة والوضوح

محمود الريماوي

يتميز كامل أبـو جابر بتنوع اهتماماته وخبـراتـه، مـا انعكس على تـعـدد المواقع الرفيعة التي تولاها، غير أنه يمتاز فوق ذلك بدفئه الشخصي وبساطته، التي تثير على التو انطباعات لا تنسى عنه. لا يقيم أبو جابرٍ المولود في عمان قبل ستة وسبعين عاماً مسافة مع محدثه، ولا يتمترس خلف ذاته. خلافاً للمتوقع من رجـل شغل موقع رئاسة الدبلوماسية وخـاض مفاوضات. وربما صح وصفه بأنه رجل منفتح يخوض في الأمور بحرارة وعفوية، ولا يعبأ بمحددات الدبلوماسية التقليدية التي تجعل صاحبها ينتقي مفرداته بحذر شديد، ويكثر من التحرز من الطرف الآخر. له بذلك سمت الأب الطيب والجد الحاني (حسب عمر من يحادثه..).

تنقل أبـو جابر بين العمل الأكاديمي، والعمل الدبلوماسي..بين وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الخارجية، والمجلس الأعلى للإعلام، وعضوية مجلس الأعيان، ومؤسسة الملكة علياء والمعهد الدبلوماسي، إضافة لمشاركته في لجان وهيئات شتى داخل الأردن وخـارجـه، وحـضـوره المشع في المؤتمرات والمنتديات العامة. خلال نحو أربعة عقود ظل قريباً من الراحل الحسين ومن الأمير الحسن، ومن مراكز صنع القرار، دون أن يصرفه ذلك عن العمل البحثي، فقد وضع مؤلفات حول التطور الاجتماعي وقضايا التنمية الاقتصادية في الأردن، وآخر مؤلفاته "الفلسطينيون شعب غصن الزيتون" الذي صدر في العام 1995.

ترأس الوفد الأردني للمفاوضات في مؤتمر مدريد لعام 1991، وعزم حينها أن لا يصافح الإسرائيليين هناك، وتلقى إرشاداً من الملك الراحل الحسين : لا تدعموهم (لا تبادروا بالسلام عليهم) لكن إذا مد أحد منهم يده لأحد منكم أمام الناس في كوردور مثلاً فلا بد من السلام عليهم". ربطت أبو جابر علاقة احترام ومودة بالمرحوم حيدر عبدالشافي،الذي كان يترأس الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك، وكان ينسق معه في الصغيرة والكبيرة.

كان أبو جابر قريباً من التحضيرات لمعاهدة وادي عربة، ما زال يقبلها ويدعو للتقيد بها، غير أن ذلـك لا يمنعه من التعبير عن عدم رضاه،على تداعيات المعاهدة التي لم تحقق "الأهـداف الاستراتيجية المتوخاة منها". لعل المقصود بالإشارة أن الإسرائيليين أرادوا من المعاهدة، التنصل من السلام الشامل وإخراج الأردن من الصراع وليس أي شيء آخر. هذا ما تشير إليه تصريحات ومقابلات نشرت له في صحف عربية .ومع تمسكه بخيار السلام، يشدد أبو جابر على أن الصراع تاريخي وحضاري ممتد وطويل، وأن إرادة السلام الشامل غير قائمة حتى الآن لدى الطرف الإسرائيلي أو الأميركي.

رغم أنه لا يعرف عنه قربه من المعارضة،أو السعي لمناكفة أحد خاصة الدولة ويعتبر من "أبنائها" .

يتحدث أبو جابر ببساطة وبداهة المواطن، وبرؤية المفكر المستقل والصريح. بمزيج من الوطنية الصافية والتعلق بقوميته،وكذلك انطلاقاً من جذوره الأرثوذكسية حيث الارتباط الروحي المكين بالقدس، وبيت لحم، والناصرة، ومما يتوفر عليه من إيمان ثابت بالوشائج العميقة والأبدية بين المسلمين، والمسيحيين في المشرق وبالذات في الأردن وفلسطين.

يصفه زميل تصادق معه منذ أيام الطفولة، بالمرح، وروح الدعابة، والتواصل الإنساني مع الآخرين، وبالطموح الشخصي، وأن أبو جابر مع المناصب العديدة التي احتلها، فإن الجامعة تظل هي بيته الأول. فقد تولى عمادة كلية الاقتصاد في الجامعة الأردنية، وعمل باحثاً وأستاذاً زائراً في جامعات أميركية، والتي نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية منها (يمضي حالياً إجازة في الولايات المتحدة).

في الجامعة الأردنية، تولى كامل أبو جابر رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية في العام 1984 ولمدة عامين، بما يجعله في منزلة المؤسس للمركز، الـذي كان نشاطه يتركز آنذاك على إقامة ندوات وحلقات نقاش داخلية.

بين طلابه في الجامعة الأردنية رئيس الـوزراء السابق، معروف البخيت،الذي فاتح الأمير الحسن قبل سنوات بهذه المعلومة بحضور أبو جابر الذي عقب قائلاً : أنا مسؤول عن تخريب عقول كثيرين!.

إلـى ذلـك يصفه زميله وهـو وزيـر سابق بالإخلاص الشديد لعمله، والتعبير عن قناعاته بحرارة، وأنه في جميع الأحوال منفتح لا يكتم شيئاً ولا يعرف الباطنية، فيما يصفه آخرون بأنه صادق مع نفسه ومع غيره، لكنه عاطفي وانفعالي أحياناً.. يسهب ويتفرع في حديثه ويشتت سامعه، وأنـه جدي ومثابر أكثر من كونه خلاقاً، وأن مأسسة ومهننة الدبلوماسية الأردنية تمت في مرحلة لاحقة (تولى وزارة الخارجية في حكومة الشريف الأمير زيد بن شاكر في العام 1993). وتولى قبل ذلك وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة زيد الرفاعي العام 1973. في تلك الحكومة اتخذ ذات مرة في شهر رمضان قرار غير شعبي، فعلق الوزير أبو جابر قائلاً : لازم يعني تتخذوا القرار على بخت النصراني في شهر رمضان؟!.

من عمل معه يقر له بإخلاصه، وتفانيه، مع ميزة أخرى على جانب من الأهمية، وهي استعداده للتغاضي عن أي شـيء، باستثناء شبهات الفساد أو استغلال الوظيفة لتحقيق مآرب شخصية.

بينما يصفه أصدقاء له بأنه بين أبناء جيله، متنوّر تقدمي التفكير منفتح على ثقافات العالم ومن دعـاة التواصل معها بغير عقد، لكن مع تقيده بأعراف اجتماعية محلية بعضها محافظ.

وربما كـان كامل أبـو جابر بين قلة من سياسيين أردنيين لا أعداء ولا خصوم لهم، فيما يتمتع بصداقات بلا عـدد، تجمعه بأشخاص مـن مختلف المناطق والأجـيـال والشرائح الاجتماعية.

أردني

بورتريه

سيما بحوث:
مثل الشجرة تميل ولا تنكسر

خالد أبو الخير

تأسرك بسعة اطلاعها ومهنيتها العالية، ويتعين حين ترقب حركة يديها المتواترة، أن تمعن التفكير أكثر في ما صنع من سيما بحوث إعلامية بارزة، تولت مناصب مهمة.

«سيما» ابنة جبل الحسين، حيث كان للطبقة الوسطى معقلها.

والدها سامي بحوث تاجر قرطاسية معروف، ووالدتها سلوى ربة بيت تمتاز بمرونتها العالية «مثل الشجرة تنحني أمام العواصف دون أن تنكسر».

إرث الشجرة رافقها طيلة مسيرتها. ما يدعو مناوئين لها للقول «إنها حيث تميل الريح تميل». لكن مقربين منها يرفضون هذا التوصيف ويرون «أن الميل، لا يكون أبداً على حساب مبادئها وأفكارها، ويدللون على ذلك بمواقفها الرافضة لطروحات قوى الشد العكسي التي تريد إعادة وزارة الإعلام».

تحسب على الليبراليين الجدد، ولا تحسب حالها على أحد، وانما على نفسها وعملها. تقر بليبراليتها، لكنها ليبرالية لا قديمة ولا جديدة .درست في مدرسة راهبات الناصرة، وتستذكر، طموحها للعب دور المعلمة على التلميذات، وميلها للمواد الأدبية والمسرح. بيد أنها أحبت الإعلام كثيراً.

اقترابها من التلفزيون بدأ عبر برنامج «فنون وهوايات» من تقديم عريب النجار ومروان عبد الهادي. شاركت فيه بالعزف على البيانو فيما تولت شقيقاتها الغناء.

لم تعدم الوسيلة للتعبير عن نفسها، فقد شاركت في أكثر من عمل مسرحي مدرسي،.واحدة من تجاربها المهمة سفرها الى الولايات المتحدة من ضمن برنامج للتبادل الدراسي وهي في السادسة عشرة. «تعلمت في السنة التي أمضيتها هناك الكثير من الأشياء عن الثقافات وحوار الحضارات، وأمكنني أن أقدم العديد من المحاضرات عن الأردن والعالم العربي وتغيير الصورة النمطية لدى الأميركيين عن العرب».

أنهت التوجيهي في العام 1974، وكانت وجهتها الجامعة الأميركية ببيروت، غير أن اندلاع الحرب الاهلية هناك، أدى بها لدراسة الأدب الإنجليزي في الجامعة الأردنية لتحوز البكالوريوس في العام 1977.

عملت في التدريس لمدة عام واستطاعت أن توفر مبلغا من المال أهلها لمتابعة دراستها في الأدب والمسرح في جامعة «اسكس» ببريطانيا.

عن تجربتها الإنجليزية تشرح أنها «تعلمت من الإنجليز الانضباط والدقة والتخطيط لتحقيق هدف»، وتعطف على واقعها الحالي ضاحكة : «يتهموني الآن، في كل وظيفة اعمل بها، بالدقة غير المتناهية».

أجواء المسرح الإنجليزي أخذت بألبابها، فعقدت العزم على نقل التجربة الى الأردن عند عودتها عام 1979، وذهبت للقاء مدير عام دائرة الثقافة آنذاك مهند الدرة، غير أنها اكتشفت أن ليس بمقدورها أن تفعل شيئا في المسرح، وحاله.. تلك الحال!.

التحقت بالعمل في الاذاعة والتلفزيون معاً، حيث أعدت العديد من التقارير عن المجتمع المحلي والبطالة والفقر، إلى أن تولت إذاعة النشرة ثم برنامج «فوكس» من اخراج فؤاد ميمي.

«ينهض مع الفجر، رجل جاوز الثمانيين من عمره وما زال نشيطا وعاشقا للحياة. يتناول مكنسته، ويكنس الشوارع في حي فقير من عمان. وحين يروم أن يستريح، يجمع الأولاد من حوله ويوزع عليهم القصص والحلوى». تلك فحوى أحد التقارير التي أعدتها سيما عن تفاعل الناس مع المجتمع المحلي. وكأنها تريد أن تضيف وعينيها تلتمعان بالآلق: أين نحن منه؟ .

مطلع الثمانينيات تلقت اتصالا هاتفياً من رئيس جامعة اليرموك عدنان بدران، عارضا عليها السفر في بعثة لدراسة الدكتوراة في الإعلام من أميركا كتوطئة لعملها في قسم الإعلام المزمع إنشاؤه في الجامعة.

«كانوا يريدونني أن أدرس علاقات عامة، بسبب النظرة التقليدية للمرأة، لكني تمردت حين أيقنت انني لا أصلح لهذا المضمار، وحولت الى الإعلام المرئي والمسموع والتنمية الشاملة، وحزت الدكتوراة فيها من جامعة انديانا عام 1986.

في رحلة العودة إلى عمان كان يسبقها الشغف إلى مدينتها « دائما اعود الى هنا، حيث أحب أن أكون أكثر من أي مكان آخر في الدنيا لأن هنا.. أنا».

في يوم عودتها تلقت اتصالا من محمود الشريف يعلمها فيه بأنه رشحها للعمل في مؤسسة نور الحسين.

خلال العام 1991 انتقلت للعمل في الديوان الملكي، في مرحلة زاخرة بالأحداث السياسية العاصفة التي اجتاحت المنطقة . ثم عملت اعتبارا من 1994 لعامين في اليونيسف كمديرة للاتصال والإعلام.

تزوجت في العام 1995 من زياد ضياء الدين الرفاعي الذي زاملها في العمل في جامعة اليرموك. ولها ابنة وحيدة «جهان»، وهو الأصل الفارسي لاسم جيهان، ويعني الكون.

بانتقال زوجها للعمل في اليمن، التحقت به مبتعثة من منظمة الصحة العالمية ومؤسسة نور الحسين. « اليمن حالة فريدة من نوعها، أمضيت فيها أحلى سنوات عمري، لأنك تستطيع أن ترى في اليمن فقط العرب كما كانوا، وترى التقدم أيضاً، مع ملاحظة أن المجتمع المدني متقدم على الحكومة».

النقلة الحقيقية حدثت حال انتقالها للعمل مديرة لإدارة الاعلام والمعلومات في الديوان الملكي عام 2001، ثم مستشارا في الديوان، فمستشاراً لجلالة الملك برتبة وراتب وزير «اعتبر أنها من اكثر مراحل عمري استفادة وتغييراً عندما بدأت أتعرف على جلالة الملك عبد اللّه الثاني الذي يمثل مدرسة جديدة في التفكير والتنمية والاقتصاد. لم تكن مجرد مرحلة جديدة لكنها نقطة تحول جذري في النظر للأمور، وخصوصاً للتنمية والإعلام والاقتصاد والإصلاح، والتخطيط لانطلاقة مستقبلية واضحة جدا، تمتاز بحيوية الشباب»

غداة الغاء وزارة الإعلام عهد إليها برئاسة المجلس الأعلى للإعلام : «المفروض أن يكون للمجلس تأثير على المسار الاعلامي، بهدف التقدم نحو الإصلاح والديمقراطية تساوقا مع رؤية جلالة الملك، لكن أخطاء حدثت في التنفيذ، أخرت وحدت من قدرة المجلس «.

وترى بشأن احتدام الآراء حول وزارة الإعلام أن ثمة اتجاهاً معاكساً يريد إعادتها مقابل اتجاه آخر يرغب في الإبقاء على المجلس، ويجب أن نقرر في أي اتجاه نسير، لكني مع الإبقاء على إلغاء الوزارة جملة وتفضيلا».

اليوم تغادرنا بحوث الى القاهرة للعمل أميناً عاماً مساعداً في الجامعة العربية، ولعلها تلحظ في الطريق الى أرض الكنانة أن الطريق ما زالت إلى امتداد.

إقليمي

الغريب يكسر حصار غزة والقريب يراقب

سفينتا التضامن: رحلة صعبة كمسيرة السلام

تحسين يقين ورأفت القدرة

منذ ستة عقود أو يزيد، لم تأت من البحر الأبيض المتوسط إلى غزة سوى الأسماك، وزوارق البحرية الإسرائيلية التي ما انفكّت تطارد الصيادين مضيّقةً عليهم البحر الواسع، زارعـةً فيه الحـدود والقيود وحتى الألغام البحرية، وملاحقةً المصطافين لاغتيالهم وهم يلهون بما تبقى لهم من لهو، وبخاصة الأطفال المحاصرون مع أسرهم. وما مذبحة دار أبو غالية على شاطئ غزة إلا شاهد دائم على ما يثيره البحر من أحزان وشجون للفلسطينيين.

على غير المتوقع، سمحت قطع بحرية الاحـتـلال الإسرائيلي للقاربين الأوروبيين «الحرية لغزة»، و«حـريـة» المتضامنين مع الشعب الفلسطيني لكسر الحصار، بالوصول إلى شاطئ مدينة غزة.

أن يعود الصيادون بصيدهم أمرٌ اعتاده أهل المدينة، لكن ما لم تعتده الأجيال الجديدة هو قدوم زوار من حوض المتوسط، من شماله الأوروبـي، حيث تشارك بلادهم فلسطين في مشاطأة هذا البحر الكبير.

للمرة الأولى منذ ستين عاماً أو يزيد، تصل المدينةَ رحلةٌ بحـرية، كأن الناس هنا، بسبب طول أمد الاحتلال للبرّ الفلسطيني وبحره، فقدوا الأمل في رؤية زوار يستخدمون أقدم وسائل المواصلات وأشهرها: السفن!

تمنع سلطات الاحتلال السفر من هنا، كما لا تسمح لأحد أن يسافر إلى هنا أيضاً.

ما إن اقترب القاربان الأوروبيان من المياه الفلسطينية حتى انطلقت زوارق غزّية صغيرة ترحب بالقادمين من البحر، فرحين بما يأتي به البحر من بشر، يأنسون لهم، بعد طول ملل من الغرباء المحتلين هنا، فكان نصيب الفرحين استقبال زخات من الرصاص الإسرائيلي، الذي اعتاده الغزّيون، فما كان منهم إلا أن اقتربوا رغم ذلك من الشاطئ، كأن الشاطئ بدل أن يكون نقطة تحرر، أصبح حائطاً للسجن!

فرح الاستقبال

لم يطق الأطفال والفتيان والشبّان الانتظار على الشاطئ، فاندفعوا بالعشرات يسبحون باتجاه القاربين مرحّبين بالركاب، الذين تجاوزوا في رحلتهم كونهم مسافرين إلى ما هو أرحب بكثير. إنه عبور إلى بحر الإنسانية غير المحدود الذي لا يعترف بقيود أوحدود.

سريعاً ما انـزرع البحرُ بِشراً وزواراً ذوي سِحن جديدة، كما انزرع أعلاماً وفرحاً، في حين راح أطفال غزة يفحصون في تشوق وجوهَ الـزوار وما يحملون، غير مصدّقين أن البحر هذا الموسم جلب لهم جديداً، يختلف عما ألفوه طويلاً من زوارق الغزاة ودورياتهم التي تثير الرعب والقتل على صفحة المياه، في الوقت الذي لم يصدق فيه كبار السن أن البحر عاد لعاداته الأولى التي فطر عليها منذ كان بحراً وسفناً وسفراً.

دهـشـة المستوى الشعبي مـن سماح إسرائيل لعبور السائحين والسائحات الـ 44 الذين تقاسموا مركبين صغيرين لا يكادان يتسعان للمنام ولوازم السفر، ارتبط بدهشة المستوى الرسمي الذي لم يتفاءل بإمكانية وصول المركبين شاطئَ غزة، حيث كان سياسيو الفصائل الوطنية وضعوا سيناريوهات عدة لنهاية رحلة القاربين الأوروبيين، لم يكن من بينها الوصول للشاطئ!

تخوُّف الفلسطينيين له ما يبرره. فلم يكن يُسمح قبل قيام السلطة الوطنية، وبعد قيامها أيضاً، بدخول الـزوار والمواطنين إلى قطاع غزة والضفة الغربية إلا عبر الاحتلال، وبإذنه، وإلا تعرضوا للاعتقال والـطـرد، إن لم يكن القتل. اعتاد الغزّيون بشكل خاص عبور نقطة تفتيش في البر عند رفح، ونقطة أخرى في البر للقادمين والمسافرين عبر مطار غزة الدولي الذي تأسس في العام 1998، من خلال اتفاقية أوسلو . في حين لم يعتادوا على نقطة تفتيش بحرية للمسافرين عبر البحر من ميناء غزة، والسبب أن الإسرائيليين دمروا البنية التحتية للميناء الجديد الذي كان قيد الإنشاء.

من ناحية أخرى، فإن تذكر الفلسطينيين للماضي القريب زاد من شعورهم باستحالة وصـول القاربين، إذ قـام الموساد بتفجير سفينة العودة في قبرص، والتي كانت وجهتها فلسطين، إبان الانتفاضة الشعبية الأولى.

ميلاد الفكرة

مشير الـفـرا، رئـيـس حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني في مدينة شيفلد البريطانية، يقول إن فكرة تجميع المتضامنين الدوليين والإبحار بهم إلى شواطئ غزة، بدأها في كاليفورنيا الأميركية 5 أشخاص من نشطاء السلام حول العالم (بول لارودي، جريتا برلين، ميري هيوز، ايلازيا انشاي، وبيلا). تجاوب كثيرون مع الفكرة التي بـدأت بالانتشار في أنحاء العالم، باسم "لماذا لم نتضامن مع غزة؟"، وبدأت عملية التجهيز للرحلة وجمع التبرعات لها في بريطانيا وأميركا وأوروبا.

يوضح الفرا إن الفكرة التي بـدأوا العمل على تنفيذها منذ عامين تقريباً تراجعت لبعض الوقت. داهمت وكالتا الاستخبارات والـمخابرات الأميركيتين والداخلية الأميركية منزل الناشط رياض أحمد، أحد أعمدة المشروع، وصـادروا كل شيء فيه، وتم تجميد حساباته البنكية التي يعود جزء كبير منها لمشروع "غزة الحرة". ونتيجة للضغط الشديد عليه اختفى هناك، وبعد يومين وجـدوا جثته تطفو على سطح بحيرة. ما زال لغز وفاته محيراً رغم مضي أكثر من أربعة شهور على ذلك (وقعت الحادثة في 12 نيسان/إبريل 2008).

يقول الفرا أن المجموعة تأثرت معنوياً بوفاة أحمد، لأنه كان قصدَ لبنان مرتين لشراء سفن لهذه الرحلة، كما ذهب إلى إسبانيا للغرض نفسه. واصل الفريق عمله رغم ذلك، ورغب كثيرون في المشاركة بالرحلة، لكن العدد حُدد بخمسين شخصاً فقط، لارتفاع الكلفة، وكونها التجربة الأولى، إذ توقّع القائمون عليها تعرضها للفشل.

ما إن اقترب القاربان من المياه الفلسطينية حتى انطلقت زوارق غزّية ترحب بالقادمين، فرحين بما يأتي به البحر من بشر

مالك السفينتين، اليوناني بنجاليس، من أشد مناصري القضية الفلسطينية، بحسب الفرا، ما دفعه لدعم الفكرة ومساندتها.

رغـم صعوبة الرحلة وإصـابـة عـدد من المتضامنين بدوار البحر والإعياء الشديد وحالات التقيؤ، كان وصول خبر لمراسل وكالة "رامتان" للأنباء الـذي كـان على متن السفينة، بأن إسرائيل سمحت لطاقمَي السفينتين بالعبور إلى غزة دون اعتراضهما، مفاجئاً للجميع.

الفرا، الذي شارك في الرحلة، يوضح أن إطلاق اسم "الحرية" على إحدى السفينتين، جاء استجابة لطلب عـدد من أهالي البحارة الأميركيين البالغ عددهم 34 بحاراً أميركياً، الذين قتلتهم إسرائيل في العام 1967 حينما كانوا على متن البارجة الحربية الأميركية "ليبرتي US " لأنهم رصدوا الإسرائيليين وهم يعدمون 60 جندياً مصرياً بعد أسرهم.

يقول الفرا: "طلبوا منا أن نتذكر أبناءهم، فقررنا أن نجري مراسيم في بحر ميناء لارنكا القبرصي لاستذكار البحارة الفلسطينيين والأميركيين، وقرأت كلـمة أوردت فيها أسماء 14 بحاراً فلسطينياً، قتلتهم البحرية الإسرائيلية منذ العام 2005، وألقيت وردة في البحر عند قـراءة كل اسـم، كما قـام اثنان من زملائنا الـمتضامنين بقراءة أسماء البحارة الأميركيين، وإلقاء 34 وردة عند قراءتها».

تضامن دولي

سابقةُ وصول المركبين رمزية، تهدف إلى كسر الحصار المفروض على غزة، فالمركبان محدودا الحجم والمساحة، لذلك فإن المواد التي تم إهداؤها للشعب الفلسطيني «بسيطة»، كالبلالين والأطراف الصناعية للجرحى.

وصـول 44 متضامناً ومتضامنة من 14 دولة بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل، ورفع علَم اليونان على المركبين، يدل على تضامن إنساني ودولـي، فقد ساهمت اللجنة الدولية لمواجهة الحصار ومقرها غزة، في التنسيق والمتابعة، كما أن منظمات أوروبية غير حكومية ذات علاقة باليسار الأوروبـي، مولت الرحلة بشكل خاص.

من بين المتضامنين ناشطة كانت أصيبت بالرصاص الحي في العام 2003 في تظاهرة ضد جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية، وأجريت عملية جراحية لها بالأمعاء. وهناك متضامنة إسبانية (ماريا دلـمار) تعرضت قبل عامين في بلعين للضرب على كتفها من جنود جيش الاحتلال، وتم تثبيت عظم يدها اليسرى باثني عشر سيخاً من الحديد. والمتضامن أندرو، أمضى أربعة أشهر في سجون الاحتلال، وتم إبعاده.

تبرز لـورن بـوث، شقيقة زوجـة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، شاركت هي الأخرى في الرحلة. ولوحظ وجود بعض المتضامنين من أصول فلسطينية وعربية، ممن يحملون جنسيات أوروبية وأميركية.

انطلقت الرحلة من اليونان، ثم تجولت في «المتوسط» رافعةً العلم اليوناني، حيث توقفت على شاطئ كل من جزيرتي رودس وكريت، وانتهاء بجزيرة قبرص كبرى جزر المتوسط، ومنها إلى فلسطين، بكل ما تحمل الرحلة من دلالات.

رحلة السلام رحلة بحرية صعبة

قامت سلطات الاحتلال بتفتيش المركبين في ميناء لارنكا من قبل عناصر من المخابرات الإسرائيلية، وفـقـاً لمراسل إذاعـة الجيش الإسرائيلي. وتلقى الزوار رسالة من الخارجية الإسرائيلية، تعبر فيها بلغة شبه دبلوماسية، عن افتراضها حسن النوايا لدى المتضامنين، ولكن مع اتهامهم بدعم «مجموعات إرهابية».

وعند الوصول إلى شاطئ غزة، ظهر عدد من المتضامنين في وسائل الإعلام متأثرين حد البكاء، ولم يخفوا مشاعر السعادة عند استقبالهم بحرارة الترحيب.

وكـان المتضامنون قـرروا فـور انطلاق المركبين، تشكيل مجلس تنسيقي يتحمل مسؤولية اتخاذ الـقـرارات، حيث تم اختيار 5 أشخاص هم: مشير الفرا (بريطاني)، فنجاليس (يوناني)، جريتا برلين وبول لارودي (أميركيان)، وجف هلبر (إسرائيلي، ناشط ضد هدم البيوت في القدس المحتلة بشكل خـاص). وكانت القرارات تؤخذ بالأغلبية.

نشاطات المتضامنين في القطاع

قام الزوار المتضامنين بزيارة المستشفيات، ونقل رسائل إعلامية تفضح إجراءات الاحتلال. وشارك عدد كبير منهم في اعتصامات أهالي الأسرى أمام الصليب الأحمر في غزة، ورصدت كاميرات التصوير تأثر المتضامنين بالأوضاع في غزة. ووصف عدد منهم إسرائيل بـ«أسوأ نظام عنصري في العالم».

إيفون ردلي (متضامنة إيطالية) دعت إلى «توحيد حوض المتوسط، وتحرير شعوبه من البربرية».

توم نيلسون (أميركي)، دعا العالـم للتنبه إلى ممارسات إسرائيل غير القانونية وجرائم الحرب التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وقال: «هذا أسوأ مكان في العالـم، حيث يعاني الناس في كل مجالات الحياة ويواجهون نقصاً كبيراً في الطعام والـدواء والبنزين". وأكد نيلسون أن ما يجري في الأراضي الـمحتلة ليس خطأ إسرائيل وحدها، بل خطأ الولايات المتحدة التي تدعمها أيضاً.

وشارك عدد من المتضامنين في رحلة صيد بحرية وصلت إلى أبعد مسافة داخل البحر، (13 كيلو متراً)، لم يكن أحد من قبل يحلم بالوصول إليها.

ردود فعل شعبية ورسمية

رغم الترحيب الشعبي العام وترحيب فصائل العمل الوطني بالمركبين المتضامنين، إلا أن وجوداً ظاهراً لطرف أكثر من غيره في مراسم استقبال المتضامنين هو حركة «حماس»، حدّ من التفاؤل الشعبي بأن يكون لهذه المناسبة أثر في توحيد الفلسطينيين وتضامنهم، إذ لا يعقل أن يتضامن أجانب مع غزة بينما أهلها لا يتضامنون معا، يقتتلون ويتنازعون تحت الحصار.

على المستوى السياسي، تفاوتت ردود الأفـعـال، من دعـوة الـدول العربية للاقتداء بالمتضامنين الأجانب، والمقصود بذلك مصر، كما صرح إسماعيل هنية رئيس الوزراء المقال، وفيصل أبو شهلا النائب في التشريعي، وإياد السراج منسق اللجنة الدولية لمواجهة الحصار، بينما اكتفت كل من المبادرة الوطنية وحركة فتح وفصائل اليسار بالترحيب بالمتضامنين.

فـرحُ الفلسطينيين بنجاح المركبين بالوصول إلى غزة، بعد عشرات السنين في انتظار سفن زائرة، امتزج بتخوف من منحهم هامشاً ضئيلاً من السيادة على المياه، على طريق إقامة دولة فلسطينية في غزة، في حين تترك الضفة لمفاوضات سرمدية. وحينما يفرح الفلسطينيون، فإنهم لا يتخلصون من مخاوفهم من سياسات الاحتلال التي تتعذر الثقة بها.

إقليمي

خيار العودة إلى ما قبل عام 1967

إعلان مبادئ فلسطيني إسرائيلي بين النفي والإثبات!

تحسين يقين

سرب موقع «دبيكا» القريب من الاستخبارات الإسرائيلية في مطلع هذا الأسبوع ما أسماه خطة مصرية-سعودية تقضي بتفاهم جميع الأطراف على عودة مصر للسيطرة على قطاع غزة، والإشراف على الأمن فيه، وإشراف الأردن على مؤسسات السلطة الوطنية بما فيها أجهزة الأمن. بربط ذلك بعودة الاتصالات بين حركة حماس والحكومة الأردنية، ، وانتهاء بزيارة كونداليزا رايس التي يتردد أنها ناقشت الخطة في الإسكندرية يوم الثلاثاء (2008/8/26)، فإن ما يرشح عن الإعلام الإسرائيلي يظل هو الجديد، في ظل تكرار وإعادة التصريحات الفلسطينية حول إثبات أو نفي موقف ما، خصوصاً حول ما زال يثار بصوت خافت عن إعلان مبادئ فلسطيني –إسرائيلي.

بإحراز مصالحة بين حركتي فتح وحماس، لما للأردن من تأثير ودور فاعل على الساحة الفلسطينية لأسباب موضوعية وتاريخية..

الشارع السياسي الفلسطيني

فلسطينيا وفي ظل الدعوة لتمتين الجبهة الداخلية لتقوية الموقف التفاوضي، فإن الدور الأردني يأتي في سياق دور عربي، يتمثل بمصر والسعودية وقطر ، بقصد تحقيق هدف المصالحة كهدف ذي أولوية. ومع عدم التقليل من شأن المصالحة والوحدة الوطنية ، -وهي حسب آراء اليسار واليمين والوسط حاجة وطنية بحد ذاتها بغض النظر عن الموقف التفاوضي- فثمة شكوك كبيرة حول توقع إحراز اختراق ، فالفجوة بين الموقفين لا تتعلق بالعلاقات الداخلية الفلسطينية، بقدر ما تتعلق بمصالح الاحتلال الاستراتيجية، التي يروق لأصحابها أن يجدوا في الاقتتال الفلسطيني ذرائع لخطط توسعية.

لم يتغير الموقف الإسرائيلي قبل استيلاء حماس على قطاع غزة، ولا بعده، كما لم يتغير حين كانت علاقتها جيدة مع السلطة ولا بعدها، وكذلك الحال قبل اختلافها مع الأردن وبعده.

في ظل تسريبات موقع «دبيكا» حول الخطة المصرية-السعودية المفترضة فإن ردود فعل المطبخ السياسي الفلسطيني تجاه التسريبات الإسرائيلية عن اقتراح أولمرت حول حدود الدولة باستثناء «مؤقت» للقدس من الحل، تناقض القبول الضمني بإعلان اتفاق مبادئ جديد، لأن القبول باتفاق كهذا يعني في ما يعنيه، تأجيل قضايا معينة كالقدس من قضايا الحل النهائي.

> **الدور الأردني يأتي في سياق دور عربي، يتمثل بمصر والسعودية وقطر**

الاقتراح الذي أعلنت عنه هآرتس في بداية الأسبوع الفائت ليس جديدا، خصوصا حول تبادل الأراضي، فهناك اتفاق فلسطيني وإسرائيلي حول الأمر، منذ محادثات كامب ديفيد 2 بين الراحل عرفات وإيهود باراك، لكن الاختلاف هو في النسبة، حيث ترى إسرائيل أنها 5 بالمائة، في حين يرى الفلسطينيون انها لن تتجاوز ال 1,8 بالمئة شرط ألا تؤثر سلباً على التواصل الجغرافي في الضفة الغربية وألا تنتقص من سيادتها.

وفقاً لصائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات، فإنه لا صحة لما أعلنته هآرتس، وأن القيادة لم تتسلم مقترحات كهذه، وأنها عند مواقفها الثابتة بضرورة اعتماد المرجعية الدولية وتنفيذ القانون الدولي الخاص بالأرض المحتلة.

رئيس الوزراء سلام فياض كرر الموقف من استثناء القدس، مؤكداً على فلسطينية كامل الأغوار، التي توليها الحكومة اهتمامات خاصة في مجال الخدمات وعمليات التنمية على طول الغور الفلسطيني، والذي يعلن الإسرائيليون دائما أطماعهم به، أكان ذلك بوضع جدار بين سلسلة جبال الضفة الغربية والغور، أو الحديث عن المنطقة الآمنة بين الأردن وإسرائيل، بما يذكر بخطة إيغال ألون القديمة.

الشارع السياسي البعيد عن كواليس المفاوضات لا يستبعد طرح إعلان مبادئ جديد، في ظل انسداد الأفق السياسي، وقد رشح عن قادة فصائل الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب والمبادرة الوطنية ،ما يشي بتوقع قيادات هذه الفصائل اليسارية لمثل هذا الإعلان، غير المرحب به كونه يبقي على القضايا العالقة بدون حسم، ويشرعن سياسات التهويد والمصادرة للأرض والقدس. لأجل ذلك دخل قادة الفصائل في نقاش معمق حول ضرورة إنجاز المصالحة وترتيب البيت الداخلي ، وذلك لتغيير قواعد اللعبة المفروضة إسرائيليا ودخول التفاوض على أرض أكثر صلابة، على ما كشف عنه المحلل السياسي علي الجرباوي، في حين يرى أحمد صبح، القيادي في حركة فتح، أن تحقيق المصالحة حاجة وطنية ذاتية قبل أن تكون شرطا لتحقيق نتائج أفضل في المفاوضات، في حين لم ترشح بعد ردود فعل حول ما نشره الموقع الاستخباراتي الإسرائيلي عن «الخطة المصرية-السعودية».

> **الشارع السياسي البعيد عن كواليس المفاوضات لا يستبعد طرح إعلان مبادئ جديد**

في هذا الوقت، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق مؤسسة الأقصى التي جعلت المسجد الأقصى همها، وفي ظل الحديث الدائر عن استهداف البلدة القديمة، وباب المغاربة بشكل خاص، فإنه من الواضح أن الاحتلال ماض بتنفيذ أجندته غير عابئ بالطرف الآخر المقُتتل فيما بينه.

هذا الجو ينذر باحتمالات استثناء الشعب من أن يكون له رأي في الحلول، وفي ظل ما قد يطرأ من فراغ سياسي لا يستبعد جورج جقمان، الأستاذ في جامعة بيرزيت، انطلاق انتفاضة شعبية جديدة.

لقد استنكر الفلسطينيون إغلاق مؤسسة الأقصى، لكن لم يصدر بعد تعقيب على ما نشرته الاستخبارات الإسرائيلية. وسوف تزداد الانفعالات السياسية إذا تحول النقاش من انسحاب الاحتلال وقيام دولة كاملة السيادة، إلى إعادة عقرب الساعة إلى الوراء 41 عاما. علماً بأن تحسن العلاقات بين حركة حماس وعمان يأتي ضمن نسق عربي يسعى إلى إحداث المصالحة، حيث يعول على الأردن كما على دول عربية؛ فما أعلن من وساطة قطرية، و عن إيفاد وفد أمني عربي إلى غزة لإنهاء الانقسام، وتأكيدات مصر على النجاح في تحقيق الوحدة الفلسطينية، كل ذلك يسرّع من إنجاز المصالحة.

> **زيارات رايس سيكون لها معنى إذا صحت تسريبات موقع «دبيكا»**

بمقتضى الخطة وفق التسريبات الإسرائيلية سيتم السماح لحماس بالعمل في الضفة الغربية ودخول مؤسسات منظمة التحرير، وإنهاء النزاع وتداعياته ما بين حركتي حماس وفتح.

على الأرض هنا، باستثناء الإفراج عن الأسرى يوم الاثنين، واتهامات السلطة وحماس المتبادلة حول التضييق على الموالين لأحد الطرفين في الوظيفة العمومية، في كل من الضفة والقطاع ، ، وباستثناء وصول السفينتين الأوروبيتين المتضامنتين مع الشعب الفلسطيني تحت الحصار.. ما زالت الأحداث السياسية تسير ببطء في رام الله وغزة، غير متأثرة بحرارة الصيف، فلا يكاد يرشح جديد يحمل بذور التغيير، ويحدث اختراقاً داخلياً في مجال المصالحة الوطنية ، أو في المفاوضات المتعثرة من جهة أخرى، إلا من حديث ما زال غامضا عن إعلان مبادئ افتراضي.

زيارات رايس سيكون لها معنى إذا صحت تسريبات موقع «دبيكا» ، وإلا ليس هناك ما تتابعه الوزيرة ، ربما باستثناء إزالة بعض النقاط العسكرية. وسيكون بالتالي لأهم المتغيرات التي طفت على السطح قراءة أخرى وبالذات عودة الاتصالات بين حماس وعمان- التي يلقي عليها الفلسطينيون أملا

فصائل اليسار الفلسطيني تحذر من "الانسياق وراء رايس"

حذرت كل من الجبهة الشعبية وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية من " الانسياق وراء محاولات وزيرة الخارجية الأميركية لتخفيض سقف الحقوق الفلسطينية ن وجاء في بيان أخير أصدرته الفصائل الثلاثة: " تأتي زيارة وزيرة الخارجية الأميركية للأراضي الفلسطينية، في ظل الحديث عن مسعى الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، للتوصل إلى وثيقة تضع سقفا جديدا للعملية التفاوضية أكثر انخفاضا من السقف الذي حدده مؤتمر انابوليس، وذلك تحت دعوى توثيق المدى الذي قطعته المفاوضات وترسيم ما حققته من تقدم مزعوم لتشكيل وديعة تتابعها الإدارة الأميركية اللاحقة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تحذر من الانسياق خلف هذه المساعي، التي تريد إدارة بوش من خلالها تسجيل نجاحات لسياستها الخارجية ،على حساب التآكل المطرد للموقف التفاوضي الفلسطيني وشطب مرجعية قرارات الشرعية الدولية. وتؤكد القوى الثلاث على أن الموقف الرسمي الذي تبنته م.ت.ف برفض الدولة ذات الحدود المؤقتة بمختلف تعبيراتها، والتمسك بالبرنامج الوطني القائم على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967وعاصمتها القدس، وحق العودة وفقاً للقرار 194، هو الموقف القادر على قطع الطريق على المحاولات الأميركية – الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس الأمر الواقع المفروض على الأرض، والتعهدات المتبادلة بموجب رسائل الضمانات بين بوش وشارون في 2004، إلى مرجعية جديدة للعملية التفاوضية بديلا عن قرارات الشرعية الدولية.

إن هذا النوع من الاتفاقات الذي تسعى الإدارة الأميركية وإسرائيل لفرضه، في الوقت الذي لا يحمل فيه تغييرا جذرياً لواقع الاحتلال، إنما يعطي مشروعية لاستمرار الاستيطان وقضم الأراضي الفلسطينية، والتحكم في حق الاستقلال الوطني ، وربطه باشتراطات ومعايير قوة الاحتلال والسياسة الأميركية المتواطئة معها، كما انه يفتح الطريق أمام المسعى الإسرائيلي لربط القضية الفلسطينية بصيغ إقليمية دأبت على رفضها الدول العربية الشقيقة، وفي مقدمتها دول الجوار في مصر والأردن وسورية ولبنان، تجاه قضيتي الدولة واللاجئين، وذلك في إطار الموقف العربي الشامل الذي عبرت عنه قرارات القمم العربية وجامعة الدول العربية ومبادرة السلام العربية.

إن استمرار المفاوضات على الشاكلة الحالية، في ظل استمرار وتصعيد التوسع الاستيطاني وبناء الجدار العنصري، وفي ظل تمسك إسرائيل بمواقفها تجاه الحدود، والقدس واللاجئين، والترتيبات الأمنية وغير ذلك، وفي ظل تواطؤ الإدارة الأميركية مع الموقف الإسرائيلي، لم يعد منسجما مع الحد الأدنى من المصالح الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يدعونا إلى تكرار مطالباتنا السابقة بوقف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية بصيغتها الراهنة، واستعادة زمام المبادرة دفاعا عن حقوق شعبنا الثابتة على أساس التمسك بقرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يتطلب إنهاء حالة الانقسام القائمة فوراً، والتوجه بوحدة شاملة لإنجاز مهام التحرر الوطني التي تواجه شعبنا، والتي لا يعوض عنها، مسعى الإدارة الأميركية لتسجيل نجاحات على حساب الشعب الفلسطيني، مقابل إخفاقات سياساتها الخارجية في المنطقة وفي مناطق مختلفة من العالم، وآخرها جورجيا، أو مع مسعى رئيس حكومة إسرائيل لمواجهة أزماته الخاصة، في تسويق بضاعة الاحتلال بأشكال جديدة.

إقليمي

"الصحوات": رفض دمجها في الجيش والشرطة

واشنطن تؤيدها والحكومة والقاعدة تلتقيان على محاربتها

داليا حداد

يؤكد عراقيون مقيمون في عمّان أن مجالس الصحوة، التي شجع أنشاءها جيش الاحتلال الأميركي العام 2006 من أبناء العشائر في المناطق الغربية والوسطى من العراق، لمحاربة عناصر تنظيم القاعدة، وضمان سلامة القوات الأميركية ودورياتها المشتركة مع القوات الحكومية في المناطق الساخنة، لعبت دوراً أساسياً في تراجع حدة العنف، واستتباب أمن البلاد واستقرارها النسبي في الآونة الأخيرة. لكن ملف مجالس الصحوة، التي يسميها الأميركيون بـ «أبناء العراق»، يُعد، واحداً من الملفات الشائكة والخطيرة في هذه المرحلة، حتى إن بعضهم يصفه بـ«قنبلة موقوتة لا يُعرف وقت انفجارها».

تذهب تقارير صحفية إلى أن الحكومة العراقية غير راضية عن هذه الصحوات لأسباب أبرزها: أن لديها ميليشيات خاضعة لسيطرتها وتنفذ مخططاتها، على العكس من الصحوات التي هي خارج سيطرتها، وهو ما يزعجها ويثير قلقها بعد أن استنفدت مهمتها الأساسية في مطاردة وتصفية عناصر تنظيم القاعدة وشل عمليات فصائل أخرى. وكذلك خشية حكومة نوري المالكي من أن تصبح الصحوات قوةً أمنيةً ضاربةً في الشارع العراقي إلى جانب قوات الجيش والشرطة، ويزداد نفوذها وتتجاوز الحدود المرسومة لها، و تتحول إلى تنظيمات سياسية منافسة.

غير أن هذا الموقف، بحسب مسؤولين أميركيين وعراقيين، يسبب شرخاً بين الحكومة العراقية والجيش الأميركي، الذي يؤكد أن أي تقليص لعدد عناصر الصحوة قد يؤدي إلى تجدد العنف وتهديد المكاسب الأمنية التي تم تحقيقها حتى الآن. ويقول قادة أميركيون إنه على الرغم من كون دفع رواتب لعناصر الصحوة أمراً غير دستوري، فإنه أنقذ حياة مئات الجنود الأميركيين.

صحيفة «نيويورك تايمز» كشفت السبت الماضي 23 آب/أغسطس الجاري، أن حكومة نوري المالكي بدأت تلاحق قادة وعناصر قوات مجالس الصحوة التي انضمت إلى قائمة الراوتب الأميركية، والتي كانت عماداً أساسياً في تراجع حدة العنف في العراق في الآونة الأخيرة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين وعراقيين في محافظة ديالى، التي تنفذ فيها القوات الحكومية عملية «بشائر الخير» منذ عدة أسابيع، قولهم إن أوامر صدرت باعتقال مئات العناصر من قوات الصحوة، في إطار عملية أمنية كبيرة ينفذها الجيش العراقي. واعتُقل خمسة على الأقل من هؤلاء العناصر في الأسابيع القليلة الماضية في ديالى، وتتواصل ملاحقة 650 عنصراً منهم غرب بغداد خشية تزايد نفوذ هذا التنظيم المسلح. وأبلغ قادة أميركيون ومسؤولون عراقيون صحيفة «نيويورك تايمز» أن الحكومة بدأت تلاحق قادة وعناصر قوات مجالس الصحوة، التي تضم متمردين سابقين انضموا إلى قائمة الراوتب الأميركية. ولفتت الصحيفة إلى وجود العديد من الأصوات في حكومة المالكي التي تنادي بتفكيك هذه القوة. وأوضحت أن الموقف العدائي للحكومة تجاه قوات الصحوة،يعود بشكل أساسي إلى مراهنتها على أن جيشها يوفر الأمن في المعاقل السابقة لها من دون دعم للصحوة. وأوضح المسؤولون أن الحكومة لم تكن راضيةً عن مواصلة الخطة الأميركية لتمويل وتنظيم المتمردين السنّة،وتحويلهم إلى ما يسمى «الحرس المليشياوي».

ذكر تقريربثته «وكالة فاتحون للأنباء» وهي وكالة عراقية مستقلة مسجلة في بريطانيا، هذا الأسبوع أن قوات منتخبة في فيلق بدر، الميليشيا التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، باشرت تحت ستار عملية «بشائر الخير» الحكومية تنفيذ خطة تصفية مجالس الصحوات في بغداد وديالى كمرحلة أولية. تتحرك عناصر بدر، المدربة في إيران، من خلال وحدة خاصة في وزارة الداخلية ببغداد. وقال مصدر مطلع للوكالة، حسبما ورد في التقرير، إن صحوة العامرية (إحدى ضواحي بغداد) انتهت بعد أن صدر أمر بإلقاء القبض على رئيسها "أبو العبد" الهارب إلى خارج العراق حالياً، فيما جرت تصفية نخبة من كوادر صحوة الأعظمية قبل أيام قليلة، على رأسها نائب رئيس مجلسها، ونجا بأعجوبة العقيد رياض السامرائي، رئيس الصحوة المطلوب الأول من قوات بدر والداخلية. وحسب المصدر، فإن غانم القريشي، قائد شرطة محافظة ديالى المقال، والعضو في تشكيلات المجلس الإسلامي الأعلى، قدم معلومات تفصيلية عن مجالس الصحوة في المحافظة لميليشيا بدر لتنفيذ اعتقالات في صفوفها، وتغييب كوادرها الذين سبق أن كانوا أعضاء في فصائل مقاتلة.

بدأت عناصر الصحوة تتشكل في محافظة الأنبار في العام 2006 عندما وصل العنف في العراق إلى ذروته، وأخذ رؤساء العشائر السنية يشعرون بالضغط من جميع الجهات. وشرعت هذه العناصر تنتشر في أنحاء البلاد،كأدوات لحفظ الأمن السني الذاتي، وشرع الجيش الأميركي بتمويلها ومساندتها، إذ يتقاضى العنصر منهم 300 دولار أميركي شهرياً لحراسة الحواجز والمباني، أما أولئك الذين كانوا في صفوف المتمردين سابقاً فيحصلون على المال لقاء تعهدهم بعدم تفجير المواكب الأميركية وإطلاق النار على جنود أميركيين.

> **تواجه الصحوات عداءً من أطراف سنية وشيعية، منها تنظيم القاعدة، وفصائل من المقاومة**

روى الشيخ مشحن الهلال، أحد شيوخ عشائر الدليم، لقناة الجزيرة بدايات مجالس الصحوة وأسباب انبثاقها قائلاً: «في ربيع العام 2006 كشفت القوات الأميركية أن في حوزتها مخططاً لتنظيم القاعدة يحتوي على أسماء المرشحين للقتل من شيوخ عشائر الدليم،الذين أبدوا انزعاجا من سلوك القاعدة، وقامت بعرض هذا المخطط أمامهم لأهداف مختلفة. في آب/أغسطس من العام نفسه قامت القاعدة بقتل والد الشيخ عبد الستار أبو ريشه، وأخفت جثته في صحراء الرمادي لمدة ثلاثة أيام حتى لا تتمكن عائلته من دفنه، كما قتلت ثلاثة من أشقائه. كانت هذه هي الشرارة الأولى لبدء الحرب بين عشائر الأنبار وتنظيم القاعدة في العراق». واستطرد الشيخ هلال قائلاً: «إن الشيخ عبد الستار أبو ريشة، رئيس عشيرة الريشاوي، الذي قُتل في تفجير انتحاري تبنته القاعدة في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر العام الماضي، قام بعد أسبوعين من مقتل والده بالاتصال بالكولونيل شين ماكفارلا، قائد القوات الأميركية في الرمادي، وأخبره برغبة شيوخ عشائر الرمادي بالتحالف مع القوات الأميركية.

العميد في الشرطة العراقية حسن ساجت، يؤكد في تصريحات نشرتها وسائل إعلام عراقية أن مجالس الصحوة بدأت في مدينة الرمادي بتحالف 12 عشيرة من الدليم، أما الآن، فإنها تضم 41 عشيرة يقودها الشيخ أحمد أبو ريشة شقيق الشيخ عبد الستار».

وقال العميد ساجت: «هذه المجالس توسعت نحو كل المناطق في محافظة بغداد، بما في ذلك المناطق الشيعية حيث انخرط فيها العشرات من الأشخاص». وبيّنت مصادر محلية أخرى أن هذه المجالس سرعان ما تنامت لتصبح ظاهرةً تشمل غالبية مناطق السّنة، وارتفع عددها إلى أكثر من 130 مجلساً، تقيم أفضل العلاقات مع الأميركيين، وتنسق معهم تحركاتها وعملياتها، وهو ما نتج عنه انحسار كبير لتأثير القاعدة والعنف، وأثار مخاوف وهواجس قوى الإسلام السياسي الشيعي.

تواجه مجالس الصحوة عداءً من أطراف عديدة سنية وشيعية، على رأسها تنظيم القاعدة، وفصائل من المقاومة العراقية، وبعض الأحزاب والميليشيات الشيعية، والأجهزة الاستخبارية الإيرانية. وقد أصدر رئيس جهاز الاستخبارات العراقي، محمد عبد اللّه الشهواني، قبل أشهر بياناً جاء فيه أن «ثمة معلومات لدى الجهاز تؤكد أن الأجهزة الاستخبارية الإيرانية دفعت بعناصرها لإجهاض تجربة مجالس الصحوة في عموم العراق».

وأعلن مقاتلون في الصحوات عن اعتقالهم لإيرانيين في حوزتهم لوائح تتضمن أسماء أشخاص يراد تصفيتهم، وتعليمات بمهاجمة أعضاء ومقاتلين من الصحوات. وقال الناطق باسم هيئة علماء المسلمين في العراق محمد بشار الفيضي،: «الهدف الأساسي من ظهور الصحوات في المناطق السنية، هو القضاء على المقاومة ضد الاحتلال الأميركي وليس القضاء على القاعدة. وتمدد تنظيم «فتيان الجنة»، المرتبط بتنظيم القاعدة، إلى مناطق بغداد، وبدأ بشن عمليات انتحارية تستهدف عناصر الصحوات. ويؤكد مطلعون أن هذه العناصر أصبحت مستهدفةً أيضاً من مجموعات شيعية منشقة عن جيش المهدي وفيلق بدر.

تطالب قوى سياسية، خاصةً الحزب الإسلامي، بدمج عناصر الصحوة في الشرطة والجيش العراقيين، فيما تعارض قوى سياسية أخرى خاصة من المجلس الإسلامي الأعلى، هذا الدمج. وسبق لنائب الرئيس العراقي ممثل الحزب الإسلامي، طارق الهاشمي، أن حذر الحكومة بأنها تخاطر بالرجوع عن المكاسب الأمنية التي تحققت، إذا لم تدمج عناصر الصحوة في الأجهزة الأمنية، الأمر الذي كرره بعض شيوخ العشائر، ومنهم الشيخ علي الحاتم، زعيم عشائر الدليم في محافظة الأنبار، الذين انتقدوا إعلان الحكومة، العام الماضي، ضم 20 في المئة فقط من تشكيلات الصحوات في الأجهزة الأمنية، مطالبين باستيعاب كل عناصر تلك التشكيلات.

يبدو أن الكلمة الفصل حول هذه المسألة هي للإدارة الأميركية، التي تشعر بالامتنان للدور الذي تؤديه مجالس الصحوة في إضعاف قوة تنظيم القاعدة، فقامت مؤخراً بالضغط على حكومة المالكي لقبول دمج أغلب عناصر هذه المجالس في المؤسسات الأمنية والعسكرية. وقد صرّح مايكل بلتييه، المتحدث باسم الخارجية الأميركية، لقناة الشرقية الأحد الماضي 24 آب/أغسطس الجاري أن الصحوات تمثّل الرفض الشعبي العراقي للعنف والإرهاب والقاعدة، وأنها لعبت دوراً مهماً جداً في توفير الأمن والاستقرار في العراق.

وحسم ثامر التميمي، المستشار العام للصحوات، ورئيس مجلس صحوة أبو غريب، في لقاء أجرته معه القناة نفسها، ما أثير من ضجيج إعلامي حول النسبة المئوية لتشكيلات الصحوة التي تنوي الحكومة استيعابها في الجيش والشرطة، بقوله: «إن الحكومة وافقت على دمج جميع أبناء الصحوات في المؤسسات الأمنية والعسكرية، ممن تنطبق عليهم الشروط الصحية والمؤهلات العلمية، على مرحلتين: 50 بالمئة منهم خلال العام الجاري، والباقي في العام المقبل». وجاء تصريح التميمي رداً على قول جلال الصغير، القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى: «إن أيام الصحوات وقادتها باتت معدودة».

دولي

دمشق تحاول اللعب مع الكبار

روسيا الأردن.. تعاون عسكري وتفاهم سياسي

معن البياري

لم يكن مُستبعدا أن تنفي سورية في 22 آب الجاري، أنّها تدرس استضافة نصب نظام صاروخي روسي حديث في أراضيها، بعد يوم من محادثات الرئيس بشار الأسد مع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في منتجع سوتشي على البحر الأسود، وأن لا تنفي ذلك بعد نسبة صحيفة روسية للأسد قوله إن بلاده مستعدّة لتلك الاستضافة، عقب توقيع الولايات المتحدة وبولندا اتفاقية نشر صواريخ أميركية في الأراضي البولندية. وهو تصريح سبق نشرُه لقاءَ الرئيسين بثلاثة أيام، ولم تبرزه وسائل الإعلام الرسمية السورية. وبدا أن تجاهل موسكو التعامل بجديّة مع العرض السوري، هو ما جعل دمشق تتوقف عن المضي فيه، وأن تركّز بدلاً من ذلك على المساندة الصريحة لروسيا في الحرب التي دارت على أراضي جورجيا، وهو ما بادر إليه الأسد في حماسة ظاهرة، بل وتحدث عن دور إسرائيل في التحريض على روسيا والمشاركة في الحرب ضدّها والعمل على محاصرتها. وانفردت دمشق بهذا الموقف عن الدول العربية التي آثرت عدم التورط في استقطابات معلنة بشأن الأزمة الجارية في القوقاز، وصرّح الأسد بذلك في أثناء زيارته لروسيا الأسبوع الماضي، والتي كانت مقررة قبل وقت من اشتعال الأزمة العسكرية بين جورجيا، وروسيا بشأن أوسيتيا الجنوبية.

تم إطلاق تسمية «هاشم» على النسخة الأردنية من النظام الصاروخي المعدل

لم يبدُ في مقابل الموقف المذكور، أن موسكو كانت في وارد ملاقاته بما يخرج عن حساباتها وموازينها الخاصة، وبما قد يؤثر على مصالحها المتشابكة مع رهانات دوليّة ومعقدة، لذلك كان من المهم توضيح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، أن بلاده ستزود سورية بأسلحة تحمل طابعا دفاعيا بحتا، ولا تخلّ بموازين القوى في المنطقة، وهذا ما أبلغه ميدفيديف للأسد، وأكد له في الوقت نفسه أن موسكو مستعدّة للنظر في طلب دمشق شراء نماذج جديدة من الأسلحة الروسية. وذلك كله يختلف عن وضع منظومة صواريخ روسية متطورة على الأراضي السورية. وفي ما بدا تطويقا لما كان متوقعا من أصداء إسرائيلية وأميركية على هذا الأمر، قال لافروف إن روسيا تأمل باتصالات مباشرة بين سورية وإسرائيل قريباً، ومستعدّة دائما لدعم تحرك في هذا الاتجاه. ولأنّ تل أبيب وواشنطن تنشطان في ما يعد مسلكاً دعائياً وتهويلياً ضد سورية، يمكن تفسير ما أقدمتا عليه بعد هذه الإشارات الروسية، والتي لا تعني الذهاب بعيداً في كسر توازنات قائمة، والمضي إلى خيارات تأخذ الشرق الأوسط إلى ضفاف حروب باردة وأخرى ساخنة. بدليل أن موسكو بدت قادرة على ضبط غضبها من دعم تل أبيب العسكري لجورجيا، الذي تمثل لسنوات في تسليح وتدريب ظاهرين للقوات الجورجية، بتعاون وتنسيق مع واشنطن التي لا تُخفي إسنادها الكامل والقوي لنظام الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، وهو ما لم يعنِ اشتباكاً عسكرياً مع موسكو في الأزمة الحربية الأخيرة.

إنها تصريحات المتحدثين في الإدارة الأميركية، ومسؤولين إسرائيليين وتعليقات صحف في الدولة العبرية وأخرى في الولايات المتحدة، وحدها ما ضاعف الأضواء على صفقات تسليح ستقوم بها موسكو مع دمشق، وعبّرت بعضها عن «قلق» من ذلك ومخاوف من تأثيره على ما يسمّى، عن غير حقّ طبعاً، الاستقرار الإقليمي. والناظر في الحديث الروسي والسوري عن بيع وشراء أسلحة وصواريخ يجده متساوقاً مع نشاط موسكو في تظهير دورها في الشرق الأوسط، ومحاولاتها لعب أدوار بارزة في أزمات المنطقة والتوترات فيها.

تقابل دول عربية هذه المحاولات النشطة باهتمام وتشجيع معلن، كما تبدّى أخيراً في زيارة الملك عبد اللّه الثاني إلى روسيا، حيث أجرى مباحثات مع ميدفيديف ورئيس الوزراء، فلاديمير بوتين، في منتجع سوتشي، وزار في الأثناء معرضاً للأسلحة وقاعدة عسكرية قرب موسكو، وشاهد رماية تجريبية بالذخيرة الحية للنموذج التدريبي من النسخة المحدثة لنظام «آر بي جي 32» الصاروخي المحمول على الكتف.

ومعلوم أن الأردن وروسيا كانا اتفقا على الشروع في تجميع النسخة المعدلّة من هذا النظام المضاد للدبابات والمدرعات في مصنع يجري إنشاؤه على الأراضي الأردنية، وتم إطلاق تسمية «هاشم» على النسخة الأردنية من النظام الصاروخي المعدل. وعلى ما نقلت «الحياة» اللندنية عن مصادر أردنية، وصفتها بأنها رفيعة ولم تسمها، فإن قاذفة الصواريخ المحمولة «هاشم» ستلبّي حاجات الجيش الأردني، ويحق للأردن ـ بحسب الاتفاق مع موسكو ـ تسويقها في الشرق الأوسط. وهو تطور على درجة من الأهمية في التعاون العسكري بين البلدين، وحيث قام الملك بزيارته التاسعة الى موسكو.

وتداولت وسائل إعلام روسية في غضون زيارة الملك، أن عمّان تريد اقتناء طائرات روسية مقاتلة، بعد أن كانت قد تعاقدت مع موسكو على شراء طائرتي نقل عسكري من طراز حديث بقيمة مائة مليون دولار وست مروحيات بقيمة 25 مليون دولار. وقد رجّح خبراء روس أن التعاون العسكري كان من أهم بنود محادثات سوتشي بين الملك والقادة الروس، فضلاً عن التباحث بشأن الأوضاع في القوقاز، كما أكد الملك في الأثناء على دور لروسيا في المرحلة المقبلة للمساعدة في تحقيق دفع في عملية السلام، إضافة للتاكيد على حلول سياسية وسلمية لأزمة القوقاز.

تلتقي هذه المشاغل مع موضوعات البحث بين ميدفيديف وبوتين مع الأسد في زيارته التي كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت استبقها بمكالمة مطولّة مع الرئيس الروسي، وتم الاتفاق في أثنائها على زيارة يقوم بها أولمرت إلى موسكو بعد أيام. وكتبت الصحافة الإسرائيلية أن المكالمة والزيارة تدفعان إلى كبح اندفاع روسيا في علاقاتها مع سورية، أو تزويدها بأسلحة «تخلّ بالتوازن الاستراتيجي» في المنطقة.

الإشارات الروسية، لا تعني الذهاب بعيداً في كسر توازنات قائمة

لا حاجة لمحاولة اكتشاف زيف المبالغات التحريضية والدعائية الإسرائيلية ومعها الأميركية، بشأن تعاون روسيا مع سورية، والذي لا يندرج في غير مسعى موسكو إلى تحقيق مزيد من النجاحات الاستراتيجية والإقليمية والدولية في غير منطقة في العالم وفي غير شأن وقضية، وإلى إبلاغ الولايات المتحدة ميدانيّاً وسياسيّاً وفي غير أسلوب ووسيلة أن انفرادها في غير ملف ومسألة لم يعد مقبولاً ولا نافعاً، وأنها فضلاً عن ذلك غير قادرة على التأثير على ما تنجزه موسكو من نجاحات في سياساتها في الشرق الأوسط. بدليل أن روسيا تمضي في تعاون عسكري وتسليحي مع الأردن، الدولة الصديقة للولايات المتحدة والمحسوبة في معسكر الاعتدال العربي، وتمضي في الوقت نفسه في المسار ذاته مع سورية التي تبدو دولة ممانعة، وتحثها موسكو على تفاوض مباشر مع إسرائيل، فيما تحرّضها دمشق على إسرائيل لدور الأخيرة المكشوف في جورجيا، وفي هذا شيء من اللعب مع الكبار، قد لا يكون محسوباً جيداً، كما التلميح، المنفي والمتدارك، بإتاحة أراض سورية لنصب صواريخ روسية حديثة رداً على صواريخ أميركية مزمع وضعها في بولندا المقر السابق لحلف وارسو.

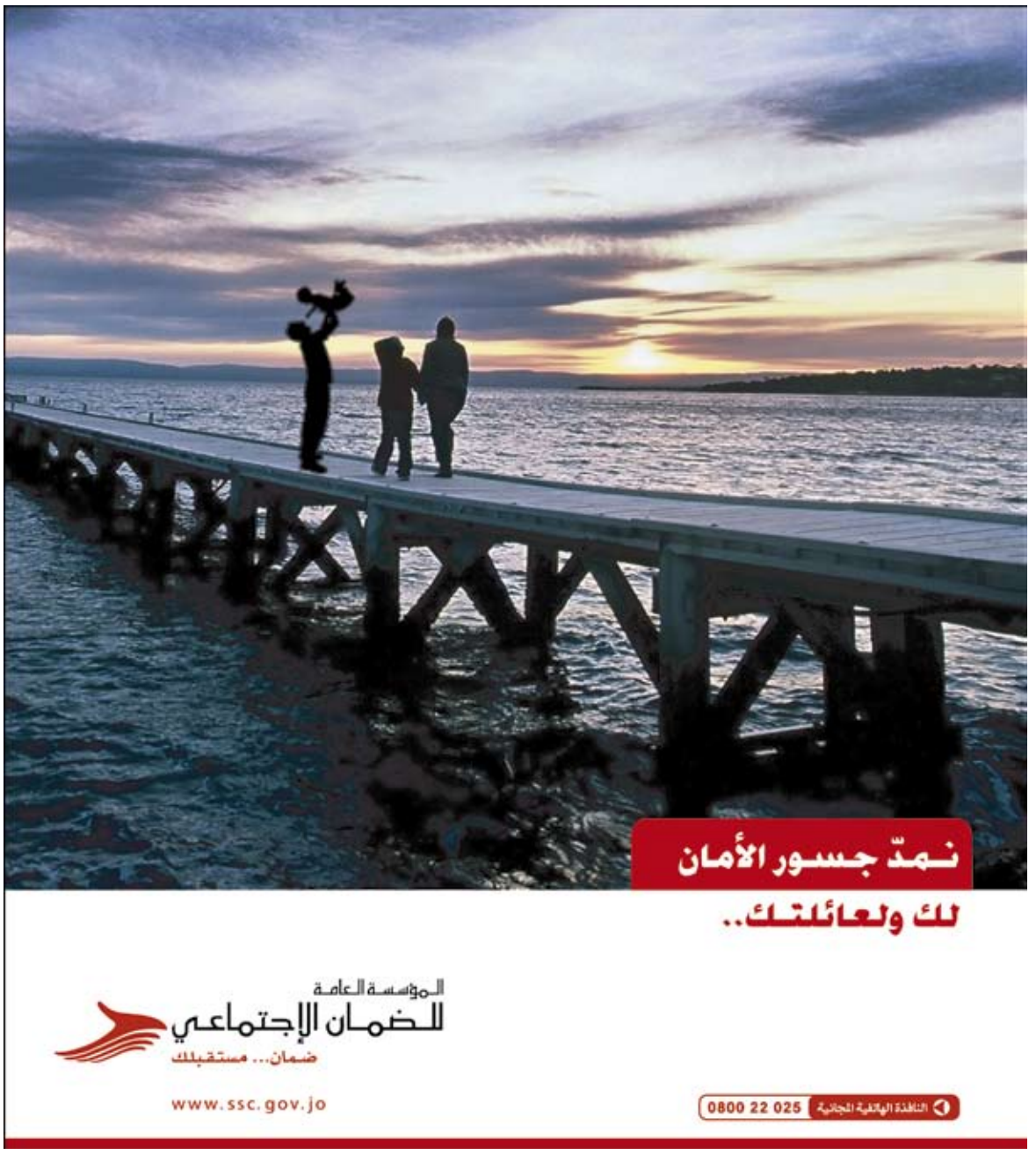

اقتصادي

وحدة الضمان الاستثمارية: نظرة مغايرة

أحمد النمري

هتاك ما يحمل على معارضة إنشاء ما أطلق عليه اسم «وحدة الضمان الاستثمارية»، وكانت ما تزال مجرد فكرة أولية يتم تداولها في حلقات ضيقة، والاعتراض عليها يزداد أكثر وأكثر بعد ولادتها بنظام صادر عن مجلس الوزراء، وعند البدء في التطبيق الذي كان أسوأ مما تضمنه النظام وتعليماته التنفيذية.

رفض فكرة الوحدة، يقوم على أنه لم تكن هناك ضرورة موضوعية لها لتعزيز النشاط الاستثماري للمؤسسة، إذ كانت هناك دائرة خاصة فيها منوط بها إدارة محفظة الضمان الاستثمارية، وبإشراف مجلس الإدارة، وبمرجعية مدرجة في بنود قانون الضمان رقم 19 لسنة 2001، وقبله القانون المؤقت رقم 30 لعام 1978، وبتعليمات تنفيذية مفصلة، وبمراقبة داخلية وأخرى خارجية حكومية وخاصة، وكان القرار الاستثماري وقتها متقدماً ومتوازناً وشفافاً بشكل عام.

واعتبرنا، مع آخرين من الباحثين وفعّاليات نقابية ونيابية وقوى سياسية، أن مجرد إقرار إنشاء الوحدة الاستثمارية خطوة كبيرة إلى الوراء، تتعارض مع مبدأ «وحدة الإدارة وسلاسة تركيبتها»، والتي هي مرتكز للإدارة العلمية في الشركات الخاصة كما في المؤسسات العامة، وتلمس في هذا التوجه رغبة دوائر حكومية، وأخرى في القطاع الخاص المحلي والوافد، في زيادة تأثيرها وثقلها في توجيه وتحديد القرار الاستثماري، وفي نوعية مكونات محفظة الضمان الاستثمارية.

مبررات الجهات الدافعة في اتجاه تشكيل الوحدة، بأن الهدف من ذلك رفد متخذي القرار الاستثماري بكفاءات مالية متخصصة، وبمزايا وشروط تفضيلية لتكون قادرة على «إدارة تجارية» للجانب الاستثماري.. هذه المبررات غير جدية.

وقد تأكد انشطار «وحدة الإدارة والمس باستقلاليتها»، وبروز التأثير الحكومي والمصلحي المتزايد عند وبعد صدور النظام الخاص بالوحدة من مجلس الوزراء الذي حدد تشكيلة هيئة إدارتها بوزير العمل رئيساً وعضوية المدير العام، وعضو من العمال، وآخر من أصحاب العمل، إلى جانب قيام مجلس الوزراء بتعيين (5) أعضاء آخرين، وتعيين الرئيس التنفيذي لها من خارج هيكلة إدارة المؤسسة.

ونجم عن هذا التغير دور استقلالي متزايد للوحدة ولهيئتها وللرئيس داخل المؤسسة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، التي لوحظ في موازاتها اتساع تأثيرات وتوجيهات حكومية وأخرى من بعض فعاليات القطاع الخاص المحلي والوافد، بغض النظر عن كونها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة. ولم يكن العديد من قراراتها الاستثمارية هو الأنسب للمؤسسة ولمستقبل مئات آلاف المشتركين والمتقاعدين، وبالتبعية لم تكن بالأفضل، بالنسبة لتطوير وتنمية الاقتصاد والمساهمة الناجحة في معالجة مشاكله وأزماته.

واتضحت الاستقلالية المتزايدة للوحدة، مقابل مجلس الإدارة، من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحت لها، وقيامها بعقد لقاءات ومؤتمرات صحفية، وبإعداد قوائم مالية خاصة بها، وشكت أكثر من جهة داخل المؤسسة من حجب المعلومة الاستثمارية عنها، وأصبحت شفافية المعلومة الاستثمارية في أضيق الحدود.

وتبعاً لما تقدم كان من الطبيعي توقع انتكاس الوحدة ونظامها وتطبيقاتها وانعكاس ذلك على تبلور ثغرات متزايدة في اختيار العديد من العاملين فيها، وبأكثر من الحاجة إليهم، وبشروط ومزايا مفرطة يصعب تبريرها، بما في ذلك اختيار الرئيس التنفيذي للوحدة لإمكانية تضارب المصالح، لكونه مساهماً في أكثر من شركة مساهمة، وعضواً في مجالس إدارة بعضها، ومساهماً رئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعي، ومديراً سابقاً في البنك العربي ولجمعية البنوك، وليس مفاجئاً، من ثم، بروز أو حدوث تجاوزات متعددة كشف عنها تقرير لجنة المراقبة من حيث إقرار «مكافأة شهرية» له إضافة إلى راتبه الشهري المقرر بمبلغ 3 آلاف دينار، وبما يقارب ضعفه، وصرف أكثر من 75 ألف دينار مكافأة أخرى في نهاية 2007، إلى جانب ما شاب اختيار بعض ممثلي الضمان في إدارة الشركات التي يساهم بها، من أخطاء جسيمة.

في ضوء ما سبق، ليس مستغرباً بدء تصاعد تحركات ومطالبات عديدة تنادي بضرورة تصويب الاختلالات والسلبيات في القرارات الاستثمارية للضمان، والإلحاح على تغيير إدارتها، وإصدار نظام جديد يلغي نظام الوحدة الاستثمارية، حفاظاً على أهداف الضمان الأساسية وسلامة استثماراته، وديمومة خدماته التأمينية، وتعزيز مساهمته في تطوير وتنمية وتوازن الاقتصاد الوطني.

ملاحق الموازنات كشف آخر لعيوب السياسة المالية

جمانة غنيمات

يطرح التوجه الحكومي لإعداد ملحق ثان للموازنة تساؤلا مهما حول قدرة الحكومة على الحفاظ على معدلات العجز في الموازنة العامة.

حاليا، تعكف وزارة المالية على إعداد ملحق ثان للموازنة العامة تراوح قيمته ما بين 75 و80 مليون دينار.

يهدف الملحق الجديد إلى تغطية تكلفة المبادرة الملكية التي أطلقت الأسبوع الماضي، ويتم بموجبها منح 100 دينار للعاملين والمتقاعدين الحكوميين وتكاليف أخرى.

75 - 80 مليون دينار تكلفة الملحق الثاني لموازنة 2008

مدير عام الموازنة العامة، إسماعيل زغلول، قال إن الدائرة "تسير في خطوات إعداد الملحق تمهيدا لإقراره عبر مروره بمراحله الدستورية".

إصدار الملحق يهدف، أيضا، إلى تغطية تكاليف بعض المبادرات والمشاريع التي كلفت مبالغ إضافية لم تدرج لها مخصصات في موازنة 2008 أو في ملحقها الأول.

وكان الملك عبد اللّه الثاني أوعز للحكومة بتخصيص مبلغ مائة دينار لكل فرد من العاملين والمتقاعدين في القطاع العام والمؤسسات الحكومية والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، وذلك بمناسبة قرب شهر رمضان المرتقب حلوله بداية أيلول (سبتمبر) المقبل.

وتركز المكرمة الملكية على التخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين، وتأمين جزء من الاحتياجات المعيشية الأساسية في شهر رمضان.

الجزء الأكبر من الملحق سيخصص لتمويل المبادرة التي تقدر كلفتها بنحو 77 مليون دينار، إذ يصل إجمالي عدد المستفيدين من هذه المكرمة 773 ألفا، وتشمل العاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية، والعاملين في الوزارات والدوائر الحكومية، بمن فيهم عمال المياومة، والمؤسسات العامة المستقلة، والجامعات الرسمية، والبلديات، والمتقاعدون المشمولون بمظلة التقاعد الحكومي والضمان الاجتماعي، والأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.

وكانت الحكومة أصدرت ملحقا أول لموازنتها بلغت قيمته 500 مليون دينار، قدر عجزه بنحو 102 مليون دينار، أضيف إلى عجز الموازنة العامة البالغ 724 مليون دينار التي بلغت قيمتها 5,2 بليون دينار.

توزعت نفقات الملحق الأول على 90 مليون دينار لشبكة الأمان الاجتماعي، 160 مليون دينار لدعم المحروقات، و210 ملايين دينار لدعم المواد التموينية، فيما خصص ما قيمته 34 مليون دينار للنفقات الرأسمالية.

إصدار الملاحق ليس أمراً جديداً، فمنذ سنوات سعت الحكومات المتعاقبة إلى وضع ملاحق موازنات لتغطية نفقاتها.

في العام الماضي وعدت الحكومة بإصدار ملاحق جديدة، ولكن يبدو أن القصور في تقدير الإنفاق والإيرادات لدى معدي الموازنة، يضطرها إلى إعداد مثل هذه الملاحق التي تعبر عن ضعف في السياسة المالية المطبقة.

بغض النظر عن الغايات من إصدار الملحق الأخير، فإن الأمر يعيد إلى الأذهان امتناع النواب عن إصدار ملحق موازنة إضافي العام الماضي تعبيرا عن موقف المجلس تجاه مبدأ إصدار ملاحق للموازنة، واشتراطهم أن تكون زيادة الرواتب جزءاً من إعادة هيكلة الجهاز المدني وترشيقه وأن يتم تمويل ذلك من خلال وفورات ضبط النفقات وزيادة الإيرادات.

ملاحق الموازنات تعكس ضعف تقدير الإنفاق وقصور الخطط المستقبلية

منذ أعوام اعتادت الحكومات المتعاقبة على إعداد ملاحق للموازنة العامة بهدف تغطية نفقات لم يتسن تضمينها في قوانين الموازنة العامة، وفي عام 2006 واجهت الحكومة تحديات أعاقت مناقشة موازنة 2006 التي تقدم بها مجلس النواب نتيجة فتوى صادرة عن المجلس العالي لتفسير الدستور بعدم دستورية مشروع قانون ملحق موازنة عام 2004، الذي بررت الحكومة تقديمه، آنذاك، بفروقات أسعار النفط وإضافة بند دعم المحروقات في إطار النفقات الجارية.

وتضمن ملحق الموازنة لعام 2006 نفقات إضافية بمقدار 590 مليون دينار، وإيرادات كلية بنحو 345 مليون دينار، ما زاد العجز الكلي المتوقع، بعد المساعدات، إلى 694 مليون دينار، أو ما نسبته 9ر6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن شروط الموازنة، ووفقا للدستور، فإنه لا يمكن زيادة نفقات الموازنة إلا بقانون، ولا توجد طريقة لتمرير مزيد من النفقات إلا بملحق موازنة، أو رفض الموازنة بشكل كامل، وتعديلها بحيث تشتمل على الزيادة المطلوبة، فضلا عن مطالب من أعضاء مجلس النواب.

التحديات والمصاعب التي ما زالت تواجه الاقتصاد الوطني متعددة، وأهمها عجز الموازنة العامة، والذي يتوقع أن يبلغ للعام الجاري، بعد المساعدات، ما نسبته 4,4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 450 مليون دينار، أو ما نسبته 4ر5 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2006. إضافة قيمة ملحق الموازنة إلى العجز المتوقع، يرفع قيمة العجز بعد المساعدات، إلا إذا اكتشفت الحكومة مصادر إيراد لم توضع ضمن حسابات قانون الموازنة العامة تمكن من تغطية كلفة الملحق.

مشكلة الاستمرار في وضع ملاحق الموازنة تتجاوز العجز، لتطال السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومات المتوالية والتي تفرط عادة في تقدير النفقات والإيرادات، وهو ما يخلق مشكلة مالية مستمرة في الموازنة العامة.

الملحق الأول لقانون الموازنة العامة 2008

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الايرادات		النفقات
143000	الايرادات المحلية	466000	النفقات الجارية
114000	الايرادات الضريبية	466000	النفقات الأخرى منها:
29000	الايرادات غير الضريبية	90000	شبكة الأمان الاجتماعي
255000	المنح الخارجية	160000	دعم المحروقات
		210000	دعم المواد التموينية
		34000	النفقات الرأسمالية
		30000	مشاريع مستمرة
		4000	مشاريع قيد التنفيذ
398000	مجموع الايرادات العامة	500000	مجموع النفقات العامة
102000	عجز الملحق		

موازنة التمويل

المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
102000	قروض داخلية	102000	عجز الملحق المتوقع
102000	المجموع	102000	المجموع

اقتصادي

"تحريم البورصة العالمية": فتوى سياسية في لباس ديني

السّجل - خاص

تباينت الآراء حول زيادة إقبال المواطنين على التعامل بالبورصة والسلع العالمية عبر الإنترنت، بعد صدور قانون ينظم عملها، أو تراجع التعامل بها نتيجة الفتوى التي أصدرها مجلس الإفتاء بتحريم التعامل من خلالها.

ففي الوقت الذي أقر البعض بصحة هذه الفتوى، رأى آخرون أن الحكم يتفاوت من حالة إلى أخرى، فيما ذهب بعض آخر إلى القول إن الفتوى سياسية والهدف منها تقليل الإقبال على هذا النشاط.

وتركز الفتوى على "المال الذي يقوم المكتب بإقراضه إلى العميل، مشروطا بحصر عملياته بالمتاجرة بالعملات والمعادن والنفط مع المكتب دون غيره، فيكون قرضا مشروطا، ومن قبيل اشتراط عقد في عقد الإقراض من المكتب للعميل".

وأيد المحامي المختص بالشؤون المالية والضريبية، عبد الرحيم الحياري، الفتوى خاصة قائلا إن المكاتب تضمن نسبة ربح تراوح بين 20-10 بالمئة ، وهو ما يشبه الربا، حيث إن أي ربح مضمون في الشريعة يعتبر ربا، بخاصة وأن القانون الأخير والكفالات التي فرضتها الحكومة غير كافية لعدم وجود هيئة رقابية تشرف عليها.

وكانت صدرت إرادة ملكية بالموافقة على القانون المؤقت رقم (49) لسنة 2008، المسمى "قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية" في الثامن عشر من شهر آب/أغسطس الجاري.

يشترط القانون تسجيل شركة برأسمال 5 ملايين دينار، ورسوم تسجيل قيمتها 1.5 مليون دينار إلى جانب دفع رسوم سنوية مقدارها نصف مليون دينار.

وبيّن الخبير المالي، وجدي مخامرة، أن الفتاوى تباينت بين تحليل وتحريم التعامل بالبورصات، ولكن مع الفتوى الجديدة سوف يعيد الكثيرون حساباتهم بالتعامل بالبورصة، إذ إنهم وضعوا أموالهم بناء على تحليل التعامل فيها.

وأشار مخامرة إلى أن صدور قانون تنظيم عمل البورصات والفتوى من مرجعية مثل مجلس الإفتاء ستجعل كثيرين يسحبون أموالهم ليضعوها في استثمارات تتوافق مع الشريعة، خاصة في المناطق الشعبية أو المحافظات، ولا سيما الذين باعوا بيوتهم ومصاغهم الذهبي للتعامل في هذه البورصات.

واختلف صاحب شركة البورصة، أحمد طاهر، مع مخامرة حيث توقع زيادة نسبة المستثمرين في القطاع بعد صدور الإرادة الملكية بتنظيم عمل البورصات والظروف الاقتصادية الصعبة للمواطنين، التي تدفعهم للبحث عن مصادر دخل بديلة.

وأشار الطاهر إلى تضارب بالفتاوى حول هذه الشركات، فيما لن تتجاوز نسبة المتأثرين بالفتوى من المتعاملين بالبورصات 3 بالمئة من ما نسبته 35-30 بالمئة من المستثمرين.

وبحسب الفتوى، التي صدرت منتصف الشهر الجاري، فإن "ربح المكتب المضمون يشبه القمار، والتعامل يتم دون تقابض في المجلس، كما أن فيه محذورا شرعيا آخر، وهو قيام المكتب بالبيع ثم الشراء فيما لا يملكه الإنسان، وقد نهى النبي (صلى اللّه عليه وسلم) عن ذلك".

وأكد أستاذ الشريعة في الجامعة الأردنية، هايل عبد الحفيظ، صعوبة الجزم بتحريم أو تحليل التعامل بالبورصات العالمية، لان ذلك يتعلق بطريقة عمل ونظام كل شركة.

ورأى عبد الحفيظ أن معظم حالات التعامل بالبورصات العالمية غير مشروعة، في حين "يقال إن هناك شركات تلتزم بالقواعد الشرعية".

وبين عبد الحفيظ أن التعامل بالعملات الأجنبية يقع فيه الحرام، لأن المضاربة فيه تكون بهدف تحقيق الأرباح على حساب قيمة العملة.

وأشار الحياري إلى أن مكاتب البورصات العالمية العاملة في عمان ليست لها ضوابط قانونية ولا إدارة تشرف عليها، والمستثمرون فيها عرضة للنصب والاستغلال باستثناء المكاتب التابعة للبنوك، مشيرا إلى أن هذه البورصات تختلف عن سوق عمان المالي الخاضع للتنظيم والرقابة.

ولفت عبد الحفيظ إلى أن تحريم التعامل بالبورصات يأتي لعدم التزامها بالتقابض، وإنما هي أرقام على الإنترنت، ما يؤثر على العملات وأسعارها، إضافة إلى أن النقد يصبح مقصودا لذاته.

ولم يستبعد اقتصاديون أن تلقي هذه الفتوى بظلالها على بورصة عمان، التي تشهد هبوطا منذ بضعة أيام، فقد انخفض الرقم القياسي المرجح لبورصة عمان بنسبة 8.8 بالمئة خلال الأسبوع الماضي.

الفتوى تثير تساؤلات عدة، في ظل التوجه المتسارع نحو توظيف التكنولوجيا، وخصوصا الإنترنت، في التعاملات المالية، ومنها التداول في البورصات العالمية والعربية.

كم أن الفتوى تستند في التحريم على مبدأ البيع أو الشراء فيما لا يملكه الإنسان ما لم يقبض ثمنه، وهي آلية معمول بها في كل الأسواق حتى أسواق السلع التي يشتري منها التجار بضائعهم، والتي تتم عادة عبر وسطاء لا يملكون السلعة، بينما أتاحت لهم تقاليد الأسواق شراء وبيع ما لا يملكون ممن يملكون لحساب من لا يملكون، وهو تقليد شائع محكوم بقوانين ومعمول به حتى في أكثر الأسواق بدائية.

ومن المتوقع أن تكون الفتوى بالنسبة لآلاف التعاملات التي تتم عبر الإنترنت، أو تلك التي ينفذها متعاملون ووسطاء بين بورصة وأخرى، أو تلك التي تنفذها غرف التداول في البنوك، محل شكوك، وأن تأخذ هذه الشكوك تداعياتها عمقا واسع النطاق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بخاصة وأن آلافاً من المتعاملين، يتداولون في البورصات العالمية عبر مكاتب تستخدم الإنترنت، لتعذر التعامل المباشر بحكم البعد الجغرافي.

الأثر الاقتصادي للنشاط الإنساني

مازن مرجي

تميل النظرة التقليدية والأفكار الشائعة، إلى الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادي الواضح المعالم، والذي يكون على شكل استثمار مالي أو مشروع لاقامة مصنع أو مركز تجاري او تشييد المباني والطرق والجسور، وما الى ذلك من مشاريع او برامج اقتصادية ترصد لها موازنات مالية للتنفيذ، هو وحده النشاط الاقتصادي الذي تنتج عنه آثار اقتصادية تنعكس على المجتمع الذي يقام فيه مثل هذا المشروع الاقتصادي، وذلك على شكل أجور عاملين، وأجور نقل، وأثمان مواد ومدخلات أولية وتكاليف إدارة وتجهيزات وطاقة وغيرها من احتياجات أساسية.

هكذا يحلو لخبراء الاقتصاد والمال وواضعي الخطط الاقتصادية وراسمي السياسات العامة في هذا البلد او ذاك، أن يدعوا ولا يعيروا وزناً للنشاطات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي وبالتأكيد النشاط الثقافي، حيث ينظر الى الانشطة الثقافية، والمقصود هنا، كل النشاطات المتعلقة بالفنون والاداب على الوانها وبمختلف اشكالها الإبداعية، على أنها انشطة ترفيهية وترويحية أحيانا، أو أنشطة أوقات فراغ وعبث وتسلية أحياناً أخرى، وهي بنظر هؤلاء أنشطة استهلاكية بحته غير انتاجية على افضل تقدير.

إلا أن الحقيقة التي لا يمكن أن يتجاهلها اي اقتصادي، هي أنه ترصد لكل نشاط إنساني، مهما كانت طبيعته، مخصصات مالية ليتم صرفها على اعداد وتنفيذ وانجاز هذا النشاط، بغض النظر إن كانت هذه المخصصات قليلة او كثيرة، لها أثر اقتصادي يتناسب طرديا مع حجم الموازنة او المخصصات المالية المرصودة له، وينطبق هذا التعريف تماما على الأنشطة الثقافية كافة، حتى تلك التي تقدم للجمهور والعامة دون مقابل (مجانا)، كما يحدث مرارا وتكرارا في كل انحاء العالم وفي الأردن أيضا، ومثال ذلك مشاريع او ما اصطلح على تسميته، مدن الثقافة الأردنية، والتي رصدت لها موازنات وصلت المليون دينار لمدينة إربد العام 2007 وسبعمائة وخمسين الف دينار لمدينة السلط العام 2008.

لقد اجريت العديد من الدراسات العلمية التي تقيس الأثر الاقتصادي للنشاط الثقافي بأنواعه في دول مختلفة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تعتبر من اكثر دول العالم اعتناء بالأنشطة الترفيهية والترويحية والتي تدخل في باب الفنون والثقافة من مهرجانات واحتفالات تقام في مواسم ومناسبات لا حصر لها، وعلى مدار السنة، وتندرج الغالبية العظمى منها في باب النشاطات المجانية، والتي تقوم على اعدادها وتنفيذها منظمات ومؤسسات اهلية او شبه حكومية جميعها غير ربحية.

من هذه الدراسات، دراسة أجريت في الولايات المتحدة عام 2005، توصل القائمون عليها الى نتائج ملفتة للانتباه، فقد وجدت هذه الدراسة بأن نشاطات قطاع المنظمات الثقافية التطوعية الأميركية قد احدث (ولّد) نشاطات بقيمة 166 بليون دولار أميركي، ساهمت بخلق 5,7 مليون فرصة عمل في مختلف المجالات، أي لم تقتصر على فرص العمل للفنانين والمبدعين المشاركين فقط، وإنما شملت معظم القطاعات والمهن والحرف بصورة عامة، كما حصلت حكومات الولايات والحكومات المحلية على حوالي 30 بليون دولار من الإيرادات الضريبية على انواعها، وذلك في الوقت الذي لم تقدم فيه هذه الحكومات اكثر من 4 بلايين دولار كدعم مباشر للأنشطة الثقافية تلك.

اما عدد هذه المنظمات الثقافية التي شملتها الدراسة فقد بلغ ما يقارب المائة الف منظمة ثقافية غير ربحية، تعمل في كل ارجاء الولايات المتحدة، على مستوى المجتمعات المحلية حيث تساهم هذه المنظمات، حسبما هو معروف، ليس فقط في خلق فرص العمل والعائد المادي، اضافة لما تخلقه من أجواء الفرح والمتعة والتسلية، فهي تساهم ايضا في اعادة احياء المدن والقرى والمجتمعات المحلية، لتجعل منها مجتمعات حية يدب فيها حراك وتواصل إنساني دؤوب وخلاّق ما كان ليحدث لولا الدور الاساس الذي تلعبه الانشطة الثقافية موضع الدراسة.

أما إذا أردنا الحديث عن الجانب الآخر للنشاط الثقافي، أي النشاط التجاري، والذي يقوم على انتاج الأعمال الفنية وإقامة المهرجانات الثقافية ونشر الكتب والمؤلفات وانتاج المسلسلات والأفلام السينمائية، فإننا لسنا بحاجة الى تقديم الارقام والشواهد المادية التي تدلل على أن النشاط الثقافي ذا الطبيعة التجارية، هو نشاط اقتصادي بامتياز، ويلعب دوراً كبيراً جداً في الاقتصاد الوطني لأي دولة استطاعت أن تجد لنفسها مكاناً متقدماً في عالم الانتاج الثقافي على أنواعه.

و يعد كل قطاع من قطاعات الإنتاج الثقافي التجاري، بمفهومه الواسع، صناعة ضخمة قائمة بحد ذاتها، فهناك صناعة السينما والإنتاج التلفزيوني، وهناك صناعة الموسيقى العملاقة، وأيضاً هناك صناعة دور النشر والطباعة ومعارض الكتب، وغيرها الكثير من الصناعات الثقافية أو الصناعات الرديفة أو المكملة لها، والتي تعد ركناً أساسياً لا يقل بأهميته عن القطاعات الصناعية التقليدية مثل الصناعات التعدينية أو التحويلية أو صناعة تقديم الخدمات أو الصناعة السياحية، أو أية صناعة أو تجارة تقليدية أخرى.

السؤال هنا: هل للنشاط الثقافي في الأردن بجميع أنواعه، أثر ملموس على الاقتصاد الوطني؟ وهل تبرع أحد بقياس أو تقدير قيمة مساهمة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الاجمالي؟ وهل الأثر الاقتصادي للنشاط الثقافي يعاني من الإهمال وقلة التقدير، بحيث أنه بقي شأناً لا قيمة له في حسابات الأرقام الاقتصادية، مثلما بقيت النظرة المستخفة (رسمياً وشعبياً)، بكل ما له علاقة بالثقافة من فنون وموسيقى ومسرح ومسلسلات وكتابة أدبية وشعرية؟

ربما يكون الجواب غير مرغوب فيه، فبحسب اعتقادنا، أن الثقافة بمفهومها العام، ما زال ينظر اليها كحاجة غير أساسية، وهي اكسسوارات تجميلية وتكميلية للمشهد العام الذي تطغى عليه عناوين السياسة والتجارة والبورصات والسمسرة العقارية والاستثمارات، وبالتالي، فإن الثقافة، لا يلتفت الى شؤونها أصحاب القرار، ولا يعيرها من يتصدرون رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية، ويساندهم القائمون على العمل الثقافي وأصحاب قراره، أي اهتمام جاد يجعل للثقافة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، كدور القطاعات الأخرى المدللة مثل السياحة والصناعة والتجارة والعقارات.

اقتصادي

محفظة الضمان التجارية: هل تنفع السوق المالي أم تضره؟

السجل-خاص

تباينت آراء مسؤولين حول اثر تجميد محفظة الضمان الاجتماعي التجارية العاملة في بورصة عمان والتي تقدر مجوداتها بنحو 50 مليون دينار.

تباين الآراء حول جدوى وجود تعامل يومي بالبورصة لأموال الضمان

الاختلاف حول اثر القرار بدا جليا ففي حين رأى البعض إن أثره محدود ودليلهم حالة التأرجح التي تعيشها السوق بعد أن تراجعت بمعدل 8. 8 بالمئة خلال الفترة 16- -23 اب الحالي وهي الفترة التي شهدت توقف العمل في محفظة الضمان الا انها عاودت صعودها يوم الاحد الماضي لترتفع بنسبة 3 بالمئة رغم ام محفظة الضمان ما تزال مجمدة.

النقيض من ذلك يؤكد ان غياب محفظة الضمان عن السوق ادت الى تراجعها ويعللون ذلك بتراجع السوق بشكل مفاجيء بعد قرار هيئة الاستثمار وقف نشاط المحفظة.

بشكل عام واصلت مجريات التداول في بورصة مطلع الأسبوع، نهجها الصعودي خلال يومي الأحد والاثنين الماضيين، وسط طلب نشط شمل معظم الأسهم المدرجة في البورصة، ليرتفع الرقم القياسي العام بنسبة1,75%، ومنهيا عند مستوى 4260 نقطة مقارنة مع إغلاق اليوم السابق والبالغ 4186 نقطة.

وحققت العديد من الأسهم مكاسب، وفي مقدمتها الأسهم التعدينية، لتسير في طريق تعويض خسائرها التي منيت بها الأسبوع الماضي.

تعد مسالة وجود محفظة مالية للضمان الاجتماعي في غاية الحساسية بحسب مسؤول في مؤسسة الضمان، ويقول المسؤول الذي طلب ان حساسية المسالة تعود لسببين الأول يرتبط بمستقبل أموال الأجيال القادمة والثاني ان وجود هذه المحفظة يعطي الانطباع بان الضمان جهة مضاربة في السوق وهي مسالة سلبية تسيء للضمان.

وفي الوقت الذي غابت فيه افصاحات الضمان الاجتماعي عن أي حركة بيع أو شراء جراء سحب صلاحيات رئيس الوحدة الاستثمارية، أكد وزير العمل ورئيس مجلس إدارة الضمان الاجتماعي باسم السالم «أن تلك الأحاديث عن سحب صلاحيات غير صحيحة».

يذكر انه سحبت الصلاحيات من رئيس الوحدة الاستثمارية بعد خلافات أثارها عدد من الأعضاء في مجلس الضمان الاجتماعي ومطالبتهم باستقالته، ما أبقى الأمور على حالها وجمد دور أهم مؤسسة أردنية استثمارية (الضمان)، منذ بدايات الشهر الحالي.

وأضاف السالم « أنه حضر جزءا من اجتماع عقد خلال الاسبو الماضي، اتخذت فيه قرارات استثمارية لشراء بعض الأسهم».

وأكد أن الضمان الاجتماعي مستمر في حركة دائمة في السوق المالي، مشيرا إلى أنه حقق ارتفاعا جيدا في مستويات الأسعار خلال اليومين الماضيين.

أما الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية فقد ارتفع لإغلاق أمس إلى 9220 نقطة مقارنة مع إغلاق اليوم السابق والبالغ 9061 نقطة بارتفاع نسبته 1,76%.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة آفاق للاستثمارات المالية، هاني الحلواني، «نحن لا نطلب من الضمان الدفاع عن السوق بل عن استثماراته التي تمثل أموال الأردنيين».

وأضاف «ان الضمان أكبر مستثمر أردني وعربي في السوق، وله كثير من نسب الملكية في كبرى شركات المملكة المدرجة في بورصة عمان».

وأشار إلى أن افصاحات الضمان تعد عاملا مهما للكثيرين لأنه استثمار قام على علم ودراية وخبرة في علم الاستثمار.

وحققت الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي أرباحا صافية بلغت حتى نهاية حزيران (يونيو) الماضي 166 مليون دينار، فيما بلغت الزيادة في قيمة المحفظة الاستراتيجية خلال ذات الفترة 1,05 بليون دينار.

وأعلن رئيس الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي، مفلح عقل، في وقت سابق، ان «تضخيم العديد من المسائل وإظهارها وكأنها مخالفات يضر بأموال الأردنيين ويضعف أكبر محفظة مالية في المملكة، التي قدرت موجوداتها حتى نهاية حزيران (يونيو) الماضي بـ 6,1 بليون دينار».

وقال رئيس جمعية معمدي سوق رأس المال، جواد الخاروف، إن «الاسبوع الماضي شهد عمليات بناء مراكز مالية خصوصا أن بعض الجلسات لم تشهد تداولات كبيرة جرت عمليات بيع وقابلها طلب مما منح السوق دفعة جديدة».

وأكد أن السوق أثبتت قوة في تعاملات أمس حيث تجلت في قوة الطلب على مختلف القطاعات والأسهم.

علما بأن الوحدة الاستثمارية كانت تقوم بتحريك محفظتها بمقدار 50 مليون دينار، بهدف تحقيق بعض الأرباح إلى جانب مساهمتها الاستراتيجية في العديد من الشركات الوطنية.

الموجودات (بالمليون دينار)	31 /12 /2007 غير مدققة	30 /6 /2008	التغير	نسبة التغير ٪
أدوات السوق النقدية	241	256	15	6.2
أدوات سوق رأس المال	811	823	12	1.5
القروض	84	95	11	13
محفظة المتاجرة	81	89	8	9.8
المحفظة المتاحة للبيع	3221	4449.2	1228.2	38.1
المحفظة العقارية	396	396	0	0
ذمم شركات تابعة وموجودات ثابتة	21	24	0	13.4
موجودات أخرى	18	16.8	-1.2	-6.6
مجموع الموجودات	4873	6149	1276	26

- يلاحظ تركز النمو بشكل أساسي في المحفظة المتاحة للبيع نتيجة الارتفاع في بورصة عمان.
- يلاحظ نمو محفظة أدوات سوق رأس المال بسبب الاكتتاب في العديد من سندات الخزينة.
- يلاحظ أيضاً نمو محفظة القروض بسبب التوسع في منح القروض.

أنباء عن تراجع أسعار البوتاس والفوسفات تؤدي إلى انخفاض المؤشر

وأعلنت الصحف المحلية، عن تراجع أسعار بيع الحديد للأسبوع الثالث على التوالي، حيث انخفض سعر طن شد 40 بواقع 48,4 دينار في حده الأدنى، ليصل الى 902 وفي حده الأعلى بواقع 14 دينارا وصولا إلى 985 دينارا، كما انخفض سعر طن الحديد شد 60 في حده الأدنى بواقع 48,4 دينار أيضا، ليصل إلى 907 دنانير وفي حده الاعلى 31 دينارا، ليصل الى 995 دينارا، حسب النشرة الإرشادية الصادرة عن غرفة صناعة عمان، فيما شهد سهم حديد الأردن ارتفاعا أمس بنسبة 0,65% ليغلق عند مستوى سعري مقداره 6,15 دينار للسهم، فيما شهد سهم الوطنية لصناعة الصلب ارتفاعا بنسبة 2,05%

وبلغ حجم التداول الإجمالي أمس حوالي 103,9 مليون دينار، وعدد الأسهم المتداولة 26,2 مليون سهم، نفذت من خلال 15431 عقداً.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول لهذا اليوم، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى بنسبة 48,4% من حجم التداول الإجمالي، ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 31,9% ، وأخيرا جاء قطاع الخدمات بنسبة 19,7%.

وبمقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة أمس والبالغ عددها 181 شركة مع إغلاقاتها السابقة، تبين ارتفاع اسعار اسهم 122 شركة، بينما أظهرت انخفاضا في أسعار اسهم 43 شركة، واستقرت أسعار اسهم 16 شركة.

وشكل حجم التداول للشركات الخمس الأكبر ما نسبته 45,3% من حجم التداول الإجمالي، حيث بلغ حجم تداول شركة مناجم الفوسفات الأردنية 15,7 مليون دينار، وبنك الاسكان للتجارة والتمويل 11,4 مليون دينار، وشركة البوتاس العربية 7,7 مليون دينار، والشركة المتكاملة للنقل المتعدد 6,5 مليون دينار، والبنك العربي 5,8 مليون دينار.

وبالنسبة للشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً في أسعار أسهمها فهي شركة العرب للتنمية العقارية، وشركة الفنادق والسياحة الاردنية، وشركة الانماء العربية للتجارة، والاستثمارات العالمية، وشركة مناجم الفوسفات الاردنية، والشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية بنسبة 5,0%.

أما الشركات الخمس الأكثر انخفاضا في أسعار أسهمها فهي الشركة الاردنية المركزية بنسبة 5,0%، والشركة الدولية للفنادق والاسواق التجارية بنسبة 4,8%، وشركة امواج العقارية، وشركة المركز العربي للصناعات الدوائية بنسبة 4,7%، وشركة ارض النمو للتطوير والاستثمار العقاري بنسبة 4,1%

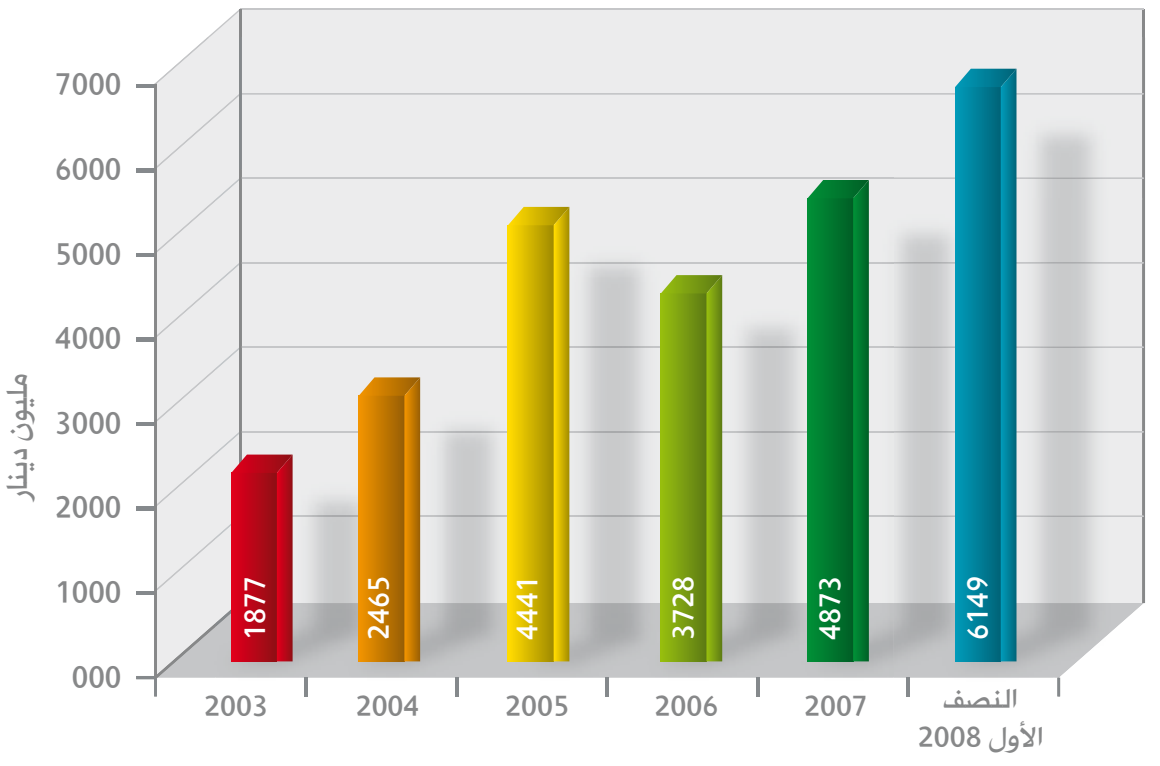

اجمالي موجودات الضمان

استهلاكي

إقبال على منتجات QIZ وعزوف عن "الصينية" و"السورية"

اقتراب موسم الأعياد يرفع أسعار الملابس

تشهد سوق الملابس الجديدة إقبالاً واسعاً من المواطنين، مع اقتراب موسم الأعياد، إذ سجلت أسعار الملابس ارتفاعاً يتراوح بين 20 و40 بالمئة، في الوقت الذي بدأت تزدهر فيه تجارة "أسواق بديلة" تبيع الملابس بأسعار أقل.

ارتفاع كلف النقل والكهرباء أثّر، بشكل كبير، في أسعار الملابس التي يستورد الأردن معظمها من الصين، وسورية، وأوروبا، ما دفع أصحاب متاجر إلى رفع أسعار معروضاتهم.

يؤكد تاجر يملك سلسلة محلات لبيع الألبسة الجاهزة أن كلفة نقل بضاعته ذات النخب الأول والتي يستوردها من الصين، وأميركا ارتفعت بشكل حادّ، ما دفعه لرفع أسعار الملابس التي تباع في محلاته. ويضيف: "كلما أخذت الملابس متسعاً أكبر زاد سعرها، لذا نعاني في الشتاء أكثر من بقية الفصول، لكمية القطع ذات الوزن الثقيل، كالجينز".

ويقول التاجر - الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه - إن رفعه للأسعار سلاح ذو حدين؛ إذ إن مبيعاته تقلصت، بخاصة أن زبائنه اعتادوا منذ سنوات على متوسط أسعار معيّن لبضاعته.

مع ازدياد الضغط على جيوب المواطنين بسبب الارتفاعات المتوالية للأسعار والتي طالت كل شيء، يجاهد أرباب أسر في تأمين متطلبات العيد مبكراً لأبنائهم، حتى "لا تضيع بهجة العيد" بحسب تعبير أحدهم.

أدهم سلامة، يعمل بائعاً في محل لبيع الإكسسوارات، اعتاد إلى سنوات قريبة، شراء ملابس العيد لأبنائه الثلاثة كل عام، في العيدين (الفطر والأضحى). زوجته أيضاً كان لها نصيب من بهجة العيد.

في الأعوام الأخيرة، أصبح سلامة يكتفي بشراء ملابس لأبنائه في عيد الفطر (العيد الصغير)، وفي الأضحى على أبنائه ارتداء الملابس نفسها، فيما لم يشترِ هو وزوجته أي ملابس منذ "عيدين".

يقول: "هذا مؤلم جداً، لأن أطفالي اعتادوا على الدلال وعلى الاستمتاع بملابس جديدة. زوجتي وأنا نتفهم ولا نشتري ملابس لأنفسنا، لكن راتبي الذي لا يزيد على 250 ديناراً مع بعض العمولات لا يكفي مهما فعلت".

يأتي هذا في الوقت الذي شهدت فيه أسواق الملابس في العاصمة عمّان، بخاصة في "المولات"، إقبالاً واسعاً على ابتياع الملابس خلال فترة التنزيلات. يقول أحد الباعة إن زبائنه ينتظرون فترة التنزيلات لشراء الملابس من ماركات عالمية.

ميسون، إحدى زبائن هذا المحل، تقول إنها لا تستطيع شراء ما يلزمها وزوجها من ملابس إلا في فترة التنزيلات، بخاصة من المحلات التي تقدم خصماً كبيراً يصل أحياناً 70 بالمئة.

> **أرباب أسر يجاهدون في تأمين متطلبات العيد مبكراً لأبنائهم**

وتضيف: "أفضّل شراء ملابس من ماركات معروفة، رغم أن أسعارها أغلى، لأنها أجمل وتدوم أكثر".

في سياق متصل، تزدهر تجارة بيع الملابس المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، والتي لا تجد طريقها إلى سوق الولايات المتحدة الأميركية لأسباب متعددة.

التاجر عاهد الزعبي، الذي يورّد ملابس "المؤهلة" للسوق، يقول إن المصانع تبيعه فائض إنتاجها، أو عندما لا يتمكن المصنع من تسليم بضاعته في الوقت المحدد، فـ"تعاقبه" الجهة المتعاقدة معه في أميركا بعدم شراء البضاعة.

معظم هذه القطع من ماركات "محترمة" ومرتفعة السعر في السوق الأميركية، لكن محلات بيع "المؤهلة" تبيعها في عمّان بأسعار تقل في كثير من الأحيان عن 10 بالمئة من سعرها "المفترض". فمثلاً يباع بنطلون جينز من ماركة "جلوريا فاندربلت" أو "ليفايس" بخمسة دنانير، فيما يبلغ معدل سعره في المحلات التي تستورده من أميركا 60 ديناراً.

تقول فتاة جامعية كانت تتسوق في أحد محلات "المؤهلة" أنها تعرفت على هذا المحل عن طريق صديقتها، وأصبحت هي وعائلتها زبائن دائمين له. وتؤكد أن السعر المنخفض ومستوى الجودة التي تتمتع بها هذه الملابس جعلا هذا المحل والمحلات المثيلة محطة تسوق أسبوعية تكون فيها تجربة شراء الملابس "خفيفة" على جيوب العائلة، وتلبي احتياجاتها من الملابس ذات النوعية الجيدة.

يتسوق في هذه المحلات زبائن من جنسيات مختلفة، فيما تقبل على الشراء عراقيات، فلبينيات، ورومانيات وجدن فرصة في اقتناء منتجات ماركات عالمية بأسعار أقل من كلفة التسوق في سوق «البالة»، التي تُعرض فيها ملابس أوروبية مستعملة.

في الآونة الأخيرة، شهدت عمّان الغربية على وجه الخصوص ازدياداً في عدد المحلات التي تبيع منتجات (QIZ)، فيما تتركز هذه المحلات في منطقة تلاع العلي وخلدا.

يرى الزعبي أن هذا «التمركز» سببه أن سكان هذه المناطق يدركون «قيمة هذه الملابس وأهمية ماركاتها». ويؤكد أن ارتفاع القوة الشرائية لساكني عمّان الغربية يساهم في إقبال التجار على فتح محلاتهم في هذه المناطق، في الوقت الذي ما زالت فيه البضائع ذات المنشأين السوري والصيني مسيطرة على بقية محلات عمّان.

بعد الإقبال الكبير على بضائع «المؤهلة»، توقف أصحاب متاجر عن شراء البضائع الصينية والسورية، نتيجة ارتفاع أسعارها، واتجهوا لمنتجات المناطق الصناعية المؤهلة، متخصصين ببيع ما تفرزه خطوط إنتاجها.

هذه البضائع منتجة أصلاً للسوق الأميركية ضمن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، وهي مشروع أردني أميركي إسرائيلي أبرم في العام 1996 لإنتاج سلع بمواصفات عالية الجودة مخصّصة للسوق الأميركية العملاقة، بشرط احتوائها على مدخلات إسرائيلية لا تقل عن 8 بالمئة.

منذ ذلك الحين أقيمت 13 منطقة صناعية مؤهلة من إربد أقصى شمال الأردن، إلى الكرك، علماً أن غالبية المصانع مخصصة لإنتاج ألبسة جاهزة بمواصفات عالمية.

الجرجير: وريقات قليلة ذات فوائد جمة

وريقات خضراء يانعة حيناً وذابلة أحياناً، هي حجم ضمة الجرجير الذي وجد طريقه من مصر الى موائد الأردنيين أخيراً. ورغم أن حجم "الضمة" لا يتجاوز "ورقتين ونص" فإن الأردنيين يقبلون عليه نظراً للذة طعمه وفوائده العديدة.

أشهر هذه الفوائد هو قدرة الجرجير على تقوية فحولة الرجل. ومن هنا جاء المثل الشعبي "لو عرفت المرأة ما وراء الجرجير لزرعته تحت السرير".

موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت تجمل فوائد الجرجير بكونه يقوي جنسياً، وذلك يرجع لوجود فيتامين هـ المنشط للشهوة، كما أنه منبه قوي ومدر للبول وملين للبطن. أكل الجرجير بحسب الموسوعة فيه علاج لتنقية الدم وسرعة دورانه، كما أنه يساعد على ثبات الأسنان و تقوية اللثة ومنع نزيفها. وينفع الجرجير في نزلات البرد والأمراض الصدرية لأنه طارد للبلغم وهو مسكن لآلام الروماتيزم و المفاصل فاتح للشهية.

إعلامي

جهاد عواد

هناك من اختار "الفراغ" لإدارة المؤسسة

5 أشهر والإذاعة والتلفزيون بلا مدير عام

ما زالت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بلا مدير عام، منذ إقالة المدير السابق فيصل الشبول قبل نحو خمسة أشهر، الحكومة تتريث في تسمية مدير جديد للمؤسسة رغم اعتراف مسؤولين بالحاجة الماسة للإسراع في ذلك.

تبرز أسماء مرشحة للموقع حينا، وتغيب أسماء كانت حاضرة بقوة في أوقات أخرى. الأسماء المطروحة تدلل أن الحكومة تسير على الخطى نفسها في التعيين، دون إرادة حقيقية بإجراء تغييرات جوهرية على طريقة تعاطي الإدارة الجديدة مع المستجدات.

يقوم بأعمال مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بالوكالة جرير مرقة الذي يرد اسمه أحيانا ضمن الأسماء المتوقعة ويختفي أحيانا أخرى، ما يدل على أن آلية التعيين غير مرتبطة بجهة واحدة، وهي الحكومة، وإنما تتدخل جهات عدة في تحديد اسم المدير وموقعه.

الإذاعة والتلفزيون وسيلتان إعلاميتان مهمتان لإيصال رؤية الدولة وأفكارها ومخاطبة الشعب

أعضاء مجلس إدارة سابقون يعترفون أن مجالس الإدارة باستثناء مجلس واحد فقط لم يكن يملك من أمره شيئا بشأن تعيين مدير التلفزيون، وأن القرار بيد الحكومة وجهات أخرى لم يحددوها.

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون كوسيلة إعلامية أداة مهمة لإيصال رؤية الدولة وأفكارها ومخاطبة الشعب، ومع تعدد الفضائيات والقنوات الإخبارية بات حجم المنافسة اكبر وأعمق ما يتطلب من إدارة التلفزيون جهودا مضاعفة لمنافسة الآخرين، لا سيما وأن بوسع المواطن التحول من خلال كبسة زر إلى محطة أخرى.

نسبة مشاهدة التلفزيون الأردني متدنية رغم أن القائمين عليه يحاولون الإيحاء بنتيجة مختلفة، وهذا يضع الحكومة والدولة أمام مسؤولية استثنائية أبرزها أهمية امتلاك رؤية واضحة للإعلام تقوم على المرتكزات الأساسية للإعلام التي تضمنتها رؤية الأجندة الوطنية.

يرى عضو مجلس إدارة طلب عدم ذكر اسمه أن جميع الشعارات التي رفعت سابقا حول التلفزيون من حيث التطوير والتحديث لا تقوم على رؤية حقيقية وواقعية ملموسة.

«التلفزيون أداة هامة لا يتم استثمارها بالشكل المناسب من قبل الحكومة»، وفق النائب السابق سليمان عبيدات الذي تسنى له من خلال عمله في مجلس النواب الاطلاع على شؤون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الداخلية لمدة أربع سنوات من خلال لجنة التوجيه الوطني في المجلس السابق.

يرى عبيدات أن الحكومات «غير جادة» في جعل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون مؤسسة إعلامية فاعلة، معتقدا أن ذاك أثر سلبا على المؤسسة من حيث الترهل وعدم الجدية وضعف الانضباط، حتى أن الأجهزة بحاجة لتحديث وتطوير يحاكي لغة العصر.

تعيين مدير عام للإذاعة والتلفزيون لا يتم بناء على أسس معينة أو اختبارات محددة وإنما تضطلع الحكومة بالمهمة من بابها لمحرابها مع عدم إغفال مشاورة جهات أخرى يكون لها في بعض الأحيان اليد الطولى في التعيين.

وفق الانظمة والقوانين، من المفترض ان يكون لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الذي يترأسه «وزير الإعلام» ناصر جودة رؤية في اسم المدير العام للمؤسسة الذي يتم تعيينه بقرار من قبل مجلس الوزراء، بيد أن مجلس الإدارة أوكل المهمة بالكامل للرئاسة دون أن يكون له اي دور في اختيار المدير العام .

عضو مجلس إدارة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون موسى شتيوى قال لدى سؤاله عن سبب تأخر تعيين مدير عام جديد حتى الآن للمؤسسة «ذاك بيد الحكومة»، مكتفياً بالاجابة مع ضحكة خفيفة تشير الى عدم رضا.

تعيين المدير العام يأتي ضمن قرار من مجلس الوزراء دون التشاور مع المجلس. وهذا ما يؤكده وزير الإعلام الأسبق إبراهيم عز الدين، إذ يقول «المرجع المباشر في كل شيء للمدير هو رئاسة الوزراء؛ في التعيين والراتب والترقية والسفر .. الخ».

أحد الأسماء المتداولة الذي رفض ذكر اسمه لم يخفِ حقيقة أن مسؤولين حكوميين اتصلوا به لمشاورته حول تعيينه مديرا للتلفزيون، دون أن يعطي توضيحات أخرى عما دار في اللقاء أو نتيجة المشاورات التي جرت.

عاملون في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يعتقدون أن تأخر الحكومة في تسمية مدير عام جديد سوف يمتد الى ما بعد انقضاء شهر رمضان المقبل.

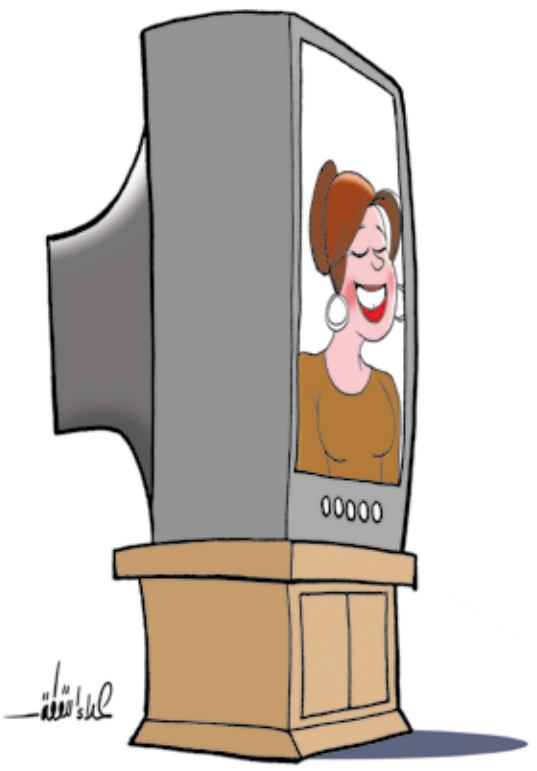

الحكومة ما زالت تتعامل مع الإعلام بعقلية قديمة

يرى مسؤول بارز في التلفزيون أن رئيس مجلس الإدارة «وزير الإعلام ناصر جودة» يستسيغ الطريقة الحالية التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة. ولذا فإن تعيين مدير عام جديد لا يمثل أولوية لديه، بعد ان ربطت الحكومة أحد أهم المؤسسات الاعلامية بوزير إعلامها.

عضو مجلس إلادارة السابق في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الكاتب الصحفي محمد كعوش، اعتبر في تصريحات سابقة أن كثيرا من التعيينات في تلك المجالس هي «نوع من التكريم أكثر مما تستند إلى المهنية». ويضيف «يجب تعيين شخصيات ذات خبرة في المجال الإعلامي، فهذا الموقع ينطوي على كثير من العمل والجهد».

قانون الإذاعة والتلفزيون الحالي يعطي مجلس الإدارة هامشا نسبيا أوسع مما يتم حاليا، وبالتالي فإن السكوت كل هذه المدة على تعيين مدير عام لأحد أهم المؤسسات الإعلامية الهامة وترك الامر للحكومة من حيث التسليم به والركون إليه دون انتزاع الصلاحيات يؤشر ان الحكومة ما زالت تتعامل مع الإعلام بعقلية قديمة، ولا ينبئ عن سعي جاد ومقنع لجهة مأسسة العمل الإعلامي وتفعيل أدواته من خلال تحديد مرتكزاته وتطويرها.

جوائز دولية لستة صحفيين عرب

أعلنت منظمة هيومان رايتس واتش أسماء الفائزين بجوائز هيلمان/هاميت للعام 2008؛ وهي المنح التي تقدم لكتاب تحملوا القمع السياسي نتيجة أعمالهم.

من بين الحائزين على المنح هذا العام ـ وكل منهم تعرض إما للتحرشات، أو الإهانات، أو الدعاوى القضائية، أو السجن لاتهامات ملفقة، أو التعذيب لمجرد نشر معلومات مستقاة من مصادر غير حكومية ـ ستة كتاب من بلدان العالم العربي؛ مصري واحد، وصوماليان، وثلاثة من العراق.

فقد استرعى الصحافي المصري المستقل وائل عباس انتباه حكومة بلاده بسبب تقارير نشرها تتصل بقضايا تعتبرها السلطات المصرية من المحظورات، مثل عنف الشرطة والإضرابات العمالية، فضلاً عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتنظيم الحملات المنادية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأصدرت الحكومة أمراً بإلقاء القبض على وائل عباس، وعملت على تجميد عضويته في موقع يوتيوب وحسابات بريده الإلكتروني.

اما الصومالي محمد أمين شيخ أدو، فقد كان مدير برامج إذاعة راديو شابيلي الصومالية، ويتابع تورط الحكومة والميليشيات في التمرد الذي شهدته مقديشو، كما ساهم على نحو متكرر بكتاباته لصالح منظمات إخبارية دولية.

الفائزون بالجائزة تعرضوا للتحرشات والإهانات

وبعد الإغارة على المحطة الإذاعية وإغلاقها واحتجاز تسعة عشر من العاملين تلقى تهديدات بالقتل.

وشارك الصومالي الآخر الصحفي عبد اللّه محمد حسن في تأسيس صحيفة قرن اليومية وتحدث حول إساءة معاملة عشائر الأقليات في البلاد، وانتقد الحكومة والشيوخ التقليديين لفشلهم في معالجة هذا الأمر. وفي محاولة للانتقام منه بسبب كتاباته، أغارت قوات تابعة للحكومة الصومالية على مقر عمله ثم احتجزته لمدة يوم. وبمجرد إطلاق سراحه تلقى تهديدات بالقتل.

وكما كانت الحال مع الفائزين السابقين بجائزة هيلمان/هاميت من العراق، طلب الكتاب العراقيون الثلاثة الحاصلون على الجائزة عدم الإعلان عن أسمائهم، لحماية أنفسهم وأسرهم.

بدأ برنامج هيلمان/هاميت للمنح في العام 1989، حين أوصت كاتبة المسرحيات الأميركية ليليان هيلمان بتخصيص تركتها لمساعدة الكتاب المحتاجين ماليا ًنتيجة للتعبير عن آرائهم. حتى اليوم بلغت قيمة المنح التي فاز بها سبعمائة كاتب زهاء ثلاثة ملايين دولار أميركي على مدى تسعة عشر عاماً.

إعلامي

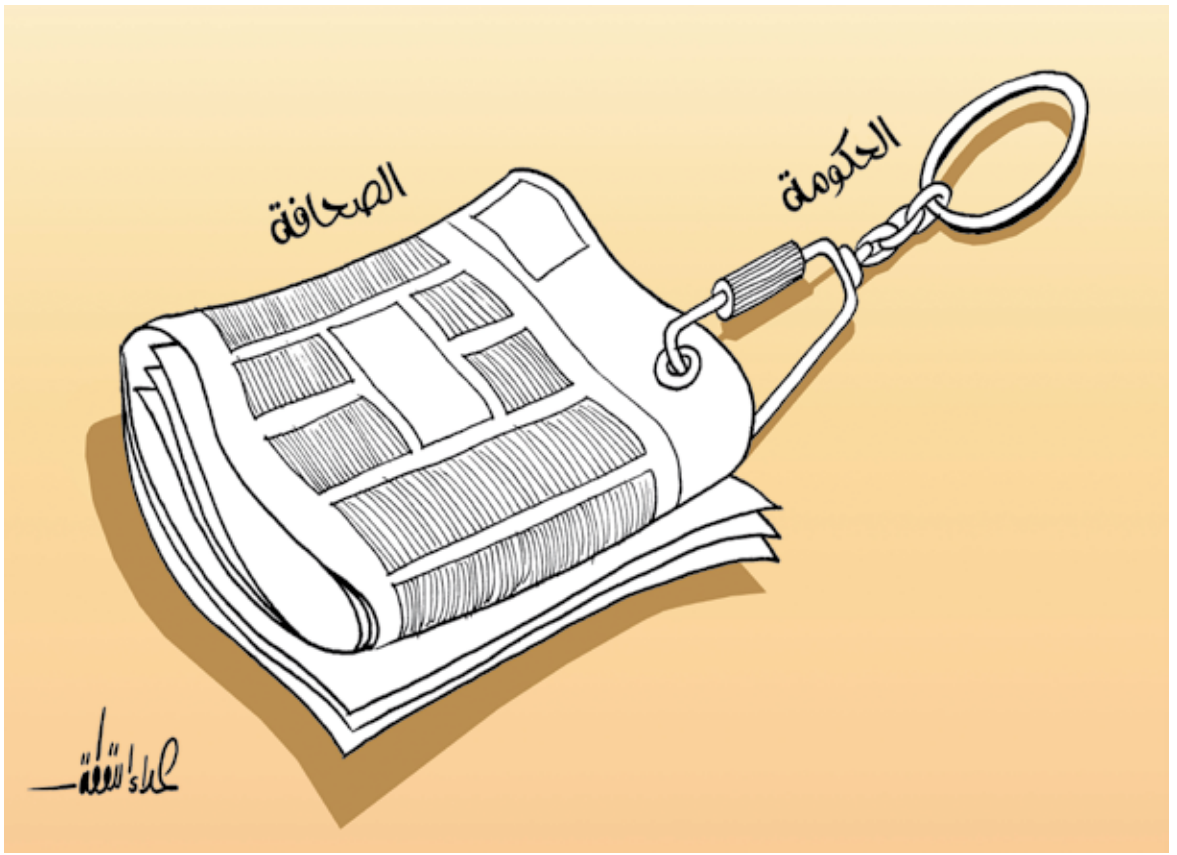

جرعة من النقد وسط موجة ثناء

الحكومة تنعم بشهر عسل طويل مع الصحفيين والنواب

بخلاف حكومات سابقة لا تتعرض حكومة نادر الذهبي لنقد مباشر من قبل كتاب وصحفيين، دأبوا على نقد الأداء الحكومي وتسليط الضوء على محاور الخلل.

ترافق ذلك مع تمتع الحكومة الحالية بموجة من الثناء من طرف مجلس النواب الذي طالما وجه سهام النقد للحكومات السابقة، ولوح، وسأل، واستجوب.

لدى الحكومة الفرصة الكاملة لترجمة ما التزمت به في بيانها الوزاري

الحكومة الحالية تمر «بشهر عسل» طويل مع كتاب ونواب، فتغيب المقالات التي تتناول أداء الحكومة وظهرت بدلا منها تعليقات تسلط الضوء على محاور أخرى، مثل منح الحكومة صلاحياتها الدستورية الكاملة وعدم انتزاع أي من تلك الصلاحيات.

يعيد الكاتب الصحفي في يومية الغد محمد أبو رمان عدم نقد الحكومة من قبل كتاب وصحفيين لعدة أسباب يجملها في صراع مراكز القوى من جهة، وشعور كتاب بوجود رابط القرابة بين رئيس الحكومة ومدير المخابرات من جهة ثانية.

أبو رمان يستدرك بالقول «ربما يكون هذا الشعور خاطئا» إلا أنه يشير لصراع مراكز قوى انعكس على الإعلام حيث بدت الاصطفافات واضحة على أكثر من صعيد وظهر تأثر الإعلام بشكل واضح وجلي.

رئيس تحرير يومية الدستور السابق والكاتب أسامة الشريف، يؤيد أبو رمان في ما ذهب إليه بشأن الاصطفافات التي ظهرت جليا في الوسط الإعلامي خلال الفترة المنصرمة، بيد أنه يؤكد إن مرحلة مختلفة يمر بها الإعلام هذه الأيام وصفها بـ«ليونة».

لا يحبذ الشريف وأبو رمان التوسع في شرخ مفهوم الاصطفافات أو إبعادها وومن تتشكل ومراكز القوى التي يتم الحديث عنها، إلا أنهم يؤيدون أن شهر العسل للحكومة طال، وأن مرحلة «الترييح» الصحفي تواصلت لأكثر من ثمانية أشهر.

وفيما يوضح أبو رمان أن الحكومة لم تكن بعيدة عن النقد من قبل كتاب صحفيين طوال الفترة الماضية، مؤكدا أن حجم النقد لا يوازي ما كانت تعرض له حكومات سابقة.

على مدى السنوات الخمس الماضية تعرضت الحكومات المتعاقبة لنقد دائم من قبل كتاب ونواب قاموا على الدوام بتشريح برنامجها ومطالبتها التقيد بما التزمت به في بيان الثقة أو بما جاء في كتاب التكليف.

لا يحبذ الشريف وأبو رمان تسليط الضوء على عنصر القرابة بين رئيس الوزراء ومدير المخابرات، وإنما يعتقدان أن السياقات المختلفة للإعلام أنتجتها صراعات القوى، التي أدت بدورها لعدم التركيز لما تقوم به الحكومة وتسليط الضوء على تلك المراكز وممارساتها، لجهة نقدها من قبل البعض والثناء عليها من قبل آخرين.

كاتب صحفي طلب عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع المطروح وعلاقته بزملائه، يرى أن ما ذهب إليه كتاب من اصطفافات أدى لفقدانهم صدقيتهم لدى القارئ. ويسترسل بالقول «معظم كتابنا باتوا معروفو الاتجاه، فعندما تذكر اسم كاتب معين تجد من يجيبك انه من جماعة فلان أو علان».

لا ينسى أبو رمان التأشير الى أن قدرة رئيس رئيس الوزراء على مخاطبة الرأي العام وحضوره الجيد واطلاعه المستمر للكتاب والصحفيين على مجمل عمل حكومته ما أدى الى تخفيف حجم النقد للحكومة.

الحكومات السابقة تعرضت لنقد مباشر من كتاب ونواب

الحكومة بعيدة عن سهام نقد الكتاب والنواب، الى حد بعيد، ولديها الفرصة الكاملة لترجمة ما التزمت به في بيانها الوزاري وما جاء في كتاب تكليفها دون أن تدخل في صراعات خفية طالما «تذرعت» بها حكومات سابقة.

وعندما يطول عمر الحكومة وتنتهي مدة التفكير والتأمل، وتدخل مرحلة تطبيق البرامج على الأرض مثل نظام النقل العام والطاقة وشبكة الأمان الاجتماعي هل سيتغير الحال أم سيبقى كما هو الآن؟.

شرق / غرب

مصر تستبعد احد أعداد "الدستور"

صادرت الحكومة المصرية من أكشاك الصحف والباعة عدد 22 آب/اغسطس من صحيفة الدستور المستقلة نتيجة للتقرير الذي نشرته الصحيفة عن ارتباط «شخصية مصرية مهمة» بمقتل المغنية اللبنانية سوزان تميم في تموز الماضي بدبي. ولم تكشف الصحيفة عن هوية الشخصية المهمة في المقال الذي نُشر على صفحتها الأولى. وكان النائب العام المصري أصدر قراراً بحظر نشر التقارير عن هذه الجريمة في الأسبوع الماضي، نظراً للتحقيقات التي ما زالت مستمرة. وقال رئيس تحرير الدستور إبراهيم عيسى، إنه لم يُـخطَر بأن الصحيفة قد صودرت، بل بأن عددها قد استبعد من السوق.

وتصدر قراراً يلزم مستخدمي الإنترنت كشف أسمائهم

أصدرت الحكومة المصرية قراراً فرضت بمقتضاه على عملاء مقاهي الإنترنت تقديم معلومات شخصية عنهم كي يتمكنوا من الوصول إلى الإنترنت. بموجب القرار فإن من يرغب استخدام الإنترنت يتعين عليه أولاً أن يقدم اسمه وعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتفه الجوال. ثم يعاد إرسال هذه المعلومات إلى المستخدم على سبيل التحقق عن طريق رسالة نصية على هاتفه الجوال. وبمجرد التحقق من التفاصيل المطلوبة يتم تزويد المستخدم برقم شخصي سري (PIN) للوصول إلى شبكة الإنترنت. ويخشى أن يكون هذا الإلزام بتقديم معلومات شخصية سبباً في منع الناس من الإبحار على شبكة الإنترنت بحرية أو المشاركة في المنتديات على الشبكة. هذا القرار الذي يمس خصوصية المستخدمين يأتي نتيجة لاتفاق بين شركة موبينيل للهاتف الجوال وشركة لينك للاتصالات (الشركتان مملوكتان لرجل الأعمال المصري نجيب ساويرس)، وبين جهاز أمن الدولة المصري.

مسلسل استهداف الصحفيين العراقيين مستمر

نجا الصحافي العراقي أمانج خليل العامل لدى صحيفة روداو الأسبوعية الكردية المستقلة من محاولة اغتيال اثناء قيادته لسيارته في كاني كاردات بمنطقة كردستان العراق، وجرت المحاولة إثر فتح سائق سيارة أخرى النيران وفراره من المكان. تلقى خليل تهديدات بالقتل في رد على مقال كتبه عن ارتباطات بين منظمة إسلامية كردية والمجموعة الإرهابية أنصار الإسلام. وشهدت الآونة الأخيرة تصعيداً في حجم التهديدات ضد الصحفيين في المنطقة الشمالية، كما قُتِل أحد الصحفيين ونجا آخر من هجوم مشابه، بينما تلقى ثلاثة صحفين آخرين على الأقل تهديدات بالقتل في غضون الشهر الماضي.

الحكومة الموريتانية ترفض كشف الحقيقة

اعتقلت الحكومة الانتقالية الموريتانية ، مراسل وكالة أنباء أخبار إنفو المستقلة أحمد ولد نيدا ، وذلك في أثناء تغطيته لتظاهرة احتجاج ضد النظام العسكري الجديد في البلاد، والذي تولى السلطة عقب انقلاب السادس من آب/أغسطس. احتجزت السلطات نيدا وصادرت آلة التصوير التي كان يحملها أثناء تصويره للمتظاهرين وهم يتعرضون للاعتداء من جانب الشرطة.

قمع حرية الإعلام في الضفة وغزة مستمر

في غضون الأسبوع الماضي اعتُقِل في الضفة الغربية وقطاع غزة ثمانية صحفيين، خضعوا جميعاً للتعذيب. هذه السلسلة الأخيرة من الهجمات من تنفيذ كل من حماس والسلطة الفلسطينية وهي استمرار لحملتهما ضد الإعلام والتي بدأت في حزيران/يونيو 2007. ولم يوجه للصحفيين الذين اعتقلوا وعذبوا أي تهم حتى إطلاق سراحهم.

موزامبيق ثاني أخطر دولة إفريقية على حياة الصحفيين

طالب المعهد الدولي للصحافة والفدرالية الدولية للصحفيين حكومة موزمبيق إجراء تحقيق في مقتل ريتشارد ميلز، المصور الصحفي بـ«تايمز» الذي عثر عليه مشنوقا، في غرفته بفندق بهراري . كان من المفترض أن يرحل ميلز، الذي عمل أيضا في العراق وأفغانستان وباكستان، عن زيمبابوي في اليوم التالي لوفاته. وحسب المعهد الدولي للصحافة، فقد كان في زيمبابوي في مهمة سرية قام في إطارها باستجواب مزارع أبيض تعرض للاعتداء بعد انتقاده لروبرت موغابي، وذلك في يوم وفاته. دفن ميلز في 29 يوليو ببلفاست، أيرلندا الشمالية. وقد ترك زوجة وابنا يبلغ الخامسة من العمر. تقول الفدرالية الدولية للصحفيين: «إن مقتل هذا الزميل الموهوب ... يلقي بظل جديد على أزمة الديمقراطية في زيمبابوي». وطالبت الفيدرالية المجتمع الدولي، بما فيها جنوب إفريقيا التي لعبت دورا رئيسيا في الجهود الأخيرة لعقد اتفاق سلام بين الحزب الحاكم والمعارضة بهراري، بدعم التحقيق الشامل في وفاة المصور. باتت زيمبابوي ثاني أخطر دولة في إفريقيا على حياة الصحفيين بعد الصومال، حسب الفدرالية الدولية للصحفيين.

تحيز الإعلام قوض شرعية انتخابات كمبوديا

فشل الكمبوديون في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة في الأسبوع الماضي، وكان جزء من السبب هو سيطرة الحزب الحاكم شبه الكاملة على منابر البث الإعلامي، حسب هيومان رايتس ووتش. ولم تتح للأحزاب السياسية الـ11 المشاركة في انتخابات البرلمان التي جرت في الـ 27 من يوليو فترات بث متساوية على قنوات الراديو والتلفاز. تقول هيومان وواتش إن المعلومات المبثوثة بالتلفاز والراديو تنحاز بصورة شبه كلية للحزب الحاكم، حزب الشعب الكمبودي، ورئيس الوزراء هون سين- ما يعد انتهاكا لقواعد الحملات الانتخابية الكمبودية. وتعتقد «إن عدم الإنصاف في تخصيص نسب التغطية الإعلامية وحده يكفي لإسقاط شرعية الانتخابات. (...) إن لم يستطع المصوتون التزود بمعلومات صحيحة، واستندت قراراتهم بالتالي إلى شعورهم بالخوف، فإن الانتخابات تفقد جزءا كبير من معناها».

ثقافي

دراسة الظاهرة الاستعمارية بشموليتها الإنسانية

جهاد هديب

يشعر قارئ كتاب: "في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية"، للناقدة الإفريقية آنيا لومبا، من ترجمة محمد عبد الغني غنوم، والصادر أخيرا عن دار الحوار اللاذقانية دون تقديم أو تعريف بالكاتبة أو الكاتب، أن كتبا أخرى مثل: "معذبو الأرض" لفرانز فانون، و"الاستشراق" لإدوارد سعيد، ارتقت وباتت من الأعمدة الكلاسيكية في مكتبة حقل الدراسات الذي يُعنى بالاستعمار وما بعده، رغم أن الكتابين الأخيرين ليسا من المراجع الواردة في الكتاب، بل إن هذه المراجع نسوية نقدية في أغلبها. لكن الكتاب في الوقت نفسه يمثّل إضافة واستمرارية وليس انقطاعا، وربما لذلك يشعر القارئ بهذا الإحساس.

غير أن من الصعب إحالة منهج الدراسة في هذا الكتاب الذي جاء في 285 صفحة من القطع الكبير، للنسوية النقدية وحدها، لأن هناك تداخلات بين التيارات النقدية الراهنة مثل ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية والماركسية وغيرها.

لكن "في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية" يعزز من مقدرة القارئ غير المتخصص على التمييز المعرفي بين كثير من المصطلحات النقدية التي يجري استخدامها في هذا الحقل: دراسات ما بعد الاستعمار. كما تنبه آنيا لومبا إلى أن هذه الدراسات ينبغي أن لا تنعزل عن دراسة الآثار الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية على الطرفين الشريكين في المعادلة: المستعمِر والمستعمَر.

وإذ تقتبس آنيا لومبا من أحد مراجعها معلومة مفادها أن الاستعمار الأوروبي بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي كان غطى ما مساحته 84.6 بالمئة من مساحة الكرة الأرضية، فإنها عبر دراستها الأكاديمية هذه: "في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية"، ترى أن هذه الكتلة الهائلة من التاريخ الإنساني جرى تفتيتها إلى تاريخ قوميات تحمل عن ذواتها أفكاراً ذات طابع رومانسي تحيل، من بين ما تحيل إليه، إلى ما هو غير دنيوي لجهة علاقة تلك بالاستعمار واستهدافه لها، الأمر الذي جعل من أي بحث علمي لهذه العلاقة انطلاقاً من الرؤية القومية ينطوي على قَدْر هائل من التبسيط في النظر إلى التاريخ الانساني مثلما في النظر إلى تاريخ العلاقة المشتركة.

في هذا السياق تنظر آنيا لومبا إلى الظاهرة الاستعمارية بوصفها تتجاوز نطاق التاريخ المشترك إلى ما هو أكثر سعة منه. وفي الوقت نفسه، هذا الاتساع في الظاهرة لا يحول دون دراسة فاعليات الاستعمار في نطاق العلاقة المشتركة في ضوء تطور العلوم الاجتماعية من جهة، والتطور الاجتماعي والاقتصادي للظاهرة نفسها وآثارها المباشرة في البلد والأمة الاستعماريين أيضا.

تدعو آنيا لومبا في كتابها إلى تغيير وجهة النظر في دراسة الظاهرة الاستعمارية وأخذها بشموليتها الإنسانية، بهدف الحيلولة دون إسقاط أي مفاهيم أو مقولات دينية أو رومانسية عاطفية لا تخلو من التطرف، وبعيدة كل البعد عن أي منهج علمي. ما يعني أن البدء بدراسة هذا التاريخ الانساني المشترك بدءاً من عموميته وبدءاً من أثر الظاهرة الاستعمارية الاقتصادية في الطرفين، سيكون عبر مناهج حديثة في حقول علمية مختلفة، وسيؤسس لنتائج علمية تجعل من الطرفين معاً قادرين على الوصول لفهم أحدهما للآخر دون سذاجة. ما يعني أيضاً أن ذلك سيقود إلى فهم استمرارية هذه الظاهرة بأقلّ قَدْر ممكن من الأوهام حول الذات وحول الآخر، ومن هنا هذه الأهمية الحاسمة لهذا الحقل المعرفي: دراسات ما بعد الاستعمار.

وحقيقة الأمر، أن الكتاب كأنما كُتِبَ بقلم واحد من مثقفي العالم الثالث في حقل تحتكر الثقافةُ الغربية إنتاجَ المقولات فيه، ولا تريد أن تصغي لأي "عَقل" آخر يهدد هذه الثقافة بتغيير صورتها عن نفسها. فهذا أمر غير مرغوب فيه، عملياً، حتى في أقوى الأكاديميات الغربية وأكثرها رقياً.

بهذا المعنى، يبدو الكتاب إعادة قراءة عميقة للذهنية التي اشتقت جملة المعاني والاصطلاحات التي تُستخدم في حقل دراسة الاستعمار وما بعد الاستعمار، بمنأى عن التعميم السهل أو المواقف المسبقة.

صدر الكتاب في لندن في العام 2001، بعنوان آخر غير الذي ظهر عليه بالعربية، هو:
The Colonialism and the Post colonialism.

المعركة بين التلفزيون والمركز العربي: حرب المئة تهمة!

نادر رنتيسي

معركة كبيرة تلك التي دارت رحاها بين إدارة التلفزيون الأردني، وبين المركز العربي للخدمات السمعية والبصرية، على خلفية إحجام الأول عن شراء أعمال الثاني.

المعركة دارت في وسائل إعلام مختلفة، تم خلالها تراشق الاتهامات بين الطرفين، غير أنه لم يخرج بعد مهزوم أو فائز من تلك المعركة!.

المؤتمرات الصحفية، والتصريحات المتبادلة، ، لم تزد الأزمة إلا حطباً، ونفياً بالمقابل يستند إلى الكثير من الحجج.

التلفزيون واجه بمديره العام بالوكالة، جرير مرقة، اتهامات أخطر من «تغييب» الأعمال الأردنية عن الشاشة المحلية، ليس أقلها الانحياز إلى «الرؤية» السورية للثورة العربية الكبرى، بشراء «لورنس العرب»، و«تجاهل» مسلسل «عودة أبو تايه» الذي يقدم، بحسب منتجيه، وجهة نظر أردنية للحقبة نفسها.

النفي المتكرر من التلفزيون عن عدم نية عرض «لورنس العرب» جاء استدراكاً، في ما يبدو، لامتناع التلفزيون الكويتي عن شرائه، حرصاً على علاقات دولته بالأردن والسعودية.

«لورنس العرب» يتضمن، بحسب تقارير صحفية، قراءة أخرى للثورة التي قادها الشريف الحسين بن علي، تظهر كما لو أنها «تمرد» يقوده لورنس، فضلاً عن احتوائه «مغالطات تاريخية، ومصادرة لدور أبناء قائد الثورة».

وإن كان مرقة قال إن أي قرار نهائي بشأن شراء «لورنس العرب» لم يُتخذ، وإنه تم تشكيل لجنة لدراسة العمل وطلب تعديلات تنسجم والرؤية الأردنية... فإن ذلك لم يقلل من تفاصيل الأزمة التي يكثر فيها الاجتهاد.

التفاصيل الأخرى تركزت حول المبالغ المالية، حيث بدا «حديث الأرقام» متضارباً بين الجهتين، ولا يمكن أن يحال إلى رقم «تقريبي» بين روايتي التلفزيون والمركز. فمسلسل «أسمهان» يقول المركز إنه تم شراؤه بـ600 ألف دينار أردني، فيما «يعترف» التلفزيون بثلث المبلغ فقط، مع إشارة إلى أن المبلغ تم تغطيته بـ«الكامل» عبر «الإعلان الكبير الذي تم حجزه في فترة عرضه»، بحسب مرقة.

وإمعاناً في أدلة الأرقام، فنّد التلفزيون ذلك الرقم في ظل اتجاهه لخفض النفقات والتقشف والتقنين، بما يؤدي إلى توفير مبلغ يصل إلى زهاء مليوني دينار ،كانت تتكبدها المؤسسة كل عام خلال رمضان، مع الإشارة إلى مغالاة المركز في مطالبه المالية.

مدير المركز العربي طلال العواملة تصدى بدوره، وباللغة المرقمة نفسها إلى دفوع مرقة، وجزم أن الأسعار التي تم تقديمها للتلفزيون «تفضيلية ومشجعة».

وأورد مثلاً مسلسل «أبو جعفر المنصور» الذي طلب فيه المركز مبلغ تسعة آلاف دينار للحلقة الواحدة، في حين قال إن إدارة التلفزيون دفعت سبعة آلاف دينار لمسلسل «أسمهان»، مع التأكيد أن تكلفة إنتاج «أبو جعفر المنصور» جاءت ضعف تكلفة مسلسل «أسمهان».

بيد أن «سجال الأرقام» وتقديم الأدلة لدحض الأدلة المقابلة، لم يمنع من قراءة أبعد من التصريحات المعلنة، وإن كانت تخفي «صراعاً آخر» كان يبرز بكلمات مثل «جهات تستقوي»، وأخرى ترد بـ«نوايا لاستهداف الإنتاج الأردني المتميز».

مشهد من مسلسل «عودة أبو تايه»

مشهد من مسلسل «أبو جعفر المنصور»

ثمة، أمور طارئة هذا العام، فرضت المواجهة بين التلفزيون والمركز العربي الذي بات يستحوذ على نسبة 95 بالمئة من الإنتاج الدرامي المحلي.

يعزز ذلك أن الأمور كانت «على ما يرام» بالنسبة للمركز في السنوات الأخيرة؛ فقبل دورتين رمضانيتين اشترى التلفزيون ثلاثة أعمال للمركز هي: «الشمس تشرق من جديد»، «دعاة على أبواب جهنم»، و«الأمين والمأمون»، وتم عرضها في أوقات «مثالية».

أمور طارئة فرضت المواجهة بين التلفزيون والمركز الذي يستحوذ على 95 بالمئة من الإنتاج الدرامي المحلي

العام الماضي، كذلك، كان حضور أعمال المركز قوياً على الشاشة المحلية، حيث تم شراء ثلاثة أعمال أخرى هي: «نمر بن عدوان»، و«وضحة وبن عجلان»، و«الاجتياح».

«الشخصنة»، وحسابات أخرى تطرق لها العواملة في مناسبات صحفية متعددة، تفضي إلى أن ثمة «حسابات مؤجلة» بين إدارة التلفزيون الحالية والمركز.

مصادر في المركز تتهم الإدارة الحالية للتلفزيون، بالوقوف ضد شراء الأعمال المحلية، أو تلك التي ينتجها المركز العربي على وجه التحديد، ليبدو السجال المحتدم حواراً غير مباشر دخلت عليه أطراف متضامنة.

إلى جانب المركز، اصطفت نقابة الفنانين ونشرت إعلاناً مدفوع الأجر في صحيفتين يوميتين ناشدت فيه رئيس الوزراء الانتصار لمئات العاملين في قطاع الإنتاج التلفزيوني، بحمايتهم من «السياسة المجحفة التي تتبعها الإدارة الحالية لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون».

بينما أبدى اتحاد المنتجين الأردنيين، ممثلاً برئيسه محمود الشيبي، استغرابه من الاتهامات الموجهة للتلفزيون باستهداف الأعمال الدرامية المحلية واستبعادها.

الشيبي اعتبر في بيان تزامن مع المؤتمر الصحفي لجرير مرقة، ما يحدث «استقواء على التلفزيون لفرض بعض الأعمال بالقوة وبأسعار مرتفعة، تحت ادعاء دعم الإنتاج الأردني».

العودة إلى تلك التفاصيل ،لا تعني استبعاد اجتهادات متداولة بقوة في الوسطين الإعلامي والفني في أمر طرأ هذا العام، وكسر ما يسمى عند أوساط صحفية فنية، «الود المبالغ فيه» بين التلفزيون والمركز، عندما قام الأخير بشراء قناة ATV الخاصة.

المركز، وإمعاناً في تأكيد التنافس المرتقب مع بدء البث رسمياً مطلع العام المقبل، شرع في التعاقد مع كفاءات «عريقة» عملت في التلفزيون الأردني لسنوات، على رأسها مديره الأسبق وأحد أبرز مذيعيه المخضرمين إبراهيم شاهزادة.

تجارب عربية معروفة، في دول عربية قريبة وبعيدة، شهدت تفوقاً سريعاً للإعلام الخاص على الرسمي في استقطاب المشاهد الباحث عن جزء «مختلف» من الحقيقة، وكمّ كبير من المتعة.

وكان تعثر انطلاقة ATV، أكثر من مرة، قد أجّل وضع التلفزيون الأردني أمام «المحك» الحقيقي في منافسة الإعلام الخاص، وهو ما بات بحكم المؤكد خلال الأشهر القليلة المقبلة، التي سيدخل فيها الإعلام المرئي حالة قريبة من التنافس فيما يدخل التلفزيون المحلي مثقلاً بالمديونية، والخاص بهاجس البحث عن الجمهور الموزع اهتماماته على القنوات العربية المكرسة عبر عقد ونصف العقد.

ثقافي

في ظل سطوة المدونات الإلكترونية

الصالونات الأدبية.. هل هي إلى زوال؟

هيا صالح

"من الطبيعي أن تشهد الصالونات الأدبية نكوصاً في ظل الانتشار الكبير لمدونات الإنترنت المفتوحة على مدار الساعة"، هذا ما يقوله الشاعر محمد ضمرة في تفسيره لظاهرة "تلاشي الصالونات الأدبية" و"انتفاء الحاجة لوجودها"، وهي التي انتشرت بكثرة إلى وقت قريب، وكان لها دور مؤثر في احتضان الكتّاب والأدباء وتكريس مبادئ الحوار وطرح الآراء المختلفة حول المنتج الأدبي وما يستجد في المشهد الثقافي.

مريم الصيفي

محمد ضمرة

عصام السعدي

يؤخذ على الصالونات غلبة «المجاملاتية» ازاء ما يقدم فيها من نتاج أدبي

يضيف ضمرة، أحد رواد الصالونات الأدبية في الزرقاء وعمّان في فترة ازدهارها، أن الإنترنت فتح المجال للتواصل بين الأدباء بشكل أكبر، إذ تحتضن صفحات المواقع الأدبية الإلكترونية ومدونات الإنترنت نتاجات الأدباء وتستقبل ردود القراء عليها. فيما يرى الشاعر عصام السعدي أن المدونات لا تعوّض عن الصالونات الأدبية، موضحاً أن الأخيرة "تتيح الفرصة لالتقاء الكتّاب وتحاورهم وتتبُّع ردود أفعالهم، خصوصاً رد الفعل الفيزيائي الذي لا يمكن أن توفّره المدونات"، مقرّاً في الوقت نفسه أن المدونات تتميز بكونها لا تحتاج إلى لقاء محدد في وقت معين، إذ يستطيع المرء دخولها متى شاء، فضلاً عن انتشارها بسرعة أكبر.

تتفق مع هذا الرأي الشاعرةُ مريم الصيفي، التي يعد صالونها الأدبي من أشهر الصالونات الأدبية وأكثرها استمراريةً في الأردن، لافتةً إلى أن التواصل مع الآخرين عبر المنتدى الإلكتروني باستخدام الكمبيوتر، يفتقر إلى الحرارة الإنسانية التي يوفرها الصالون الأدبي للكتّاب والأدباء والمثقفين. وتضيف أنه رغم ما للإنترنت من أهمية في سرعة نقل المعلومات والتواصل مع شريحة واسعة من الناس، إلا أنه لا يملك القدرة على إقامة العلاقات الإنسانية الحميمة.

تقول الصيفي التي تبلورت فكرةُ الصالون الأدبي في وجدانها منذ زمن طويل: "كنت معجبة بمي زيادة وسكينة بنت الحسين وغيرهما من النساء اللواتي أسسن لمجالس أدبية ثقافية، فأقمت صالوناً أدبياً في الكويت العام 1991، قبل أن أنقل الفكرة إلى عمّان، حيث لقيت نجاحاً كبيراً"..

يرى ضمرة أن الأهداف التي وُجد من أجلها الصالون الأدبي، والتي تتمثل في فتح المجال للكتّاب لإيصال نتاجهم الأدبي لزملائهم، والاستماع لهم والتحاور معهم، كان لها ما يبرّرها في ظل شح المنابر الثقافية وقلة الصحف والمجلات التي تعنى بهذا النتاج، أما الآن، فقد كثرت المنابر وفتحت الملاحق والصفحات الثقافية مصراعيها على النتاج الثقافي، فضلاً عن انتشار وسائل التواصل التي جادت بها التكنولوجيا الحديثة من هواتف أرضية ومحمولة وإنترنت..

الكاتب أحمد أبو حليوة، الذي يواظب على إقامة صالون أدبي منذ أربع سنوات، يرى أن الصالونات الأدبية تزداد أهميةً وضرورةً، خصوصاً في ظل تسييد "ثقافة الصورة" من خلال الإنترنت والفضائيات، وطغيان النمط الاستهلاكي على إنسان العصر الذي يجد نفسه بحاجة ماسّة لما يشبه "التواصل الأسري" مع الآخرين. فضلاً عن أن الصالونات الأدبية، شكل من أشكال الحراك الثقافي الحر بعيداً عن البروتوكولات الشكلية، وهي تتيح الفرصة للقراءة والنقد وتدرّب الجيل الناشئ من الكتّاب على آلية التلقي والحوار البنّاء.

يؤكد أبو حليوة أن هذه الصالونات أقرب ما تكون إلى المسرح، فمثلما أن المسرح عُرف على مر التاريخ بأنه "أبو الفنون"، فإن الصالونات الأدبية كانت المنبر الأول للمبدعين، و"مهما تقدمت التكنولوجيا واستُحدثت الوسائل لإبقاء المرء على صلة بالعالم من حوله، يظل للعلاقة الإنسانية والتواصل البصري والحضور الجسدي أهمية لا غنى عنها".

ويتفق كتّاب ومثقفون أن الصالونات الأدبية يؤخذ عليها غلبة الآراء "المجاملاتية" إزاء ما يُقدَّم فيها من نتاج أدبي يفرض على المستمع أن يبدي رأياً أو يتخذ موقفاً غير موضوعي. لكن السعدي يذهب إلى أن المجاملات لا تقتصر على الصالون الأدبي وحده، فهي تطال المدونات التي "كنا نعتقد أن فيها مصداقية" على حد تعبيره، موضحاً: "ما تكشّف لنا هو أن المدونات تنطوي إما على مجاملات كثيرة، أو على إساءة وتجريح يكون أحياناً خارجاً عن المألوف"، وهو ما تؤكده أيضاً الصيفي مشددةً على أنه عوضاً عن المجاملة قد يتجرأ الزائر للمدونة ويكتب تعليقات مسيئة، وهذا ما لا يمكن أن يحدث في الصالون الأدبي الذي ينطوي على ضوابط "أخلاقية" و"اجتماعية" تحول دون ذلك.

وفي حين يقرّ أبو حليوة بوجود قدر من المجاملة في الصالونات الأدبية، فإنه يرى إمكان تجاوزها بالنظر إلى الإيجابيات التي تحققها هذه الملتقيات. الصيفي تنفي شيوع المجاملات، وتؤكد: "من خلال تجربتي في صالوني الأدبي لا يوجد أبداً أية مجاملة، لأن النقد هو للنص الأدبي نفسه وليس لصاحبه".

يستذكر ضمرة أيام زمان، في حديثه عن أشكال أخرى من اللقاءات تقارب فكرة الصالونات الأدبية: "كنا نلتقي في المقاهي، في أزقة وسط عمّان الضاجّة بالحركة، ثم انضوينا في عضوية الهيئات الثقافية التي وفرت لنا المناخ المناسب لإقامة ندوات وحلقات نقاش بحرية"، وفي هذا السياق يرى المتحمسون للصالونات الأدبية أن حرية التعبير وإبداء الرأي تظل أكبر في هذه الملتقيات لأنها لا تخضع لأي جهة رسمية، ولا تتلقى الدعم منها.

تفتقر هذه الصالونات للدعم الذي تحظى به الهيئات الثقافية من الجهات الرسمية، وهو ما يدفع أبو حليوة إلى دعوة المؤسسات إلى شراء ما يصدره الصالون من كتب ودوريات لدعم استمراريته، ويرى أن هذا كفيلٌ بتحقيق "استقلال اقتصادي" للصالون، ما يؤدي إلى تحقق أشكال الاستقلال الأخرى. ويقترح أن يتم الدعم على شكل مكافأة تقدَّم لصحاب الصالون، شرط أن يمضي على تأسيسه فترة لا تقل عن العام أو العامين. فيما ترفض الصيفي فكرة الدعم التي قد تقود إلى "فرض شروط"، أو تؤدي إلى رقابة على أداء الصالونات، وتصادر حريتها في اختيار ضيوفها ومواضيعها، وعندها ستصبح كغيرها من الهيئات الموجودة على الساحة.

ارتبط كثير من الصالونات الأدبية عبر التاريخ بأسماء نسوية. ويبدو هذا كرد فعل على ما تشعر به المرأة في المجتمعات العربية من حرمان وتغييب لها عن المشاركة الفاعلة في الحراك العام. المفارقة أن المرأة أصبحت اليوم بمنأى عن هذه الصالونات، تأسيساً وحضوراً، لأسباب من أبرزها عقد الصالون في وقت متأخر يحول دون قيامها بواجباتها العائلية.

بين أدباء يتطلعون للارتقاء بفكرة الصالونات الأدبية وتطويرها على مختلف المستويات والإبقاء على جذوة الحياة فيها، وبين آخرين يرون أن هذه الشعلة بدأت منذ زمن بالخفوت ولا سبيل لإعادة الوهج إليها، تظل "الصالونات الأدبية" مؤشراً على مرحلة زاهية في وجدان الثقافة والمثقفين.

ثقافي

كتب

السلام المعلّق (٣) على مفترق الطرق

المؤلف: أحمد قريع «أبو علاء»
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2008

«شهادة لزمانها»، هذا ما أراده أحمد قريع «أبو علاء» من وراء إصدار هذه السلسلة من الكتب، التي نشر القسم الأول منها في العام 1999، إثر الجمود الواضح الذي أصاب عملية السلام. وحملت السلسلة عنواناً عريضاً هو «السلام المعلّق» لينسجم مع الحالة التي آلت إليها مسيرة السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

يتضمن القسم الثالث «على مفترق طرق» مقاربات في الصراع والتنمية والأزمة الفلسطينية، وهو يناقش موضوع السلام، ويتحدث حول العقبات التي طالما وضعتها إسرائيل وتضعها يومياً في طريق إنجاز السلام وجعله فعلاً متحققاً على الأرض، كما يناقش الكتاب الانتهاكات اليومية التي تمارسها إسرائيل لتختلق العثرات أمام هذه المسيرة.

يقول قريع في المقدمة: «يصدر هذا الكتاب ونحن نقف عند منعطف تاريخي تحولي كبير، وعلى الحد الفاصل بين خيارين واضحين: خيار السلام من جهة، وخيار مواصلة الصراع بكل أشكاله. فنحن نقف الآن على تخوم فرصة سانحة لانتشال المنطقة وشعوبها من مغبة السقوط في ويلات حرب لسنا قادرين على التكهّن بعنفها ومداها الزمني، ولكننا نوقن أنها ستكون حرباً طاحنة لن ينجو من ويلاتها أحد، وأنها ستكون حرباً دامية مدمّرة لا تبقي ولا تذر».

ويضيف: «إنّ الزجّ بكل إمكانياتنا، مجدداً، لخوض معركة التفاوض، تقتضي منّا إعادة قراءة تجاربنا الذاتية... وتقويم تجربتنا التنظيميّة وقدرتنا على مواجهة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية».

تغطية الصحافة العربيّة للحروب

تحرير: عبدالله الكندي
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2008

كانت حرب الخليج الثالثة فر صة مناسبة لبعض المؤسسات الإعلامية العربية لفرض وجودها وأهميتها في خريطة الإعلام الإقليمي، بل والانطلاق من ذلك الإطار إلى العالمية، حيث أصبح الكثير من وسائل الإعلام العالمية ينقل عن القنوات الفضائية العربيّة مثل: «الجزيرة»، و«أبو ظبي»، و«العربيّة» بعض تطورات الحرب وفعالياتها في العراق، ويمكن التأكيد على الحضور المكثف والمميز لهذه القنوات الفضائية من خلال بعض الشواهد المهنية، ومنها على سبيل المثال البث المباشر والحي على مدار الساعات الأربع والعشرين، مما ساهم في تحولها إلى مصادر أساسية للأخبار لبعض القنوات التلفزيونية العالمية. هذا البث المباشر والحي كان مدعوماً بأعداد كبيرة من المراسلين لبعض القنوات الفضائية العربيّة وفي مناطق مختلفة من العراق. ولم تعد هذه القنوات الفضائيّة العربيّة مصدراً للصورة التلفزيونية لغيرها من القنوات الفضائية في العالم فقط، بل إنّ بعض الصحف العالمية في فرنسا وبريطانيا، خصصت أبواباً يومية لقرائها تطلعهم على ما جاء في تغطية قناة «الجزيرة» لحرب الخليج الثالثة على سبيل المثال.

كتاب نموذجي للعلاقة بين دولة عظمى وأخرى صغيرة

مراجعة: جي بي بيترسون*

العلاقات الأميركية الكويتية، 1961-1992: علاقة غير مريحة

- **تأليف: شوقية باناسبورنبراسيت**
- **الناشر: دار روتلدج، لندن، المملكة المتحدة**
- **سنة النشر: 2005**
- **عدد الصفحات: 203**

الكتاب هو أطروحة دكتوراه وضعها أستاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة تشولالونغورن في بانكوك، يبدو أنه كان مسؤولا سابقا في وزارة الخارجية التايلندية. باناسبورنبراسيت، في صيغة حالة دراسة في العلاقة التبادلية بين قوة عظمى ودولة صغيرة، مع التشديد على الدور الذي يلعبه النفوذ في مثل هذه العلاقات. بهذا المعنى، يمكن النظر إلى هذا الكتاب بوصفه استمرارا لموضوع السلسلة عن دور النفوذ في العلاقة بين دولة عظمى وأخرى حليفة في الشرق الأوسط؛ وهي السلسلة التي حررها قبل سنوات آل روبنشتاين.

جاء ترتيب الكتاب مباشرا ومتسلسلا زمنيا، إذ يبدأ الكاتب في تتبع خلفية العلاقات الأميركية الكويتية قبل عام 1961، والتي بدأت مع الإرساليات الأميركية في الكويت لتتشكل فيما على أساس مشاركة القطاع الخاص الأميركي في إنتاج النفط والمشاريع التنموية. ولم تكن واشنطن قادرة على فتح قنصلية في الكويت حتى العام 1952؛ بسبب المعارضة التي أبدتها بريطانيا التي كانت تحمي الكويت، والتي خشيت أن تؤسس لسابقة تجعل من الصعب رفض بعثات دول أخرى.

حتى بعد استقلال الكويت، ظل الدور الأميركي هناك سلبيا لأن واشنطن كانت تعتبر الكويت ضمن دائرة النفوذ البريطاني. وهكذا ظلت واشنطن في الخلفية عندما وجه العراق تهديدا إلى الكويت في 1961. وبقي الحال على ما هو عليه، حتى بعد أن أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج ما بين عامي 1986 و1971، ونفذته.

تتلو هذه الفصول الاستهلالية دراسات مفصلة للعلاقات الثنائية في عهد الرؤساء الأميركيين كارتر، وريغان، وجورج بوش الأب. رغبة إدارة كارتر في تحسين العلاقات مع الإمارة الخليجية، والتي كانت قد تبنت موقفا غير منحاز من الاستقلال، تأثرا سلبا بفعل خلافات عميقة حول القضايا العربية الإسرائيلية (التي عززتها الجالية الفلسطينية الضخمة في الكويت). في نهاية الأمر، "أثبتت الكويت أنها أقل طواعية مما كانت تأمله أو حتى تتوقعه واشنطن" (ص 87).

لم تكن الحال أفضل كثيرا في عهد إدارة ريغان. فقد رفضت الكويت تعيين سفير أميركي لعدم رضاها عن دعم واشنطن لإسرائيل، ولكن مع نهاية حقبة ريغان، فاجأت الكويت الجميع بمن فيهم واشنطن، عندما طلبت رفع علمها على ناقلات نفطها لحمايتها من الهجمات الإيرانية. يقول المؤلف إن الجانبين مارسا نفوذهما على الآخر أثناء تلك الفترة.

واستمرت العلاقات الأميركية الكويتية متوترة بعد أن تولى بوش الأب الرئاسة، لكن الكويت بقيت تمثل "حالة هامشيا على قائمة المصالح الأميركية القومية" (ص 136). غزو العراق وما تبعه من تحرير الكويت، شكل العامل المحفز الذي حول العلاقة الثنائية إلى تعاون وثيق. لكن باناسبورنبراسيت يشير أيضا إلى أن حالة "النفوذ التعاوني" الذي ساد في هذه الفترة أتاح "للحكومة الأميركية أن تنتزع السلوك الذي تريده من الحكومة الكويتية، على أساس حسابات باردة للمنافع الحاصلة من هذا التعاون" (ص 137).

هنا تنتهي الدراسة، ربما لأن المؤلف أجرى بحثه بين عامي 1993-1994 ولم يحدثه. ولكان مثيرا للاهتمام لو أنها حُدّث ليشمل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والغزو الذي قادته أميركا على العراق، والحرب الإسرائيلية مع حزب الله. بالرغم من أن الكويت لا تزال تدور في الفلك الأميركي، فإن خيوط العلاقة تشير إلى أن النفوذ الأميركي ما زال يتفوق على المصالح الكويتية المتنوعة.

هذه دراسة مستوفية لشروط البحث تستحق القراءة. فقد قام المؤلف بالتنقيب في الأدبيات التي نشرت عن هذه المادة. كما أن رحلات البحث إلى الكويت وواشنطن مكنته من إجراء مقابلات مع صانعي السياسة والباحثين في كلا البلدين. كما تمكن من جمع تفاصيل أخرى من سجلات وزارة الخارجية الأميركية والأرشيف القومي في واشنطن.

يقر المؤلف بان الولايات المتحدة، ما خلا أزمة 1990-1991، كانت تولي السعودية أهمية أكبر من جارتها الكويت، وهو ما انعكس في تقلص العلاقات مع الكويت إلى حدها الهامشي المتمثل في الروابط الإقليمية. كما أن السياسة الأميركية تجاه الكويت كانت في العادة تأتي ضمن سياسة أكثر عمومية تتعلق بالدول الخمس الصغرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي زاد من صعوبة التركيز على مجال معين من النفوذ في العلاقة الأميركية الكويتية.

الجهد الذي بذله المؤلف في تصوير الكتاب وكأنه حالة دراسة في مجال العلاقة بين دولة عظمى وأخرى صغرى، وبخاصة فيما يتعلق بدور النفوذ في مثل هذه العلاقة، قد شابه نقص النقاش الواضح للصلة بين نموذج العلاقة الكويتية الأميركية وهذا البحث الاستقصائي. في الفقرة الأخيرة من الكتاب فقط، يناقش باناسبورنبراسيت بوضوح المسألة الرئيسية التي طرحها في بداية الكتاب: "في أي ظرف يمكن لدولة صغيرة مثل الكويت أن تؤثر في قوة عظمى مثل الولايات المتحدة؟" (ص 2).

وكان جوابه أنه بدلا من تتبع النموذج التقليدي في أن تمارس قوة عظمى نفوذها المباشر على الدولة الصغيرة، فإن الكويت مارست درجة من النفوذ والتأثير في العلاقة و"غالبا ما ارتقت فوق 'مركزها' المتوقع في النظام الدولي" (ص 143).

***مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة أريزونا، توسكان، أريزونا**

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

اشتري الوجبة المكبّرة
واربح 15 تلفزيون LG
LCD 32”
و آلاف الجوائز الفورية
برجر كنج
على مزاجك ... انت!
خدمة التوصيل المنزلي
عمان 5805555
الزرقاء 3651500
إربد 7243388

حريات

خشية فشله مجدداً

عقيلات نواب يمارسن "تأثيرهن السري" لإقرار قانون الأحوال الشخصية

حمزة السعود

لم يكن حضور عقيلات النواب لمناقشة قانون الأحوال الشخصية المؤقت في معهد الملكة زين الشرف التنموي، مختلفاً كثيراً عن حضور النواب أنفسهم للجلسات. وكما يحدث في مجلس النواب، تغيب العدد الأكبر من عقيلات النواب الخمسة والخمسين اللواتي أكدن حضورهن، ولم تحضر سوى عقيلات ثماني نواب وعقيلة العين سالم الترك.

خضوع القوانين لاحكام الشريعة لا يعني تجاهل التطوير والتحديث

اللقاء عقد للتأثير في اتجاهات النواب، من خلال عقيلاتهم، بما يتعلق بالتعديلات المدرجة في قانون الأحوال الشخصية المؤقت، وأهمها حق "الخلع"، فما زال قانون الأحوال الشخصية قابعاً في أدراج مجلس الأعيان، الذي وافق عليه مع بعض التعديلات، بعد رفضه مرتين من قبل مجلس النواب السابق، وهو الآن في انتظار مناقشة النواب له، تمهيداً لإقراره بحسب الأصول الدستورية.

دينا خوري، عقيلة النائب طارق خوري، أعلنت استغرابها لقلة الحضور، وأشارت إلى أهمية التعديلات التي أدخلت على القانون المؤقت للخلع، مؤكدة قوة التأثير "السري"، للزوجةعلى النائب، وهو رأي أيدتها فيه عقيلة النائب عاطف الطراونة، مع بعض التحفظ على منح المرأة حق الخلع دون ضوابط،"لأن المرأة تنقاد بسهولة نحو عواطفها".

اجتماع عقيلات النواب، بادر بتوجيه الدعوة إليه مشروع "من حقك التمتع بحقوق عادلة ومتكافئة"، وهو إطار لهيئات عاملة في مجال حقوق المرأة ويضم كلاً من: تجمع لجان المرأة الوطنية الأردنية، وجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، والمركز الوطني للثقافة والفنون الأدائية، ومعهد الملكة زين. ويبدو أن الدعوة جاءت، بعد أن بات جلياً، أن مجلس النواب الجاري سيرفض التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية المؤقت، بخاصة المادة المتعلقة بحق الخلع، مثلما رفضه مجلس النواب السابق، فكان القرار القيام بـ"تحرك" للتأثير في النواب كي لا يتكرر السيناريو السابق مرة أخرى.

الخشية من تكرار السيناريو جاءت بعد تصريحات لبعض النواب عن أن كثيراً من التعديلات التي أدخلت على القانون المذكور جاءت نتيجة "إملاءات غربية"، وأنها "لا تتفق مع الشريعة الإسلامية"، وهناك من يرى أن السبب الأساسي هو خشية الرجل من تراجع سطوته الذكورية.

مديرة معهد الملكة زين، هدى حقي، قالت إن محاولات عدة بُذلت لحثّ النواب على تلبية دعوة الهيئات للاجتماع، لكنها جميعاً باءت بالفشل، ما حدا بها إلى توجيه الدعوة لعقيلاتهم.

وكان محافظ العاصمة، سعد الوادي المناصير، رفض، دون ذكر الأسباب، طلباً بتنظيم مسيرة تضم ناشطين وناشطات نسويات، تتجه إلى مجلس النواب. "تم الرفض، رغم موافقة المحافظ على مسيرات أخرى عديدة في الوقت نفسه"، تقول منسقة مشروع "من حقك التمتع بحقوق عادلة ومتكافئة" علا المومني، والذي يضم الهيئات التي دعت للاجتماع.

الناشطة في مجال حقوق المرأة، أسمى خضر، تحدثت عن التعديلات الستة التي أدخلت على القانون، وهي: الخلع، ورفع قيمة التعويض عن الطلاق التعسفي، والإبلاغ عن الزواج المكرر، ورفع سن الزواج إلى 18 سنة، وحق مشاهدة الأطفال، ونفقة الزوجة العاملة، مشيرة إلى أن هذه التعديلات تمارس تأثيراً مهماً على المجتمع المحلي والأسرة، وعلى حقوق الإنسان. وقالت إن خضوع القوانين لأحكام الشريعة الإسلامية لا يعني تجاهل التطوير والتحديث.

القانون أدى إلى ما يشبه "التخندق"، إذ تشبث كل طرف برأيه

ترى خضر أن هذا القانون أدى إلى ما يسمى "التخندق"، إذ تشبث كل طرف برأيه دون بحث وتمحيص، أو حتى نقاش. وأضافت: "رغم أن القانون نافذ عملياً، إلا أننا معنيون بإقرار القانون بشكل دستوري، ما يؤكد وجود توافق مجتمعي عليه".

تشير الإحصاءات إلى أن عدد حالات الخلع خلال السنوات الخمس الماضية بلغ 3 آلاف حالة، في حين شهدت كل من السنوات الخمس الماضية 5 آلاف حالة طلاق.

أجمع الحضور على أن التعديلات التي أُدخلت على القانون غير كافية، لكن التغيير يتم بـ"التدرج"؛ فعلى سبيل المثال، لا يتم إصدار الحكم القضائي بالخلع إلا إذا قامت الزوجة، قبل الدخول، بإعادة ما استلمته من مهرها وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج. أما إذا طلبت الزوجة الخلع بعد الدخول، فيجب عليها أن "تفتدي نفسها" بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية، ما يشير إلى تمييز واضح لصالح الرجل، الذي يتمتع بميزة دفع مؤخر الزوجة بالتقسيط المريح، بعد عملية الطلاق.

التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية:

أولاً: أهلية الزواج:

1 رفع قانون الأحوال الشخصية المعدل وفقاً للمادة الخامسة منه سن الزواج إلى 18 عاماً لكل من الخاطب والمخطوبة.

2 وأجاز للقاضي أن يأذن بزواج من لم يتم منهما هذا السن إذا كان قد أكمل الخامسة عشرة من عمره وكان في مثل هذا الزواج مصلحة تحدد أسسها بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية.

ثانياً: الزواج المكرر:

1 أوجب القانون المعدل على القاضي وقبل إجراء عقد الزواج المكرر التحقق من قدرة الزوج المالية على المهر والنفقة.

2 كما أوجب على القاضي إخبار الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بأخرى، وكذلك أوجب على المحكمة وفق التعديل الجديد إعلام الزوجة الأولى بعقد الزواج المكرر بعد إجراء عقد الزواج.

ثالثاً: نفقة الزوجة العاملة:

1 وفق القانون القديم كان نص المادة 6: "لا نفقة للزوجة التي تعمل خارج البيت دون موافقة الزوج"

2 وبناءً على التعديل الجديد: تستحق المرأة النفقة إذا كانت تعمل عملاً مشروعاً وإذا وافق الزوج على العمل صراحة أو دلالة، ولا يجوز له الرجوع عن موافقته إلا لسبب مشروع ودون أن يلحق ضرراً.

رابعاً: الخلع القضائي:

تم إضافة الفقرتين ب و ج إلى المادة 126 في القانون المعدل:

1 بموجب الفقرة ب للزوجة قبل الدخول أو الخلوة أن تطلب إلى القاضي التفريق بينها وبين زوجها إذا استعدت لإعادة ما استلمته من مهرها وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج. وإذا امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد.

2 أما بموجب الفقرة ج فيحق للزوجة وبعد الدخول أو الخلوة طلب الخلع مبينة بإقرار صريح منها أنها تبغض الحياة مع زوجها وأن لا سبيل لاستمرار الحياة بينهما وافتدت نفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية، فللمحكمة إذا لم يتم الصلح خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً تطليقها طلاقاً بائناً.

خامساً: التعويض عن الطلاق التعسفي:

رفع قيمة التعويض عن الطلاق التعسفي من نفقة سنة في حده الأعلى وفق القانون القديم إلى نفقة سنة كحد أعلى (المادة 134).

سادساً: حق المشاهدة:

1 يتساوى حق الأم وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضانته.

2 أعطى الحق للقاضي –عوضاً عن مأمور الإجراء- في تحديد زمان المشاهدة ومكانها حسب مصلحة الصغير إذا لم يتفق الطرفان على ذلك (المادة 136).

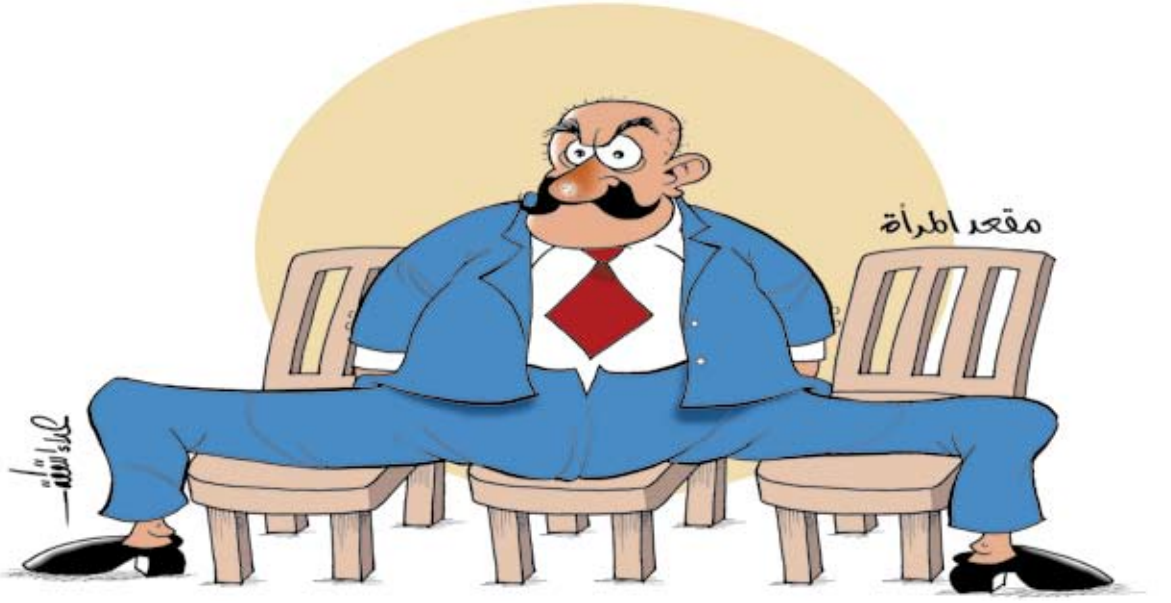

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 08

منظمات حقوقية اعتبرتها منقوصة

تعليمات لخفض محكوميات نزلاء السجون

السّجل - خاص

◄ ينص قانون مراكز الإصلاح والتأهيل على تخفيض مدة سنة السجن إلى 9 شهور للنزلاء ذوي السيرة الحسنة، وإبقائها سنة كاملة لذوي السلوك السيء، إلا أن الواقع مختلف تماماً من حيث التطبيق، فقد اعتادت مديرية مراكز الإصلاح والتأهيل على احتساب سنة السجن باعتبارها 9 شهور، بغض النظر عما إذا كان النزلاء من ذوي السلوك السيء أو الحسن.

ربما كانت هذه المنطقة التي يختلط فيها ما هو منصوص عليه في القانون، بما هو عرف حل محل القانون، هو السبب في صدور تصريحات عن مدير مراكز الإصلاح والتأهيل، العقيد شريف العمري، قال فيها إن ذلك قد خلق انطباعا لدى المواطنين بأن سنة السجن في الأردن 9 أشهر، في حين أن ذلك يعد مخالفا للمادة 34 من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث أن تخفيض ربع مدة المحكومية للنزيل المحكوم بالأشغال الشاقة المؤقتة، «ينحصر بحسني السلوك فقط». وأضاف العمري في ورشة عمل عقدها مركز التدريب والتطوير التابع لمراكز الإصلاح في مركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية الشرطة قبل أسبوعين: «ليس من العدل أن يمنح هذا التخفيض لحسن السلوك، ولمن كان سلوكه سيئا داخل مراكز الإصلاح على حد سواء».

وتحض المادة 34 من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل على ضرورة اتخاذ إدارات المراكز للترتيبات اللازمة لتشجيع النزلاء على تحسين سلوكهم، لتمكين من هو محكوم بالحبس شهرا أو أكثر بالاعتقال أو بالأشغال الشاقة، من الإفراج عنه، إذا قضى ثلاثة أرباع محكوميته.

مسودة تعليمات لمعاملة تشجيعية للنزلاء

وأشار العمري في الورشة المشار إليها، إلى مسودة تعليمات بهذا الشأن، في سبيلها إلى الصدور عن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، لتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من العام المقبل، فيما يوصف بأنه إطار للمعاملة التشجيعية لنزلاء هذه المراكز. وتشمل التخفيضات، بحسب المسودة المشار إليها، ثلاثة أرباع المدة كحد أدنى، مقابل توافر شروط معينة في النزيل.

بحسب المادة الخامسة من مسودة التعليمات، يتم تنزيل 7 أيام ونصف اليوم شهرياً، من محكومية النزيل الإجمالية، في حال ثبوت حسن سيرته وسلوكه، شريطة أن يقوم رئيس قسم القيود في لجنة المعاملة التشجيعية بتخفيض مدة العقوبة على جهاز الحاسوب.

كما تنص التعليمات على تنزيل 5 بالمئة من المدة التي أضافتها اللجنة على النزيل إذا اجتاز دورة تعليم أكاديمي لمدة لا تقل عن شهرين بنجاح، وتنزيل 5 بالمئة من المدة التي أضافتها اللجنة على النزيل إذا اجتاز دورة من دورات التدريب المهني، لمدة لا تقل عن شهرين بنجاح، كما تنزل 3 بالمئة من المدة المضافة على النزلاء العاملين بالمشاغل الحرفية والمشاريع الإنتاجية لكل ثلاثة أشهر متواصلة، و2 بالمئة من المدة التي أضافتها اللجنة على النزلاء العاملين بالنشاطات الداخلية للمركز لمدة ثلاثة أشهر متواصلة.

وعلى الرغم من الترحيب المبدئي الذي قوبلت به هذه المسودة من جانب نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات عاملة في هذا المجال، فإن عددا من المواد المتضمنة مسودة التعليمات تعرض للنقد من جانب هذه المنظمات وهؤلاء الناشطين.

فالمادة 13 من المسودة، مثلا، تنص على أنه «يفرج عن النزيل إذا حفظ القرآن الكريم كاملا، بعد مضي ثلاثة أرباع مدة محكوميته، وتنزل 5 بالمئة من المدة التي أضافتها اللجنة على النزيل عن كل جزء يحفظه من القرآن الكريم، كما تنزل 5 بالمئة من المدة التي إضافتها اللجنة إذا اجتاز النزيل دورة فقه أو تلاوة أو تجويد لمدة لا تقل عن شهرين بنجاح»، وهو ما كان موضع تعقيب المحامي عبد الكريم الشريدة، رئيس لجنة السجون والمعتقلين في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الذي يرى أن «إقحام الدين في تقييم السلوك ليس مقبولاً في حقوق الإنسان ولا في الدستور الأردني؛ فهنالك نزلاء مسيحيون وشيوعيون في تنظيمات مختلفة». وقد اقر مدير مراكز الإصلاح شريف العمري بأن 45 نزيلاً من غير المنتمين للتنظيمات أصبحوا الآن من التكفيريين».

ويرى الشريدة، أن هذه المسودة جاءت للتضييق على بعض النزلاء، وتحديدا، على المنتمين للتنظيمات الحزبية؛ «فعلى سبيل المثال إذا احتج النزيل على رفض إدارة المركز إدخال كتاب ما أو حتى على الطعام، يعتبر سيء السلوك».

المحامية نسرين زريقات، رئيسة وحدة الإصلاح والتأهيل في المركز الوطني لحقوق الإنسان، ترى أن مديرية الأمن العام أرادت الاستفادة من نص القانون، من خلال إصدار مسودة التعليمات، للحد من أحداث الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل، مشيرة إلى أن مديرية مراكز التأهيل قد شكلت لجنة لتقيم سلوك النزلاء شهرياً.

ولكن زريقات ترى أن «من غير المعقول أن يكون رئيس مركز الإصلاح الذي يفرض العقوبات على النزلاء هو نفسه رئيس لجنة التقييم، كما أن الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين مغيبون من عضوية اللجنة، إضافة لعدم خضوع هذه اللجنة لأي رقابة داخلية أو خارجية».

◄ شريف العمري

أخبار

سوزان تميم

◄ قال مركز هشام مبارك للقانون، إنه تقدّم بطعن أمام القضاء الإداري بشأن قرار النائب العام، بحظر النشر في قضية مقتل المغنية اللبنانية سوزان تميم، والذي شمل جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، والصحف والمجلات اليومية والأسبوعية في مصر. واعتبر المركز في طعنه أن القرار يخالف "القانون والدستور والمواثيق الدولية"، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موضحاً أن الهدف من الطعن هو "ترسيخ مبدأ حرية الرأي والتعبير، والحق في المعرفة وتداول المعلومات". وكانت تميم قد قُتلت في دبي يوم 30 تموز/ يوليو الماضي، ويشتبه أن مصرياً كان على صلة بها، هو من قام بقتلها.

"حريق القاهرة الثاني"

◄ أصدرت ثلاث منظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان، (هي: ماعت، عالم واحد، جمعية التنمية الإنسانية)، بياناً مشتركاً عبّرت فيه عن أسفها تجاه ما أسمته "حريق القاهرة الثاني"، أي حريق مبني مجلس الشوري المصري، وعدد من ملحقات مبني مجلس الشعب ووزارة الصحة ومكتب بريد القصر العيني، مستعيدة بذلك ذكرى حريق القاهرة الذي وقع في 26 كانون الثاني/ يناير من العام 1952، أي عشية ثورة يوليو، والذي التهم مبان ومنشآت ومحال تجارية، وأدى إلى إقالة حكومة النحاس واتهامها بعدم القدرة على حفظ الأمن، معتبرة أن "الحريق الثاني أخطر من الأول كونه أطاح بذاكرة وطن". وقال البيان "إن تقديم صغار الموظفين والعمال بالمباني المحترقة للمحاكمة، هو أمر يعزز الشبهات حول ما جرى حجبه من أنباء ذكرتها جريدة البديل التي رفضت مؤسسة الأهرام طباعتها، وأشارت عناوينها إلى احتراق ملفات قضايا خطيرة تمس كبار المسؤولين بالدولة، مثل قضية عبّارة الموت وأكياس الدم الملوثة والمبيدات المسرطنة وقطار الصعيد". في سياق متصل، عقد "المعهد الديمقراطي المصري للتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية"، ندوة لبحث موضوع الحريق، نقل مديرها، رامي حافظ، عن شهود عيان قولهم إن العشوائية شابت التعامل مع الحريق، بحيث لم تتم السيطرة عليه سريعاً، فيما قال أحد الصحفيين إن عدة أجهزة كانت تحاول السيطرة على الحريق، لكنها لم تنسق فيما بينها، وهو ما أربك جهود الإطفاء.

المختفون من صعدة

◄ نظمت أربع من جمعيات حقوق الإنسان اليمنية، (هي: المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، منظمة التغيير، المرصد اليمني لحقوق الإنسان) يوم 23 آب/ أغسطس الجاري، اعتصاماً أمام مكتب النائب العام في صنعاء، للتضامن مع "المعتقلين والمخفيين قسرياً على ذمة أحداث حرب صعدة". وقال بيان صادر عن الاعتصام إن المشاركين أكدوا أن الدستور والقانون والمعاهدات الدولية التي صادق عليها اليمن، تجرّم هذه الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتهدر كرامة ضحايا هذه الاعتقالات والإخفاءات. ولاحظ البيان أن عدد أهالي وأسر المعتقلين والمخفيين قسراً قد تزايد بشكل لافت مقارنة بالاعتصامات الشبيهة السابقة.

مشعل التمو

◄ ناشدت ست جمعيات سورية ناشطة في مجال حقوق الإنسان، الرئيس السوري بشار الأسد، "التدخل والإيعاز للأجهزة التنفيذية من أجل بيان مصير الأستاذ مشعل التمو، والإفراج عنه إذا كان موقوفاً لدى أحد الأجهزة الأمنية". وكان التمو (50 عاماً)، وهو ناشط كردي في حقوق الإنسان، وناطق باسم "حركة تيار المستقبل الكردي في سورية"، قد "اختفى" فجر يوم 15 آب/ أغسطس 2008 بعد مغادرته مدينة عين العرب في ريف حلب، بسيارته الخاصة، متجهاً إلى مدينة حلب. من جهة ثانية، قالت "لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية" إن ناشطاً سياسياً هو "عمران عمر السيد"، قد تم توقيفه من قبل شرطة القامشلي على خلفية علاقته بتوزيع ملصقات تحمل صور مشعل التمو. وأوضحت أن السيد (47 عاماً) هو معتقل سياسي سابق، سجن بين عامي 1987 و1993، بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سورية.

ميشيل كيلو

◄ استغربت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، رفض محكمة الجنايات يوم 20 آب/ أغسطس الجاري، طلب هيئة الدفاع عن الكاتب السوري المعتقل ميشيل كيلو، إعفاءه من إكمال الربع المتبقي من الحكم الصادر بحقه، والبالغ ثلاث سنوات، برغم أن هذا العفو "يُمنح روتينياً للمعتقلين الجنائيين والسارقين". من جهته، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن كيلو حقق شروط الحصول على هذا العفو، وهي بحسب قانون العقوبات السوري: أن ينهي ثلاثة أرباع مدة الحكم، أن لا تكون هناك تدابير احترازية مانعة للحرية ضده، وأن يُثبت المحكوم أنه أصلح نفسه. وكان كيلو، وهو رئيس مركز "حريات" للدفاع عن حريات الصحافيين، وعضو لجان إحياء المجتمع المدني في سورية، قد اعتُقل في 14 أيار/ مايو 2006، على خلفية توقيعه على إعلان "بيروت – دمشق، دمشق – بيروت"، الذي وقعه 134 مثقفا سوريا، ودعا إلى تصحيح العلاقات اللبنانية السورية، وترسيم الحدود بين البلدين، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقد حُكم عليه في 13 أيار/ مايو 2007 بالسجن ثلاث سنوات من تاريخ اعتقاله، بتهم: إضعاف الشعور القومي، وإيقاظ النعرات الطائفية والمذهبية، والنيل من هيبة الدولة.

نمر باقر النمر

◄ قالت جمعية "حقوق الإنسان أولاً" السعودية، إن السلطات السعودية أقدمت يوم 23 آب/ أغسطس الجاري، على اعتقال رجل الدين الشيعي الشيخ نمر باقر النمر، بعد استدعائه إلى مقر محافظة القطيف، حيث اعتقل فور وصوله للمحافظة، ثم نُقل إلى مقر الحاكم الإداري للمنطقة الشرقية بالدمام. وأوضحت الجمعية أن الشيخ النمر يؤم الجمعة في أحد المساجد بإحدى قرى القطيف، معتقدة أن خطبة الجمعة التي ألقاها بتاريخ 11 تموز/ يوليو الماضي، وتناول فيها قضايا سياسية داخلية، هي السبب في اعتقاله.

انفو تك

فيروس يتخذ شكل حصان طروادة

"باندكس" يخترق حواجز البريد الإلكتروني

بدأت شركات مكافحة الفيروسات العملاقة صدّ هجوم فيروس جديد على شكل برنامج حصان طروادة يحمل اسم «باندكس» (Pandex).

كان الفيروس "باندكس" انتشر عبر رسائل البريد الإلكتروني التي يبدو أن مصدرها أحد الأشخاص الذين تواصل معهم المتلقي سابقاً. وتحمل الرسائل الإلكترونية عناوين مثل "صور مثيرة" أو "أخبار عاجلة"، وهي تحتوي على ملف مضغوط مرفق بعنوان (censored.zip). عند فتح هذا الملف يتم تحميل فيروس حصان طروادة الذي يقوم بجمع عناوين البريد الإلكتروني، وبالتالي يتيح اختراق الكمبيوتر المصاب والتلاعب فيه.

خلال الفترة 30-28 حزيران/يونيو، قام "مجرمو الإنترنت" بإرسال رسائل إلكترونية محملة بفيروس "باندكس"، المعروف أيضاً باسمَي "بوشدو" (Push-do) و"كوتويل" (Cutwail). وقام المستخدمون "المغرَّر بهم" بفتح الملف المرفق مع الرسائل، ما أدى إلى الاستيلاء على عناوين البريد الإلكتروني في برنامج "مايكروسوفت آوتلوك" (Microsoft Outlook)، والنسخ الاحتياطية للبريد الإلكتروني، ودفتر عناوين البريد الإلكتروني، وقاعدة بيانات المواعيد، والملفات النصية، وصفحات الإنترنت، والنظام الخادم النشط.

واستطاع المخترقون من التحكم بأجهزة الكمبيوتر التي تعرضت لهذا الخطر، وتنصيب برمجيات الكشف عن ضربات المستخدم على لوحة المفاتيح، وكشف محتوى الشاشة للاستيلاء على

ضرب هذا الفيروس أجهزة الألعاب الإلكترونية بشكل كبير في تايوان واليابان

المعلومات الشخصية والمالية لمستخدمي أجهزة الكمبيوتر المصابة، دون معرفتهم.

شركة «آيرون بورت سيستمز» (IronPort Sys-tems) التابعة لشركة «سيسكو» (Cisco) والتي تعمل في مجال توفير تطبيقات حماية الشركات من البريد الإلكتروني الإعلاني والفيروسات وبرامج التجسس، أكدت أن برنامجها «فايروس آوتبريك فلترز» (Virus Outbreak Filters) كشف عن برنامج أحصنة طروادة الجديد «باندكس» (Pandex) وحجبه عن أجهزة الكمبوتر التي تحمل هذا التطبيق.

أضافت الشركة أنه يجب عدم الاعتماد الكلي على الوسائل التقليدية للكشف عن البرامج الضارة عبر الإنترنت ومعالجتها.

وكان فيروس «باندكس» على قائمة أخطر 10 فيروسات. وضرب هذا الفيروس أجهزة الألعاب الإلكترونية بشكل كبير في تايوان واليابان. وقال ديرييك مانكي، خبير الحماية في شركة فورتينيت، إن نشاط الفيروسات سيتصاعد في هذين البلدين، بخاصة أن ذلك يعني أرباحاً أكبر لشركات الحماية، وتسويقاً لبرامج مضادات الفيروسات.

لوحة مفاتيح وفأرة لاسلكية من Logitech

طرحت شركة Logitech فأرة لاسلكية مع لوحة مفاتيح لاسلكية صغيرة مدمجة تتميز بطول عمر البطارية حيث تحتاج إلى الشحن مرة واحدة كل أسبوع مع الاستخدام المتوسط.. بالإضافة إلى 8 مفاتيح قابلة للبرمجة و scroll wheel.

الفأرة ولوحة المفاتيح الجديدة ترتكز جميعها على تقنية التحكم عن بعد و تتصل بالحاسب عن طريق تقنية الBluetooth ومن المنتظر ان تطرح بالأسواق الأوربية والأميركية في منتصف نوفمبر القادم مقابل 129.99 USD.

Asus تطرح حواسب محمولة جديدة

تستعد شركة أسوس - Asus - التايوانية خلال الشهر الجاري طرح طرازين جديدين من الحاسبات المحمولة التي تعمل وفق معالجات «توريون» (AMD Turion)

وزودت (أسوس) الحاسب المحمول الأول ، الذي يحمل اسم «إم 51 تي.ايه - ايه.بي 009 سي» ، بمعالج ثنائي النواة طراز « AM2 Athlon 64 X2 » تبلغ سرعته 2 جيجاهرتز.

ويدخل في تركيب الجهاز الآخر ، ويحمل اسم «إم 51 تي.ايه - ايه.إس 008 سي» ، معالج إلكتروني من طراز « ألترا توريون 64 إكس 2» الذي تصل سرعته إلى 2.2 جيجاهيرتز.

ويحتوي الجهازان على بطاقة رسوم 512 ميجابايت طراز «راديون إتش.دي 3650» فائقة الوضوح التى تنتجها شركة (ايه.تي.آي) الأمريكية ، بالإضافة إلى شاشة عرض فائقة الوضوح مقاس 15.4 بوصة . وتختلف درجة نقاء الصورة التي تعرضها شاشتا الحاسبين

يذكر ان Asus طرحت مؤخرا «إي إي إي بي سي 900» (EEEPC900) بسعر أقل من ألفي جنيه ويتضمن معالجا مركزيا «سيليرون 900» من شركة انتل بسرعة 900 ميجاهيرتز قادراً على القيام بالأعمال اليومية المكتبية أو تصفح الإنترنت بسهولة تامة.

Lenovo تطرح حاسب X300

أكدت شركة لينوفو Lenovo الصينية عزمها على طرح حاسبها الدفتري الرشيق ThinkPad X300 خلال الشهر القادم . الكمبيوتر الجديد يعتبر أحد أشهر منافسي الMacBook Air، وهو ارشق وانحف ThinkPad فسماكتة في أدق النقاط تقل عن 19 ملم أما وزنة فيبلغ 1.4 كيلوجرام فقط.

أما شاشته فهي WXGA بعرض 13.3 بوصة وإضاءة LED خلفية.

أما فيما يخص التخزين فقد اعتمد تقنية Solid-state drive فتم تزويد بقرص SSD سعته 64 جيجابايت. بالإضافة لما تقدم فهو يتمتع بتوفر تقنية الـ Bluetooth ونظام GPS مدمج ويدعم شبكات Wi-Fi اللاسلكية وكذلك WiMax الأعلى تغطية علاوة على شبكات الاتصال الحديثة من الجيل الثالث.

ويحتوي الجهاز على كاميرة ويب تقع في منتصف أعلى الشاشة، وهو مزود بثلاثة منافذ USB وكذلك VGA Adapter بالإضافة إلى منفذ للمايكرفون وآخر للسماعة. المعالج في هذا الدفتري هو Intel Core 2 Duo، أما نظام التشغيل فحسب اختيار المستخدم بين نظامي Windows XP أو Vista أما ب طاريته فهي Lithium-Polymer ثلاثية الخلية.

قرص صلب متنقل من Memorex

اعلنت ميموركس Memorex المتخصصة في تصنيع وسائط التخزين، عن طرح منتجها Essential Travel-Drive والذي يمثل الجيل الجديد من الأقراص الصلبة في خط إنتاج الشركة.

و تأتي أقراص Essential TravelDrive الصلبة بمقاسات 2.5 إنش مع منفذ USB و إضاءة LED تتغير حسب الحالة، و تعتمد في الحصول على الطاقة على منفذ ال USB دون منافذ إضافية للطاقة، هذه الأقراص الصلب تدعم العمل على منصات Windows وMac.

كما تأتي Essential TravelDrive مع عدة ألوان متنوعة وستتوفر بسعات 160 و250 و 320 جيجا بدءا من 99$.

احتباس حراري

التغير المناخي

أنواع من الطيور والأسماك مهددة بالانقراض

التغير المناخي لا يؤثر في حياة البشر فقط، بل تمتد أخطاره لتصيب الحيوانات أيضاً. هذا ما تؤكده دراسة نُشرت نتائجها أخيراً، كاشفةً أن الطيور والأسماك في العالم مهددة بأخطار ذات الصلة بالتغير المناخي.

هذه الظاهرة الخطيرة تدفع الطيور في بريطانيا لوضع البيض مبكراً، وفقاً لمسح جرى للتعرف على التغيرات السلوكية التيً تقوم بها الكائنات الحية للتأقلم مع ارتفاع درجات الحرارة.

قامت الدراسة بتحليل نحو 30 ألف عشّ. وتبين أن طيور الشرشور تضع بيوضها بمعدل متوسط يبلغ تسعة أيام، وهو أبكر عمّا كانت عليه في عقد الستينيات، بينما تضع طيور أبو الحناء بيضها قبل ستة أيام من موعدها المعتاد.

يوضح التحليل أن عدد الطيور البرية انخفض إلى النصف مقارنة بما كان عليه قبل 30 عاماً؛ في حين ارتفع عدد الطيور المائية التي تقضي الصيف في بريطانيا، وبشكل ملحوظ.

وقال مدير العمليات بالجمعية الملكية لحماية الطيور مارك أفيري، إن تقرير هذا العام يكشف أن تأثير ظاهرة التغير المناخي «حقيقة تعيش بيننا، ومن الحدائق وحتى البحار اضطرت الطيور لاتخاذ ردود فعلٍ سريعة للبقاء على قيد الحياة»، مضيفاً أن الطيور «تنذرنا بالتغيرات المستقبلية الخطيرة».

وكشفت دراسة علمية أخرى أن تغير المناخ يزيد إلى حد كبير من حجم المخاطر التي تواجهها الطيور في أرجاء العالم، ويهدد بانقراضها. فحالات الجفاف التي تتعرض لها بعض المناطق في العالم، وظروف الطقس القاسية، بدأت تشكّل مزيداً من الضغوط على المَواطن الرئيسية للطيور في العالم.

ووضعت الدراسة قائمة تدعى «القائمة الحمراء للطيور» لهذا العام، شملت 1226 نوعاً من الطيور المهددة بالانقراض، ما يشكل زهاء 12 بالمئة من أنواع الطيور الموجودة في الطبيعة. هذه القائمة تعدّها مؤسسة «بيردلايف إنترناشيونال» الخيرية المعنية بخفض الأخطار المحدقة بحياة الطيور. وتتم مراجعتها كل أربعة أعوام.

يقول منسق قسم المؤشرات والبحوث في المؤسسة، ستيوارت بوتشارت، أن هناك مجموعة كبيرة من أنواع الطيور أصبحت مهددة نتيجة ظروف الطقس القاسية والجفاف. ويضيف أن «القائمة الحمراء» التي تمت مراجعتها مؤخراً، ضمت ثمانية أنواع جديدة من الطيور في باب «مهددة بشكل قاتل وخطير».

طائر البِبغاء في جزر الهاواي أصبح هو الآخر مهدداً بالانقراض. وكان من بين هذه الأنواع الثمانية، «الفلوريانا»، الطائر الغريد المتميز بقدرته البارعة على محاكاة أصوات الطيور الأخرى، والذي أصبح تواجده محدوداً في جزيرتين صغيرتين في جزر جالاباجوس. كما انخفض عدد تلك الطيور في النوع الواحد، من 150 طيراً بالحد الأعلى في أواسط ستينيات القرن الماضي، إلى أقل من 60 طيراً الآن. من جهة أخرى، بيّن باحثون أستراليون أن التغير المناخي يُضعف حاسة السمع لدى الأسماك، ما يجعل من الصعب عليها العثور على مأوى، ويهدد حياتها.

يعزو العلماء ذلك إلى زيادة نسبة الكربون في الجو، الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الكالسيوم في المياه، وبالتالي ضعف حاسة السمع عند الأسماك التي تعتمد على هذه الحاسة بشكل كبير للبحث عن مأوى.

تقول مونيكا جاجليانو ومارشيال دبزينسكي من جامعة جيمس كوك: «الأسماك الاستوائية في منطقة جريت بارير ريف التي تقع قبالة الساحل الشرقي لأستراليا تنمو بآذان غير متماثلة. وتعمل نسبة الحموضة المرتفعة على تقليل نسبة كربونات الكالسيوم التي تحتاجها الأسماك لتنمو عظامها بشكل صحي، ومنها عظام الأذن، إذ إن مستويات الأحماض المرتفعة تجعل من الصعب على الأسماك أن تمتص مادة الكالسيوم».

وتوضح أنه في حال تعرضت حاسة السمع لدى الأسماك للخطر، فإن هذا سيؤثر في قدرتها على العودة للشعاب المرجانية، لتضلّ طريقها في المحيط الواسع.

في سياق متصل، بيّن التقرير الأخير لوزراء البيئة في مجموعة الدول الصناعية الكبرى أن الاحتباس الحراري أصبح يهدد يومياً حياة نحو 150 نوعاً من الحيوانات والنباتات، ويؤدي هذا إلى اختلال قاعدة التنوع البيولوجي بسرعة هائلة، ما يعني تهديداً خطيراً للبيئة. وأوضح التقرير أن للاحتباس الحراري تأثيرات تؤدي لنقص المياه والغذاء، وانتشار الفيضانات، وبعض الأمراض كالملاريا.

القطب الشمالي بلا ثلوج هذا الصيف

تجرد القطب الشمالي من ثلوجه لفترة مؤقتة هذا الصيف، في ظاهرة فريدة ستوثق مرحلة جديدة في ذوبان الجليد منذ عشرة أعوام بسبب الاحتباس الحراري.

ويتوقع العلماء أن لا يعود هناك جليد في القطب الشمالي بعد انتهاء فصل الصيف الحالي. ووفقاً للعالم مارك سرزي من معهد Snow and Ice Data: "هذا ما يفسر أن القطب أصبح مغطى بطبقة رقيقة من الثلج".

يقدّر سرزي أن نسبة حدوث هذا التوقع تصل إلى 50 بالمئة، ويضيف: "من الوارد أن تبحر المراكب من الأسكا للقطب الشمالي". مبيناً أن ذوبان الجليد في القطب الشمالي حصل فعلاً في تاريخ الأرض، لكن بالتأكيد ليس في الأزمنة الحديثة.

ويوضح سرزي أن العقد الأخير، وتحديداً السنوات الثلاث الأخيرة منه، شهد تراجعاً واسعاً للطوف الجليدي في القطب الشمالي، معتقداً أن هذا التراجع سيؤدي لاختفاء الثلوج خلال الصيف في محيط القطب الشمالي، بحلول 2050.

ويمثل القطب الشمالي من وجهة النظر العلمية منطقة عادية كغيرها من المناطق على سطح الأرض، لكنها تكتسب أهميتها من إمكانية ذوبان جليدها كلياً حتى لفترة مؤقتة، وهو أمر "يحمل معنى رمزياً قوياً في مخيلة العلماء"، بحسب تعبير سرزي، الذي يقول إنه لا يمكن تصور القطب الشمالي خالياً من الثلوج. ويردف مازحاً: «كيف سيتمكن سانتا كلوز من العيش فيه!». وتشكل هذه الظاهرة مؤشراً آخر لاختفاء الطوف الجليدي في القطب الشمالي، لكن المستغرب هو إمكانية حدوثه بهذه السرعة. «قبل خمس سنوات فقط لم أكن أتصور حدوثه» يقول سرزي.

كانت الأقمار الصناعية سجلت خلال أيلول/سبتمبر 2007، أصغر مساحة للطوف الجليدي، في ذروة الذوبان الجليدي منذ قرن على الأرجح. إذ ذاب ما نسبته 23 بالمئة من الطوف الجليدي، مما حطم الرقم القياسي السابق المسجل في العام 2005.

يذكر أن فصل ذوبان الثلوج في القطب الشمالي بدأ في منتصف حزيران/يونيو، وبلغ الجليد مستواه الأدنى عند منتصف أيلول/سبتمبر، والأقصى في فصل الشتاء عند منتصف آذار/ مارس.

ورغم المخاطر التي ينذر بها ذوبان الجليد في القطب الشمالي، إلا أن هذا الذوبان له جوانبه الإيجابية. ومنها أن السفن ستتمكن من سلوك المعبر من الشمال للغرب بصورة منتظمة، متفاديةً بذلك دورةً طويلة عبر قناة بنما أو كاب هورن. فضلاً عن ذلك، فإن أعماق محيط القطب الشمالي غنية بالنفط، ومن دون الجليد سيصبح الوصول لهذه الحقول النفطية أكثر سهولة كما يؤكد عدد من الخبراء.

"تحالف عربي ضد التغير المناخي"

يعدّ العالم العربي من أكثر الأماكن تضرراً من التغير المناخي الذي يسبب انحساراً في الثروة المائية، ويؤثر سلباً في القطاع الزراعي، مما يهدد أمن الموارد المائية والغذائية.

المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية يبدو أنها أدركت أهمية التصدي لهذه الظاهرة. إذ جرى أخيراً توقيع مذكّرة بمشاركة 19 منظمة غير حكومية في 9 بلدان عربية، لتشكيل «تحالف عربي ضد التغير المناخي» يهدف لتوحيد الصفوف وتنفيذ ما جاء في اتفاقية كيوتو.

هذه الخطوة جاءت بمبادرة من مهتمين بالشأن البيئي يمثلون جمعيات غير حكومية، بعد مشاورات ولقاءات تم الاتفاق خلالها على تأسيس هذا التحالف ليكون ذراعاً للمنظمات الرسمية لتوحد موقفها على المستوى الدولي تجاه الاتفاقية التي ستخلف اتفاقية كيوتو بعد العام 2012، والمتعلقة بالتغيير المناخي، بخاصة أن الدول العربيّة لم تتخذ بعد موقفاً موحّداً من المفاوضات العالميّة، فكان قرار مؤسسات المجتمع المدني العربية توحيدَ جهودها ودفع حكوماتها لمتابعة القضيّة والمشاركة الإيجابيّة والفعّالة في هذه العمليّة الدوليّة.

يُذكر أن مناقشات تجري حالياً على مستوى عالمي، لوضع معاهدة جديدة شاملة تُعرف بـ«اتّفاق ما بعد 2012»، لمكافحة التغيّر المناخي.

يهدف التحالف العربي إلى تعزيز قدرة مؤسسات المجتمع العربي المدني في سياسات تغيّر المناخ، وبخاصة في مفاوضات "اتفاق ما بعد 2012"، وزيادة التنسيق والاتّصال بين هذه المؤسسات في ما يتعلّق بسياسات تغيّر المناخ، والعمل من أجل سياسة تغيّر مناخ قوية بين الدول العربيّة، بخاصة أنّ مشكلة التغيّر المناخي تتطلّب تنسيقاً شاملاً مع الشبكات الإقليميّة.

هذا التحالف وجّه الدعوة لمنظّمات المجتمع المدني العربي للانضمام إليه، كما دعا جامعة الدول العربيّة لتبنّي موقف بنّاء من المواضيع المطروحة في مفاوضات «اتفاق ما بعد 2012» التي ستجري في كانون الثاني/يناير 2009 .

كاتب/قارئ

نظام القبول في الجامعات: ضرورة إيجاد نظام عصري وعادل

يتخرج آلاف الطلبة في التوجيهي كل عام، وينتقلون بعدها إلى الجامعات وكليات المجتمع، ومنهم من يذهب مباشرة إلى سوق العمل، بعد فشله في هذه المرحلة التعليمية. ويعاني الكثير من الطلاب في كل عام لاختيار تخصص مناسب في جامعة مناسبة، وتبدأ بعدها رحلة بحث طويلة بين الجامعات، لاختيار تخصص يحتاجه سوق العمل، ويتناسب في الوقت نفسه مع المعدل الذي حصل عليه الطالب في التوجيهي.

يعاني نظام القبول في الجامعات عندنا من الكثير من العيوب والأخطاء، فهناك الكثير من الأولويات غير المنطقية، فليس عدلاً أن تختلف الجامعات حسب مناطقها وترتيبها في معدلات القبول، فلماذا يكون معدل القبول لتخصص الهندسة مرتفعاً في الجامعة الأردنية مقارنة بالجامعة الهاشمية، مع أن مستوى التعليم متقارب في الجامعتين. للجامعة الأردنية تاريخ عريق، لكن هذا لا يفسر الفرق بين معدلات القبول بينها وبين الجامعات الأخرى. جامعة العلوم والتكنولوجيا التي تعدّ الأفضل من الناحية التعليمية في الأردن، تعتبر معدلات قبولها منخفضة بالنسبة لمستوى التعليم فيها، وهذا يتنافى مع الأسس الطبيعية للنظام التعليمي، ما يؤدي بالنتيجة لانتقال الكثير من طلبتها لجامعة أخرى، بعد قضاء عام أو عامين هناك. وتعاني بعض المحافظات مثل العقبة من عدم وجود جامعات فيها، مما يدفع ساكنيها للدراسة في عمّان، ورغم كثرة الكلام عن إنشاء جامعات في العقبة، كان آخرها الوعود بافتتاح فرع للجامعة الأردنية هناك، إلا أن شيئاً لم يتم بعد على أرض الواقع.

أما الحديث عن تخفيض ورفع معدلات القبول في كل عام، فيبدو للمراقب وكأنها أسهم في بورصة تعليمية، تنخفض وترتفع حسب معدلات التوجيهي، وهذا يقلل من مستوى خريجي الجامعة. ويخفض المجلس التعليم العالي المعدلات كل سنة تقريباً، حتى وصلت معدلات تخصصات الطب وطب الأسنان إلى 85بالمئة ، بالنسبة لطلبة الموازي وطلبة الدراسة الدولية. وترتفع أسعار ساعات هذا النوع من الدراسة، وينخفض أمامها المستوى التعليمي لطلبتها، فيتوافد الكثير من الطلبة من خارج الأردن لدراسة "الدولي"، الذي أصبح مألوفاً عدم إكمال كثير من طلبته سنوات دراستهم. وهذا ما يقلل كثيراً من شأن هذه التخصصات الإنسانية التي لا بد أن يدخلها الطلبة الأكثر تفوقاً، والتي تشهد تنافساً شديداً بين الطلبة الأردنيين كل عام، فقد وصل معدل قبول هذا التخصص في مرحلة التنافس إلى أعلى مستوياته عند 96.9بالمئة ، مما يظهر التباعد الواضح بين مستوى طلبة هذه الدراسات. هذا بالإضافة إلى تخصصي الحاسوب وإدارة الأعمال التي خفضت معدلات القبول فيهما هذا العام إلى 65بالمئة ، مما يشكل ضربة لهذه التخصصات التي تعتبر الأهم عالمياً، ويجب على الداخلين فيها التمتع بعقلية منفتحة وقادرة على تقبل المعلومات. أما بالنسبة للجامعات الخاصة فقد خفضت نسبتها إلى 55بالمئة ، مما يطرح تساؤلات حول أسباب هذا التخفيض غير المبرر، الذي لا يساعد سوى على رفع أرباح الجامعات، وانخفاض المستوى العلمي لخريجيها.

ما زال التعامل مع المعدل العام، يحرم الكثير من الطلبة من دخول تخصصات هم مبدعون فيها، بسبب فشلهم في مباحث أخرى، فالكثير من الطلاب الموهوبين بالمواد العلمية –ويشهد تحصيلهم في امتحان الثانوية العامة على ذلك– يحرمون من دراسة التخصصات المرغوبة لديهم، بسبب انخفاض تحصيلهم في مواد كاللغة العربية والثقافة الإسلامية، ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المواد، إلا أنه يجب مراعاة التوجه العلمي للطالب عند قبوله في الجامعة.

يستغرب الكثير من الطلاب الذين تتسبب علاماتهم المنخفضة في اللغة العربية بحرمانهم من تخصصهم المفضل، من أن جميع المواد الجامعية للتخصصات العلمية باللغة الإنجليزية، فكيف يحرمون من دراستها لانخفاض مستوى تحصيلهم في اللغة العربية؟ هذا إضافة إلى اعتماد علامتين فقط من علامات المواد العلمية الأربع (فيزياء، كيمياء، أحياء، علوم أرض) لدخولها في المعدل العام، ما يؤدي إلى ضياع جهود كثير من الطلبة المهتمين بالمواد العلمية، لينخفض معدلهم من جهة أخرى، لقلة معلوماتهم في تخصصات الثقافة الدينية واللغة العربية. وما زالت الدعوات لتقسيم المعدل العام للتوجيهي على ثلاث سنوات أو سنتين، تلقى تجاهلاً من المسؤولين في الوزارة، وهناك حديث عن أن هذا التوجه يصعب تطبيقه والسيطرة عليه.

ويلاحظ الفرق الهائل بين المتقدمين لامتحان التوجيهي الذين بلغ عددهم هذه الدورة 104 آلاف، في حين سيكون عدد المقبولين في الجامعات 28 ألفاً فقط، مما يثير الكثير من التساؤلات عن مصير بقية الطلبة الذي يزيد عددهم على 70 ألف، ومن المعلوم أن الجامعات لا تحتمل أكثر من هذا العدد من الطلبة، ولكن يجب التفكير بحلول أخرى ومناسبة لهؤلاء الطلاب، حتى لا نحصل على "بطالة تعليمية" بعد التوجيهي، إضافة لتلك الموجودة بعد الجامعة.

أما عن المكرمات والاستثناءات والتجاوزات فهي تملأ نظام القبول في الجامعات، ونسبتها بدأت بالارتفاع بالفترة الأخيرة، ويؤثر هذا في مستوى الجامعة بتخريجها طلاباً غير أكفاء، فليس من المنطقي أن يُقبل الطالب على أساس منطقته أو عائلته بغير النظر إلى تحصيله العلمي، فالنتيجة ستكون خريجي جامعات من دون المستوى المطلوب. ولا ننكر حق الحاصلين على هذه الاستثناءات كالعاملين في الجامعات وفي وزارة التربية وفي القوات المسلحة، ولكنه يجب مراعاة عوامل أخرى في الوقت نفسه تعتبر أهم من الناحية التعليمية، حتى يكون خريجو الجامعات بالمستوى المطلوب منهم.

في النتيجة، لا بد من وضع نظام عصري وعادل لنظام القبول في الجامعات، يراعي في بنوده جميع العوامل التي يجب الأخذ بها عند تحديد التخصصات للطلبة. وسيساعد إنشاء جامعات جديدة في الأردن بشروط قبول متوازنة وعصرية، على اختيار الطالب التخصص المناسب. ونرجو من مجلس التعليم العالي، النظر في هذا الموضوع لأهميته، ولأثره في سوق العمل الأردني، فالمأساة تتكرر في الحياة العملية عندما يصبح الموظفون غير قادرين على تأدية وظائفهم بالطريقة المناسبة، بسبب التخصص الذي درسوه في الجامعة، والطريق التي أوصلتهم إلى هذا التخصص.

عدي سالم

الحقيقة وراء صراع "فتح" و"حماس"

يتعين حين النظر إلى مسألة التقاتل الفلسطيني-الفلسطيني أن ندرك أن كلا الطرفين ("فتح" و"حماس") يدعي امتلاك الحقيقة و"النص" المقدس الذي لا يتسلل الشك من يمينه أو شماله.

ف"فتح" التي كانت السباقة إلى الثورة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، تنطلق من إرث تاريخي وتدعي أنها وحدها من يمتلك مفاتيح التفاوض لكي لا أقول الجنة الموعودة، وكم هي بعيد تلك الجنة لو يعلمون؟ وهي انطلاقاً من هذه الرؤية والحق التاريخي أرادت أن تفرض وصايتها على حكومة "حماس" التي شكلها إسماعيل هنية، وحين لم تنجح أخذت زمام المكابرة، واستمرأت ذلك، على اعتبار أنها بسلطتها تملك المفاتيح الإسرائيلية والدولية والعربية وتحظى بالتأييد. غير أن ما فات عليها أنها لم تملك زمام الإقناع حتى لنفسها، فالديمقراطية لا تعرف القسمة على واحد.. حتى لو كان هذا الواحد هو الذي سمح بهذه الديمقراطية والتعددية، حتى لو كان ذلك رغم أنفه.

أما "حماس"، فما زالت أسيرة خطابها الذي يزداد تطرفاً تجاه القسمة على واحد فقط، فقد ارتكبت من الأخطاء الكثير بدعوى "الحق الديمقراطي" والحق الديني أيضاً، الذي يبيح لها تكفير من تشاء ووصم من تشاء بالخيانة والعمالة، ضاربة عرض الحائط بالتاريخ والنضال والتضحيات، بل بالجغرافيا أيضاً حين استأثرت بغزة. وهي أيضاً لم تترك للديمقراطية مطرحاً، وسارت مسار الحزب الذي قفز فجأة إلى السلطة، وعمل على الإطاحة بكل خصومه ورفاق سلاحه القدماء.

المتابع للأحداث يمكن أن يدرك ببساطة أن استراتيجية "فتح" السلمية التي تراها "حماس" استسلامية، لن تأتي أي أكل، بل إنها ستزيد من غطرسة إسرائيل، وكذا الحال بالنسبة لاستراتيجية "حماس"، القائمة على المواجهة، لأن العنف أثبت في كل المفاصل الحديثة من التاريخ الفلسطيني، بل والعربي، أنه لا يؤدي إلى أية نتيجة، ما دامت إسرائيل متفوقة عسكرياً هذا التفوق الذي لا يمكن إنكاره.

إذا توحدت الاستراتيجيتان وعملتا لخدمة هدف مشترك، يمكن أن يكون ذلك الطريقة المثلى لصفحة جديدة من النضال.

يتعين على الطرفين أن يدركا أن الساحة لا تتسع لطرف واحد، وأن لا مناص من وصولهما إلى وحدة، وأن الخاسر الأكبر من هذا الصراع هو الشعب الفلسطيني الذي دفع وما زال يدفع دمه على طريق النضال الطويل، راضياً وصابراً ومكافحاً، ولا يريد لهذا الدم أن يسفك مجدداً على مذبح تقاتل الأشقاء.

لؤي عطا الله

.. حتى باب الدار

بريشة الرسام الكوبي آريس

أحمد أبو خليل

قطائف رمضان: الحشوة أولاً

كما جرت العادة قبل كل رمضان، هناك دراسة خاصة بالقطائف من حيث التسعير، وقد حددت لهذا العام بـ 95 قرشاً للكيلو. لكن الجهات المعنية بالقطائف لم تفضّل هذه المرة في السعر، أي لم تميز أسعار "العصافيري" عن الوسط عن الكبير، وهو ما يعني أن السعر المعلن خاص بالقطع الكبير ،بينما سيتم تعويم سعر العصافيري.

بكل الأحوال المقصود بالقطايف هنا هو عجينة القطايف وليس القطايف ككل، فلا أحد يتحدث عن حشوة القطايف، مع أن تكلفة القطايف تكمن بالدرجة الأولى، في الحشوة. الواحد منا حين يصرح أنه أكل القطايف، فإنه لا يقصد عجينة القطايف، إلا في حالة رغبة أحدنا بالمبالغة في امتداح قطايف أحد المخابز أو الأشخاص من محترفي صناعة عجينتها ، فيقول انها تؤكل عجيناً، والمتحدث هنا يقصد المبالغة في المديح.

أسعار كافة أصناف حشوة القطايف في ارتفاع متواصل منذ مدة، وسيواجه الناس في رمضان المقبل مأزقاً حقيقياً على هذا الصعيد، وبخاصة أن ارتفاع السعر تجاوز الجوز كحشوة رئيسية وصولاً الى الجبن والقشطة، لم يعد مجدياً التمويه الذي كان الناس يلجأون اليه عن طريق زيادة كمية السكر، لأن سعر هذا الأخير في ارتفاع مستمر ما يرفع كلفة القطر الذي يعتبر العنصر المكمل الثاني للقطايف بعد الحشوة.

بالتنكة

ظلت الحكومات تعلن الزيادة على أسعار المحروقات حسب سعر اللتر، مع أن المواطن يقيس استهلاكه منها بـ«التنكة»!.

صاحب السيارة يتحدث عن سيارته فيقول «تمشي بالتنكة كذا وكذا»، ويشتري المواطن الكاز بالتنكة أو نصف التنكة... وهكذا.

حساب الزيادة باللتر له أثر نفسي مباشر، إذ يجعل الزيادة بضعة قروش في البنزين ومثلها في الكاز والسولار، بدل أن يكون ستين قرشاً في التنكة.

الأثر النفسي في موضوع رفع الأسعار مهم، فهو يحدد مستوى التنكيد المتوقع، وقد كان ذلك مفهوماً في حالة زيادة السعر، أما وقد أصبح هناك تخفيض، فمن المستحسن إعادة الاعتبار الى سعر التنكة، فذلك سيجعل الأثر النفسي الشعبي أكبر.

مطعوم مسقي

لما سمع أحد المواطنين سيدة من قيادات الحركة النسائية ،تتحدث عن أعداد النساء اللواتي قتلن في حوادث «قضايا الشرف»، علق قائلاً: ألا تعرف هذه السيدة أن هناك أعداداً أكبر من الرجال يموتون بسبب «الطعومة».

«الطْعومة» جمع «طُعُم» أو «طعمة» وهي تلك الوصفة التي تصنعها خبيرات الحب والبغض لتزود بها النساء كلاً حسب حاجتها، فمن أرادت المحبة نالت طعمة محبة، ومن أرادت تحقيق البغض بين آخرين، نالت ما تريد من «طعمة البغض».

الرجل أراد أن يوضح انه إذا كانت المسألة حرباً بين الجنسين على أساس من يموت أكثر بسبب الآخر، فإن لدى الرجال ما يقولونه على هذا الصعيد!.

من أشهر الطعوم -حسب معلمة روكس العزيزي- «طعمة المحبة»، وتتألف من العناصر التالية:

1 - دماغ حمار نفق حديثاً.
2 - قطعة من رئة عنز صبحاء.
3 - قطعة من كبد تلك العنز.
4 - قطعة من الجلدة التي بين عينيها.
5 - قطعة من أذنها اليسرى.

وتحمّص هذه كلها مع بعضها إلى أن تجف، ثم تسحق وترش على دجاجة مشوية، أو على رغيف واحد مثرود بالسمن، يرش عليه رماد حجاب خاص بهذه الحالة هو «حجاب المحبة والقبول» ثم يقدم للرجل المعني طازجاً. وتعتقد النساء أن الذي يأكل «طعمة المحبة» هذه التي يدخل دماغ الحمار كمكون أساسي فيها، يصبح كالحمار لا يفكر إلا في المرأة التي تساكنه، التي قدمت له طعمة المحبة.

من الأمثال التي قيلت في وصف من تناول هذه الطعمة، قولهم: «مطعوم مسقي»، أو قولهم: «طعمة محبة وامزود فيها».

في أهمية "أبو غالب"

عاش المرحوم ابو غالب عمره كله وحيداً في غرفة طينية وحيدة بائسة البناء رثة المحتويات. كان مهووساً بتجميع الملابس القديمة بما فيها الملابس النسائية، التي لم يكن يتردد في ارتدائها.

لم يكن من المعتاد أن يدخل غرفته تلك أحد، وحتى الذين كانوا يزودونه بما لديهم من باقي الطعام كانوا يفعلون ذلك بالمناداة عليه والمناولة عن بعد.

ذات يوم من أواخر أيام أبو غالب وقد تقدم به العمر، شب حريق في الغرفة، وتصاعد الدخان منها، فأسرع فاعلو الخير إليه محاولين اطفاء النار بعد الاتصال بالأمن والدفاع المدني ،الذين حضروا على الفور..

وقف أبو غالب بمواجهة المشهد، وقد راعه اجتماع هذا العدد من الناس في غرفته التي ربما لم يدخلها أحد غيره في السابق، ثم مال الى الشخص الذي يقف الى جانبه وقد كان جاراً له يأنس فيه خيراً وسأله وهو يشير الى الناس المجتمعين حول الحريق: كل هؤلاء من أجلي؟ فأجابه الجار: نعم من أجلك! فقال أبو غالب مستنتجاً وهو يمط فمه: هذا يعني أنني مهم! .

على ذمة الجار الذي روى الحكاية، أنه رأى إشارات سعادة ارتسمت على وجه أبو غالب لم يسبق أن ظهرت على ذلك الوجه.

الطابور غير الخامس

بعد البنوك، فإن بعض المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات للجمهور وتشهد قدراً من الازدحام، قررت اعتماد أسلوب الاصطفاف الإلكتروني، وذلك عن طريق استخدام جهاز خاص يعطي "العميل" رقماً متسلسلاً بمجرد أن يضغط على أحد الأزرار الخاصة بالخدمة التي يريدها. الإجراء يهدد فكرة الطابور والعلاقات الناجمة عنه وخلاله، فالطابور في المؤسسات الحكومية يشكل ميداناً لصنف خاص من العلاقات بين الناس، فيه يتبادل الناس موقفهم من الحكومة ومن أجهزتها وكوادرها ،ومن أسعار الخدمة التي يجري الاصطفاف لأجلها، خاصة أن أغلب الطوابير يتخللها دفع النقود.

الطابور الإلكتروني لا يعني أن الجميع سواسية أمام الجهاز، فالواصلون من الناس ما زالوا على وضعهم، فهم لا يحتاجون للوقوف في الطابور سواء كان إلكترونياً أو يدوياً.

رزنامة

"الهوية" لغسان شميط.. رحلة البحث عن الذات

السّجل – خاص

◄ يقوم فيلم «الـهـويـة» للمخرج غسان شميط، على فكرة التقمّص، بإقدام شاب (يؤدي الدور: قيس شيخ نجيب) على الانتحار، ليموت ومن ثم يعود للحياة مرة أخرى ابناً لعائلة أخـرى. من هنا يبدأ عمل الذاكرة المركّبة التي اختزنت أحداثاً قديمة، فيما يعيش صاحبها أحداثاً جديدة. يبرز حضور تلك الذاكرة عندما يُذكَر اسم شخص ما عرفه الشاب في حياته الأولى، فتعود به ذاكرته إلى الزمن الذي انتمى له قبل انتحاره، ويبدأ رحلة البحث عن صاحب الاسم، ليكتشف أنه والده السابق.

الفيلم الذي عرضته الهيئة الملكية للأفلام ضمن فعاليات «كـرفـان السينما العربية الأوروبية»، يخوض من خلال هذه التقنية (التقمص)، في الجانب السياسي، إذ تدور أحداثه في الجولان السوري المحتل. وعلى مدى ما يقارب الساعتين تتوالى المشاهد التي ترسم مصائر شخصيات ريفية تعيش حياة بسيطة، تعمل بالزراعة التي تجعلها التصاقاً بالأرض وتقديساً لها، كما يمنحها عملها بعداً روحانياً، مُظهرةً تجاه أرضها فيوضات من الحب، لتبرز الجمال والحق والعدل في وجه قبح الاحتلال وظلمه ولا إنسانيته.

صيغ الفيلم بلغة سينمائية تكشف عن رؤية خاصة للمخرج، بخاصة في المشاهد المبنية على الاسترجاع والتذكّر. وتميزَ أداء الممثلين بصدقية عالية، وإحساس شفيف كان قادراً على أن يمس جمهور المتفرجين ويشدهم إلى أجواء الفيلم ليتفاعلوا معه، ويتأملوا في عالم الإنسان الباطني، ويثيروا الأسئلة حول الوجود والكون والحياة واكتشاف الذات.

فاز الفيلم بالجائزة الكبرى في مهرجان تطوان الدولي السينمائي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، وجائزة مصطفى العقاد في مهرجان فجر الدولي في إيران. ويشارك فيه: سلمى المصري، مجد فضة، سوسن ارشيد، عبد الرحمن القاسم، ومجموعة أخرى من الفنانين السوريين.

ولد المخرج السوري غسان شميط في محافظة القنيطرة سنة 1956. درس السينما في المعهد العالي للسينما في كييف – أوكرانيا (1982). شارك في مهرجانات الأفلام العربية والدولية، ومن أفلامه: «شـيء ما يحترق» (1993)، «الدقيق الأسود» (2001).

طباخ الريس

"سينما جراند"

بطولة:
طلعت زكري

اخراج:
سعيد حامد

◄ فيلم كوميدي عن طباخ يـبـدأ بالعمل لـدى رئيس الجمهورية وتبدأ المواقف المضحكة

بحر النجوم

"سينما جراند"

بطولة:
هيفا وهبي
وائل كفوري
كارول سماحة

إخراج :
مايكل باتريك

◄ فـيـلـم غـنـائـي لمجموعة من الفنانين العرب.

كابتن هيما

"سينما جراند"

بطولة:
تامر حسني
زينة

اخراج:
نصر محروس

◄ قصة عن شاب يدعى هيما يحب كـرة القدم ويقع في حب فتاة تغير مجرى حياته.

Meet Dave

"سينما جراند"

بطولة:
إدي مورفي

اخراج:
براين روبنس

◄ يـتـعـرض رجـل إلـى إصـابـة إثـر وقـوع حمم نـاريـة على الأرض مما تـؤدي بـه الإصـابـة إلـى كسب قوة غريبة

صانع الدمى

المكان: المدرسة المعمدانية
الزمان: الجمعة 29 آب/اغسطس الساعة 7.30

◄ يقدم فريق حكايات مسرحية صانع الدمى في عرض مجاني تنظمه مجموعة من الشبيبة في المدرسة المعمدانية.

حفل هيب هوب

المكان: وادي رم
الزمان: الخميس 28 آب/اغسطس الساعة 7.30

◄ تنظم مجلة TAJ-The Arabian Journal حفل هيب هوب في وادي رم يتضمن اقامة لليلة واحدة في هذا الموقع السياحي. ويتضمن الحفل مشاركة الـ DJs رامي من فلسطين، مليكة من لبنان، سام من الاردن. ستباع التذاكر بـ 35 دينارا وتتضمن المواصلات، مشروب مجاني، وخيمة.

المهرجان الاوروبي الثالث في عمان

المكان: شوارع عمان
الزمان: من الجمعة 29 آب/اغسطس حتى 6 ايلول/سبتمبر

◄ تنظم بعثة الاتحاد الاوروبي والمركز الثقافي الفرنس بلتعاون مع امانة عمان الكبرى مهرجان «الشوارع» الاوروبي الثالث في عمان والذي يقام بدعم من مسرح البلد، طيران فرنسا، الاسمنت الاردنية، واورانج. يتضمن المهرجان عروض شوارع، حفلات موسيقية، وعروضا راقصة.

شغف

الشغف... أن تعشق عمل يديك

شغفنا هو طريقنا نحو التميُّز... حماسنا المتواصل لعملنا وإخلاصنا له والجهود المستثمرة في كوادرنا هو ما جعلنا نكسب رضا زبائننا مما أوصل العلامات التجارية التي نمثلها إلى هذا النجام.

شركة توفيق غـرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.
بالقول والفعل

tgf Since 1928

المركز الرئيسي أبو علندا، هاتف: 962-6-4162410 - فاكس: 962-6-4162548
معرض السيارات شارع المحيط الدولي، هاتف: 962-6-5523110 - فاكس: 962-6-5523133
customercare@gargour.com.jo

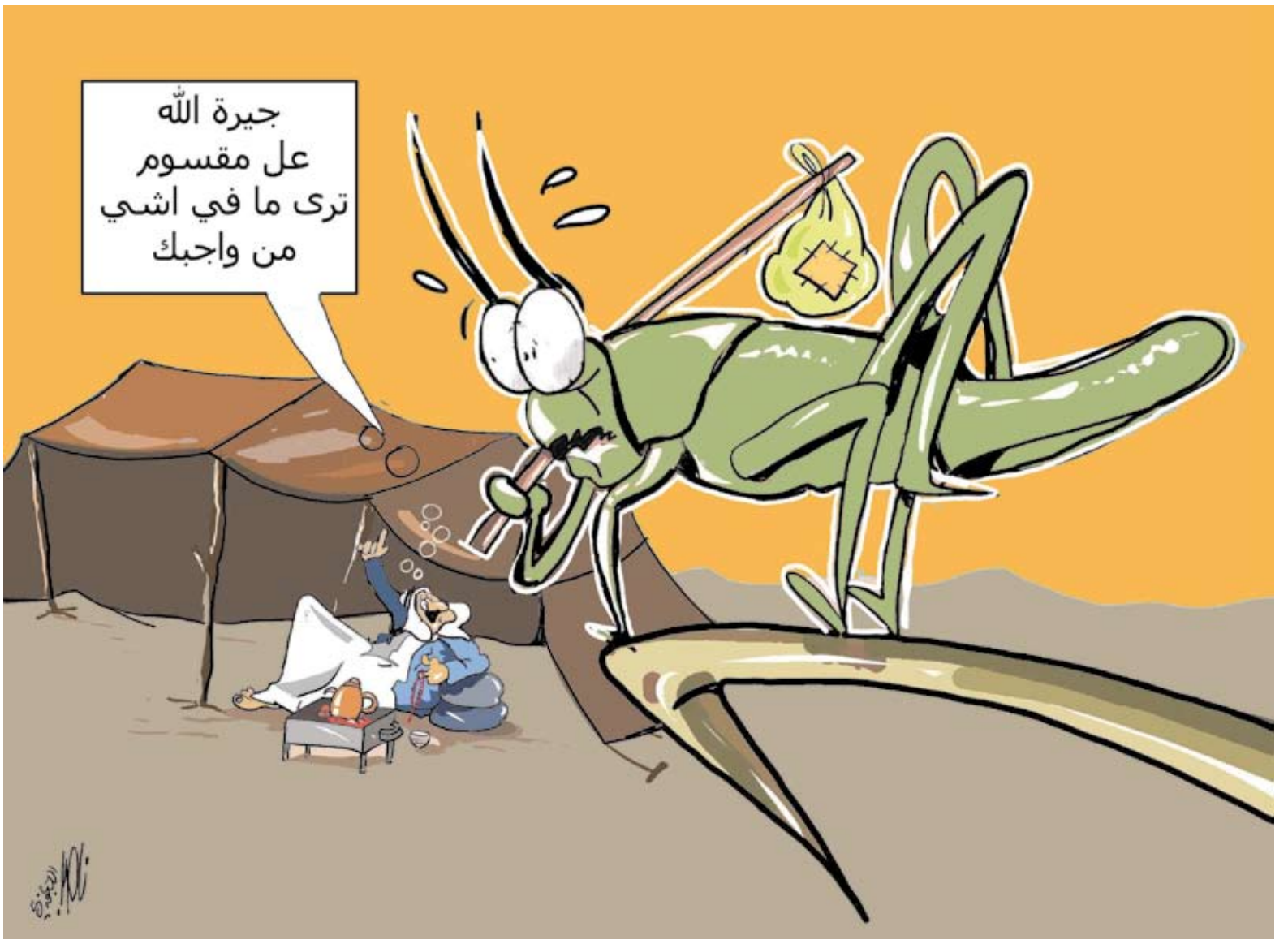

ويأتيك بالأخبار

وصية مبدع: لا تؤبنوني

محمود الريماوي

نشرت مواقع الكترونية عديدة وصية الروائي السوري حنا مينة (84 عاماً). الوصية تتحدث على الخصوص عن رغبته بأن يرحل بهدوء، وأن لا تقام له أي حفلات تأبين ولا أن تنشر عنه أخبار نعي بارزة.

صاحب "الشراع والعاصفة" لم يكتم السبب وراء رغبته هذه، فهو لا يريد لأحد أن يستثمر نبأ رحيل "الروائي الكبير". ويخص أهله بذلك!.

لا يود المرء هنا التطرق من قريب أو بعيد لأمور عائلية. غير أن ما يثير الانتباه هنا، هو ما تزخر به الوصية المنشورة من شعور بالعزلة وقع الكاتب تحت وطأتها. عزلة حتى عن أقرب الناس إليه، باستثناء زوجته كما تفيد وصيته. وهو شعور ضاغط، دفع الكاتب للمطالبة الصريحة بأن لا يعمد أحد الى محاولة كسر هذه الوحدة، حتى بعد رحيله عن هذه الدنيا.

مبدعون كثر بلا عدد في الشرق والغرب كابدوا ما كابده صاحب "المصابيح الزرق". تفسير ذلك يكمن في الحساسية المفرطة لدى المبدع، وافتقاده للغة تواصل مع محيطه التقليدي، والنظرة إليه كشخص يلتمس تلبية مزاجه الخاص.. يبحث عن التعاسة ولا يسعى للنجاح! كما ينظر له.

الروائي السوري خاض في قضايا اجتماعية وسياسية في رواياته، وهو احد أبرز ممثلي ما كان يسمى "الواقعية الاشتراكية". المقصود بهذه الإشارة أن الرجل لم يكن نرجسياً ولم تستغرقه شواغل ذاتية وهواجس ميتافيزيقية. مع ذلك ومع موضوعيته وانشغاله الشديد بقضايا عامة تتجاوز ذاته، فقد انتهى أمره الى ما انتهى اليه.. وليس بعيداً عما انتهى إليه، قبل أعوام مواطنه الشاعر الراحل محمد الماغوط، الذي كان يحترف الحزن والطرافة معاً (له ديوان بعنوان : الحزن مهنتي).

لا يلتمس حنا مينة شيئاً لنفسه، باستثناء أن يخلد للراحة التامة، وأن لا يعترف به بعد وفاته من أنكر موهبته طيلة حياته الخصبة. وهو مطلب قلّما سعى إليه وجهر به كاتب ومبدع عربي من قبل.

لقد بلغ به الضيق قبل نحو عامين أن تمنى لو احداً يتبرع ويضع حداً لحياته! عبر عن ذلك بصورة علنية على صفحات "الشرق الأوسط" اللندنية. وهي دعوة لا شك على جانب من الغرابة، ومن حسن الطالع أن أحداً لم يتقدم لتلبية طلبه.

في وصيته الأخيرة تخلى عن هذا المطلب، واكتفى بالدعوة لأن يرحل بهدوء دون "طنة ورنة" كما هو حاله حالياً ومنذ سنوات، دون أي تأبين رسمي أو شعبي (صدر عنه كتاب تكريمي في دمشق قبل أيام بمناسبة احتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية).

يتمنى المرء للروائي السوري عمراً مديداً، ولعل أصدقاءه وتلامذته ومريديه، يتنبهون لواجب الاهتمام به دون إيذاء مشاعره. حتى لا ينتهي الأمر، كما انتهى بالشاعر عبدالوهاب البياتي، الذي مات وحيداً في الفيحاء على كرسي في ساعة ضحى دون أن يكون أحد برفقته في جلسته الأخيرة.

خطأ التربية أخّر القبول الموحد للجامعات

قائمة القبول الموحد تصدر اليوم الخميس بعد تأخير دام أسبوعاً. أسباب تأخير صدور القائمة، عزاها رئيس لجنة القبول الموحد صلاح جرار، لأخطاء في قوائم مكرمة المعلمين المرسلة من قبل وزارة التربية والتعليم للجنة. التأخير أثار قلق الطلبة وأولياء أمورهم وترك علامات من الحيرة ترتسم على محياهم، وبخاصة إن مديرية القبول اختارت الصمت طويلا دون إبداء أسباب حقيقية للتأخير. قائمة القبول الموحد كان من المتوقع أن تصدر في العشرين من آب الجاري، بيد أن الخلل الذي تم اكتشافه في وقت متأخر أدى للتأخير. مطّلعون ذكروا أن هناك أسباباً أخرى أدت للتأخير، أبرزها انتظار قرارات هامة كانت مرتقبة لمجلس التعليم العالي ، وقد تردد خلال الأسبوعين الماضيين أنها ستصدر وتتعلق بتخفيض معدلات القبول في جامعات الجنوب. القرارات تلك لم تصدر حتى الآن.

اتهامات فوق صفيح ساخن

كشفت مصادر مقربة من التلفزيون أن أحد المسلسلات التي تعاقدت إدارة التلفزيون على شرائها، لعرضها خلال رمضان، يخص قريباً لإحدى الشخصيات المنتفذة في التلفزيون. تجيء هذه المعلومة في سياق معركة الاتهامات المتبادلة بين إدارة التلفزيون والمركز العربي للصوتيات والمرئيات، حول ما وصفه الأخير «عزوف» التلفزيون عن شراء أعمال درامية أنتجها المركز للدورة الرمضانية، والاستعاضة عنها بأعمال من إنتاج غير أردني. إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بالوكالة دافعت عن قرارها بالقول إن شركات الإنتاج المحلية الخاصة، وضعت شروطاً تعجيزية على إدارة التلفزيون، منها رفع سعر الحلقة، واشتراط أن تبث بعض المسلسلات، في أوقات متأخرة من اليوم.

وزارة للمستهلك والأسرة قيد الدرس

أحالت وزارة الصناعة والتجارة الى جمعية حماية المستهلك دراسة عن جمعيات حماية المستهلك في دول أوروبية وأستراليا. الدراسة أشارت الى خطوات قامت بها تلك الدول في طريقها لبلورة وزارة جديدة ذات صلة بحماية المستهلك. رئيس الجمعية محمد عبيدات لم يستبعد وجود نية غير معلنة لدى الحكومة لاستحداث وزارة قائمة بذاتها يطلق عليها «وزارة المستهلك والأسرة». عبيدات الذي لم يرد الإفصاح بشكل أكثر وأوسع عن مضمون الدراسة وأهدافها، اعتبر قيام الحكومة بخطوة في هذا الصدد، من شأنه طمأنة المستهلك بوجود جهة حكومية تحمل همومه وتدافع عن حقوقه في وجه الاحتكار. توقع عبيدات أن يتم الحاق عدد من المؤسسات بالوزارة في حال انشائها، ومنها مؤسسة الغذاء والدواء والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وغيرها.

مقال 600 كلمة وردّ بـ 1500 كلمة

زعيم التيار الوطني ورئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، وجد في مقال للكاتب في يومية «الغد» محمد أبو رمان، فرصة مواتية للتوسع في الحديث عن تياره. المجالي رد على مقال ابو رمان الذي لم يتعد الـ600 كلمة بـ 1500 كلمة ويزيد، شرح فيها أهداف التيار ومضامينه، واعتبر أن المقال يحمل نفساً تهجمياً، لا يرتقي للنقد او التحليل الصحفي. المجالي غمز أيضاً من خلال رده من قناة جماعة الاخوان المسلمين دون أن يسميهم وشبههم بـ«الاصنام الهامدة». وطال الغمز يومية «الغد» عندما أمل ان لا يكون موقف الصحيفة وخطها التحريري مشابهاً لخط الصحفي أبو رمان. تغطية الصحف للمؤتمر التحضيري للتيار الذي عقد في قاعة الأرينا السبت الماضي، تفاوتت من صحيفة لأخرى ففي الوقت الذي أفردت يومية «الرأي» صفحتين داخليتين وأربع صور للموتمر، اكتفت يوميتا «الغد» و«العرب اليوم» بمتابعة وصلت الى نصف صفحة أو أقل، بينما كانت تغطية «الدستور» أوسع قليلاً .. الصحف والمواقع الإلكترونية اختلفت ايضا في تحديد عدد حضور الاحتفال، فبينما قالت «الرأي» إن عدد الحضور بلغ 5000 شخص، ذكرت أخرى رقم 4000 ،بينما قال موقع عمون الإلكتروني إن عدد الحضور لم يتعد الـ3000 شخص.

الأغلبية النيابية تواجه تصدعاً

كتلة الاخاء (19 نائبا) أرجأت مؤتمراً صحفياً كان من المفترض عقده الأحد الماضي، واكتفت ببيان مكتوب وزع على الصحفيين، تناولت فيه قضايا عامة. أسرار التاجيل كشفها أحد نواب الكتلة الذي رفض ذكر اسمه ،عندما عزاه لانتظار ما سيسفر عنه الحراك داخل كتلة التيار الوطني (62 نائبا). الكتلة وفق النائب ذاته اختارت التأني بانتظار ما يسفر عنه الحراك داخل التيار الوطني ، وذلك بعد اعلان اكثر من 10 منهم عن نيتهم الانسحاب. المعلومات الراشحة تفيد أن عدد النواب المنسحبين سوف يصل الى 17 نائبا على الأقل. اذا تم تأكيد تلك الانسحابات، فإن كتلة التيار الوطني ستخسر رهانها بأن تبقى صاحبة الأغلبية النيابية، وبالتالي يتعين عليها الدخول في مفاوضات مع الكتل الأخرى إذا أرادت إعادة ترشيح رئيس مجلس النواب ورئيس الكتلة عبد الهادي المجالي لرئاسة المجلس في الدورة المقبلة. الاصطفافات والتحالفات للتوافق على الرئيس المقبل وأعضاء المكتب الدائم للمجلس بدأت منذ بعض الوقت، ويتوقع أن تشتد خلال شهر رمضان المقبل.